استراتيجيّة سلطة الاستبداد
في مواجهة الثّورة السوريّة

«الكتاب الأوّل»

المشاركون

د. أحمد برقاوي – إياد العبد اللّه – بكر صدقي – حازم السيد

دارا عبداللّه – سلام السعدي – ليلى فرج – يوسف كنعان

إعداد وتقديم: يوسف فخر الدين

إستراتيجيّة سلطة الاستبداد
في مواجهة الثورة السورية

إستراتيجيّة سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السوريّة

تأليف: مجموعة من الكتّاب*

إعداد وتقديم: يوسف فخر الدين

مراجعة: ناجي الجرف

تصميم الغلاف: رام حسن

الطبعة الأولى : 2014

صادر عن مركز دراسات الجمهوريّة الديمقراطيّة

بدعم من شبكة حنطة للدراسات والنشر

*الكتّاب المشاركون

د. أحمد برقاوي . إياد العبدالله . بكر صدقي . حازم السيد

دارا عبدالله . سلام السعدي . ليلى فرج . يوسف كنعان

الاهداء

إلى منيف ملحم، أصلان عبد الكريم، فائق المير، جهاد أسعد محمد، وأجيال من المعارضة التي خبرت الأمل والألم.

يوسف فخر الدين

إستراتيجيّة سلطة الاستبداد
في مواجهة الثورة السوريّة

إصدار

مركز دراسات الجمهوريّة الديمقراطيّة



بدعم من

شبكة حنطة للدراسات والنشر



إستراتيجيّة سلطة الاستبداد

في مواجهة الثورة السوريّة

* رُتّبت المقالات حسب الأحرف الأبجدية

الفهرس

توطئة

التفكير في البحث

لا يمكننا عدُّ "الموضوعيّة" إلا نوعاً من الادّعاء الإيديولوجيّ، أو هي في حال طرَحها الباحثُ على نفسه تكون من جنس المطلَق، مستحيل التحقّق، الذي يحفّز النسبيَّ، غير المرضيِّ عنه، على التطوّر. الأمرُ إذاً ليس "أبيض أو أسود"، بل يمكن أن يكون موضوعاً دائماً للتفكير بالمدى الذي استطاع باحثٌ ما تحقيقه. وهو ما يشترط التحرّر من سحر الكلمة المكتوبة، ووضع مسافةٍ بين القارئ والمقروء مهما وجد الأوّل في النصّ من تشابهٍ مع فرضيّاته ومعطياته، وتشابهٍ على مستوى المشاعر وهو الأهمُّ. وكمركزٍ في طور البناء، ووضع أسس وتقاليد العمل، نتبنّى ثقافةً تروم التحرّر من الأفكار المسبَقة دون ادّعاءٍ، ونحرص على تمثّل الأفكار التي جعلناها أهدافاً لنا؛ وفي مقدّمتها الحقُّ في التفكير دون وصايةٍ يبرّرها أحياناً الرعب من الوقوع في الخطأ. طالما ندرك أنّ حرّية التفكير نفسها تعود لتصويب التفكير المرّة تلو الأخرى، وأنّ تسجيل الأفكار يجعلها متاحةً لإعادة التفكير فيها. وهو ما حاولنا نقله عبر الكتيّب الأوّل من سلسلة أعمالٍ نعدّها، فطلبنا من مجموعة الكتّاب والباحثين العمل على إجراء قراءاتٍ لإستراتيجيّة النظام وأحوال مكوّنات الشعب السوريّ، انتظرنا النتائج لنطّلع، بالإضافة للغاية الأساسيّة المتّفق عليها، على أثر الواقع المتفجّر على منتج الباحثين.

ليس دفاعاً عن الباحثين السوريّين، ولا تقليلاً من أهميّة ما يكتبون في المقابل،

القول إنّه مازال من المبكّر أن ينتجوا أعمالاً يقلُّ فيها حضور ذواتهم. ننطلق من تفهّمنا لوقائعَ ما كان يمكن تخيّلها قبل 15 ـ 3 ـ 2011.

ملايين السوريّين أُزيحوا من أماكنهم قليلاً أو كثيراً، تدميرٌ ممنهجٌ وهمجيٌّ لأغلبيّة المدن والريف السوريّ، ومن لم تصبه الكارثة بالمباشر، انعكست عليه آثارها بقسوةٍ؛ بحيث يمكننا القول إنّه لم يعد هناك الكثير ممّا كنّا نعرفه من المجتمع السوريِّ. والباحثون السوريّون طالهم ما طال مجتمعهم بالضرورة، بعضهم يعيش في معمعة الحرب، وبعضهم مشرَّدٌ يبحث عن اللجوء في أرجاء الأرض ـ وفي أثناء إعدادنا للكتاب كانوا يتعرّضون لصدمة استخدام السلطة الحاكمة للسلاح الكيمياويّ واحتفال مؤيّديها بجريمتها، وضغوط الأخبار عن المدمِّرات الأمريكيّة التي تعبرُ البحار باتجاه الشواطئ السوريّة- في الوقت ذاته تنهمر عليهم أسئلةٌ وجوديّةٌ عن إستراتيجيّة السلطة الاستبداديّة، ونتائج ما فعلته وتفعله، ومدى قدرتها على الاستمرار، وعن علاقتها بداعميها، والتغيّرات التي جرت عليها، وإذا ما كان صحيحاً ما يتمُّ تداوله عن ارتهانها للملالي بعد أن أصبحَ وجودها واستمرارها معتمداً عليهم، وأسئلةٌ عمّا إذا كان قد أصبح للمعارضات إستراتيجيّةٌ، وعن جديدها والتباينات فيما بينها وأسبابها ومآلاتها، وعن الصراع على سوريا الذي وصل ذرىً غير مسبوقةٍ، يدّعي مراقبون أنّه وصل حدَّ مصادرة الإرادة "الداخليّة" وآخرون ينفون أنّها مازالت قائمةً، وأسئلةٌ عن حال الناس وأثر الحرب عليهم، كتفتّت بُناهم الاجتماعيّة المستقرّة، وتفاعلهم الإجباريِّ مع مجتمعاتٍ كانوا منعزلين عنها، والتغيّرات التي طالتهم نتيجة كلّ ذلك، وعن إمكانيّة تحقّق الحلول السياسيّة التي يتمُّ تداولها عالميّاً، إن كان باحتمالات تقبّل السلطة الحاكمة لأيّ منها، أو تقبّل القوى الناشئة على الأرض لفكرة التسوية من أصلها، ومدى التباينات بين أطرافها،

وغيرها من الأسئلة.

سواء كانوا تحت القصف، أم في ظلّ اللجوء، ودوماً تحت ضغط القلق من قرب ضربةٍ أمريكيّةٍ متوقَّعةٍ ـ هناك إجماعٌ على أنّها ستغير الوضع القائم، إن حصلت، دون معرفة حدودها والمسارات التي ستدفعُ البلد فيها ـ كتب عددٌ من الباحثين عن إستراتيجيّة النظام السوريّ في مواجهة الثورة السوريّةِ، ومنهم من انزاح عن المحور المطلوب وصولاً إلى إهماله لمصلحة الكتابة عن مصائرَ تؤرّقه. وها نحن نضع بين أيديكم ما أرسلوه لنا. وقد حرصنا على أن نقبل الأوراقَ التي وصلتنا منهم دون كثير نقاشٍ، حتّى تكون مرآةً دون خدوش لأفكارهم وهواجسهم في آن معاً.

البحث في إستراتيجيّةِ النظام، وأحوال مكوّنات الشعب السوريِّ، وملاحظة عمليّة الفعل والتفاعل بينهما، والأثر على الأمديّة القريبة والمتوسّطة والبعيدة، مهمّةٌ ملحّةٌ لا تنتظر التأجيل. فالوضعُ العامّ يتيح للإرادة الواعية التدخّلَ للتعامل مع المشكلات التي تزداد تعقيداً إن تُركت، وللبدء في التحضير للمستقبل. فإذا كانت المهمّات عظيمةً، ففهمها وفهم أسبابها خطوةٌ على طريق التخطيط للتعامل معها. نأمل أن يكون عملنا الذي بين أيديكم، وكلّ ما سنعمل عليه لاحقاً، مفيداً بهذا الصدد.

في المبحث

تدلُّ كلُّ المؤشّرات على أنّ هناك في مركز السلطة من كان يراقبُ الموجة الديمقراطيّة في تونسَ ومصرَ، وكان يدرك أنّ هناك الكثير من المشتركات بين أوضاع البلد الذي يستبدُّ فيه والبلدان التي عمّت الثورة فيها، ما يجعل السلطة عرضةً لما اعتبرته

"العدوى". ولهذا طرحوا على أنفسهم وحلفائهم السؤال الاستشرافيّ "ماذا نفعل إن امتدّت العدوى إلى سوريا؟"، لضمان الثابت في إستراتيجيّة النظام وهو "بقاءُ الواقع السوريّ على حاله". نجد أنّ هناك استعداداتٍ رُتّبت على عجلٍ ما بين طرح السؤال ووصول أوّل الأجوبة، نستنتج ذلك من حجم البطش الأوّليّ (الذي قوبلت به محاولاتُ التظاهر والاعتصام دعماً للثورة التونسيّة والمصريّة) والمسارعة إلى تقديم روايةٍ متكاملةٍ عن "سلفيّين" و "مؤامرة"، وتحميل الخارج المسؤوليّة، والصورة الإعلاميّة المنظّمة التي صنعتها بداية فضائيّة العالم (الإيرانيّة) جارّةً وراءها قناتي الإخباريّة والدنيا "السوريّتين". استعداداتٌ حملت في طيّاتها كلَّ ما هو غريزيٌّ في طبيعة النظام وإيديولوجيّته، وعكست خبراته السابقة. ومع الوقت تطوّرت وسائل السلطة الحاكمة، حتّى إنّها لم تتوانَ عن العمل على إعادة بناء نظامها بما يتناسبُ مع ما تعتقده حاجاتها المتجدّدة، وهو ما عرف نجاحاتٍ وإخفاقاتٍ. ومع الانتقال بالحلّ الأمنيّ إلى طورٍ عسكريٍّ تبيّن أنّ لحصار القرى والأحياء وتدميرها منهجاً وغاياتٍ، ومن ثمّة توضَّح أنّنا أمام إستراتيجيّة بهذا الخصوص. اليوم، على مبعدة ثلاثين شهراً من انطلاق الثورة السوريّة نعيدُ التفكيرَ في "إستراتيجيّة النظام" والبحث في محاورها (الإعلاميّة، الاجتماعيّة، الاقتصاديّة، العسكريّة، السياسيّة) عبر سلسلةٍ من المنشورات، على أمل أن نقدّم للمهتمّين مادةً تعينهم.

يوسف فخر الدين

فرنسا، بوردو، 04 /09/ 2013

البحث الأول

عنف البنية المحتضّرة

د.أحمد برقاوي

رئيس قسم الفلسفة الأسبق

في كلّية الآداب جامعة دمشق

ينتمي نظامُ الحكم في سورية إلى بنيةٍ قديمةٍ من الذهنيّة والممارسة؛ بنيةٍ حافظت على ذاتها عبر الانشغال بهمٍّ واحدٍ وحيدٍ ألا وهو، كيف السبيل إلى البقاء رغماً عن التغيّرات الواقعيّة أو الممكنة التي يتعرّض لها المجتمعُ السوريُّ وروح العالم معاً؟..

كان الجواب العمليُّ عن هذا السؤال هو الشغلُ الشاغل للحكم منذ السادس عشر من تشرين 1970 حين استولى حافظ الأسد ـ وزير الدفاع آنذاك ـ على السلطة. وجاء الجواب أيضاً بسيطاً عن سؤالٍ زائفٍ. هو سؤالٌ زائفٌ لأنّ لا علاقة له بمنطق الحياة ولا بمصادفاتها، ولهذا جاء الجواب: لابدَّ من تكسير رأس التاريخ عبر القوّة. لم تكن القوةُ تعني للنظام سوى احتكار القوةِ وإشهارها دائماً في وجه أيّة حالةٍ من حالات التمرّدِ على النظام.

ولقد تأسّست القوةُ المحتكرَة من قبل النظام على جملةِ أعمدةٍ وأهمّها:

1 ـ الاستيلاء على القوةِ العسكريّة من قبل النظام والتحكم بها وجعلها أداته الأساسيّة في الحفاظ على السلطة.

2. الاستيلاء على أجهزةِ الأمن وتوسيعها ليشمل تدخّلها في شؤون الناس كلّ أنماط عيشهم.

3. التحكّم بأجهزةِ الإعلام جميعها في محاولةٍ لتشكيل الوعي المطابق مع البنية المتخلّفةِ.

4. إفراغ المجتمع من أيّة قوةٍ ممكنةٍ تتيحها له أنماط المجتمع المدنيِ أو الأهليِّ أو السياسيِّ.

5 ـ تحطيم البنية الأخلاقيّةِ القائمة على فهم الكرامة الإنسانيّة للحيلولة دون ظهور أيِّ نوعٍ من أنواع التمرّدِ أو التأفف عليه ومنعه.

6. الاعتماد على عصبيّةٍ طائفيّةٍ أساسيّةٍ مع جماعاتٍ أخرى تعلن الولاء لهذه العصبيّة، ومنح هذه العصبيّة القوّة وفضلات القوّة واحتكارها، حيث أدّت إلى خلق بنيةٍ ذهنيّةٍ ذات وعيٍ سلطويٍّ ومنفردٍ بالسلطة من جهة، وخائفة على مصيرها إن هي فقدت السلطة.

لقد أدّى احتكار القوّة المؤسَّسة على الأعمدة السابقة إلى زوالِ الدولة وانتصار السلطة المحتكرَة، فنمت ظاهرةُ احتكار السلطة لشكل دولةٍ دون دولةٍ.

وعلى هذا تأسّست إستراتيجيّةُ السلطة العامّة في مواجهة أيِّ قوّةٍ ناشئةٍ أو أيِّ حراكٍ أو أيِّ تمرّدٍ أو أيِّ انتفاضةٍ أو أيِّ نقدٍ، أو أيِّ نوعٍ من أنواع الممارسة الفكريّة أو العمليّة.

ولإستراتيجيّة كهذه شقّان: شقٌّ منصبٌّ على الحيلولة دون ظهور أيِّ إمكانيّة تمرّدٍ،

وشـقٌّ متعلّـقٌ بمواجهـة التمـرّد الـواقعيّ إن حصـل. انطـوى الشـقُّ الأول في إسـتراتيجيّة المواجهة السلطويّة على تحطيم المجتمع المدنيّ عبر تحويله إلى أذرعٍ في إستراتيجيّة القمع. فلقـد التهمـت السـلطةُ النقابـاتِ جميعهـا التي مـن شـأنها أن تكـونَ المحـرّك الأسـاسيَّ لأيّـة انتفاضـةٍ، وجعلتهـا مؤسّسـات سـلطةٍ لا مؤسسـات مجتمـعٍ، كنقابـة المعلمـين و نقابـة الصحفيّين ونقابة المحامين ونقابة الأطباء والفلّاحين والعمال وحتّى الكتّاب إلخ..

لـذا حرمت النقاباتُ من ممارسـة حتى مهامها المطلبيـة . فمنـذ 1970 لـم تجـرِ أيّـة مطالبةٍ بحقوق أجورٍ أو عملٍ أو حريّةٍ إطلاقاً. وهـذا الأمر سـاهم مسـاهمةً كبيرةً في خلق الركـود التـاريخيّ واسـتمراره، حيـث طعـن قلـب المجتمـع ـ المجتمـع المـدنيّ ـ والـذي يعبّر عنـه القلب الفاعل ألا وهو الفئاتُ الوسطى.

وإذا أضفنا إلى هذا الالتهام للمجتمع المدنيّ تحطيمَ المجتمع السياسيّ في صورته الحزبيّـة، ومنـع قيـام الحيـاة السياسـيّة، باسـتثناء الحـزب الحـاكم بوصـفه قائـداً للدولـة والمجتمـع نظريـاً ولـم يكـنْ كـذلك في تاريخيـه قـط، أدركنـا حجـمَ الكارثـة في سـلب الفئـات الـوسطى و الأكثريّة السكانيّة من شخصيّتها وفاعليّتها وإبداعها.

أمّـا التحطـيم الأكبر لقلـبِ المجتمـع، أي الفئـات الوسـطى، بوصـفه إسـتراتيجيّةَ تحطيم الممكن، أي الحيلولة دون ظهورِ الخطر والوقاية من "شرِّ هذه الفئات"، فقد تمَّ عبر تحطيم نمطِ عيشها القائم على تلبية حاجاتها بكلِّ ارتياحٍ. فعبر الإفقار المتعمَّد لهذه الفئات سعى النظامُ إلى إشغالها بالعمل لتلبيـة حاجاتهـا البيولوجيّة فقـط. أي نقلهـا من التحرّر البيولوجيّ الذي هو صفةٌ من صفات نمط عيشها إلى الانشغال بالبيولوجيّ.

ومن أهمِّ عناصر إستراتيجيّة مواجهة المجتمع، في شقّها الأولِ كإستراتيجية وقاية،

مراقبة حياة الناس وإفسادها بجمهورٍ كبيرٍ من المخبرين، وجعل أنشطة الحياة مرتبطةً بالموافقات الأمنيّة، بدءاً من الحصول على الموافقة الأمنيّة للقيام بحفل زفافٍ في قاعةٍ من القاعات، وانتهاءً بالموافقات الأمنيّة على نشاط القطّاع الخاصِ.

وكلُّ ما سبق ذكره تمَّ في أهمِّ عنصرٍ من عناصر إستراتيجيّة الوقاية؛ وأقصد إعلان حالة الطوارئ التي استمرّت عقوداً من الزمن، وظلّت ممارساتها قائمةً بعد إلغائها الشكليِّ.

لقد ألغت حالةُ الطوارئ فكرة الحقّ من حياة السوريّين، من حقِ الحياة وحقِ التملّك إلى حقِ التعبير وحقِ العمل وحقّ السفر. وألغت السلطة القضائيّة التي من شأنها أن تحافظ على الحقِ وترعاه. وألغت قانون العقوبات وحوّلته إلى أداة قهرٍ. حيث قضى عشراتُ الآلاف في السجون ومازالوا يقضون دون أيّه تهمٍ يجرّمها القانون.

وأرست حالات إلغاء الحقِ، حالات الاعتداء على الحقِ، كالاعتداء على الأرض وأملاك الدولة وحقوق الآخرين، بل صار الحصولُ على الحقِ وسيلةً للابتزاز الماليِّ. لقد جعلت إستراتيجيّة مواجهة السلطة هذه لإمكانيات الحراك الشعبيِ جهازَ السلطة مرهقاً إلى أبعد الحدودِ، وبالمقابل أرهق المجتمع إرهاقاً قلَّ مثيله في التاريخ.

أما إستراتيجيّة النظامِ في المواجهة المباشرة لأيِّ حراكٍ أو تمرّدٍ أو انتفاضةٍ فلقد تأسّست على استخدام القوّة العسكريّةِ والأمنيّةِ استخداماً لا حدودَ له في القضاء قضاءً كاملاً على الخصم.

وقبل أن أنتقلَ إلى الحديث عن إستراتيجيّة النظام في مواجهة الثورة الراهنة،

لابدَّ من الوقـوفِ عند التجربة التي واجه فيها النظام تمرّد ما سُمّيَ خطأً تمرّد الإخوان المسلمين فقط. لأنّ تمرّدَ سبعينيّات القرن الماضي لم يكن وقفاً على الإخوان المسلمين، بل اشتركت به قوىً عديدةٌ كالحزب الشيوعيِ السوريِّ (رياض الترك) ورابطة العمل الشيوعيِّ وحزب البعث العربيِّ الاشتراكيِّ التابع للقيادة القوميّة في العراق "وحزب البعث ـ 23 شباط" وحزب العمال إلخ.

لكنّ جزءاً من الإخوان هم الذين مارسوا العمل الإرهابيَّ العنفيَّ المسلّح بشكلٍ طائفيٍّ ـ أي ضدَّ نخبٍ من الطائفة العلويّة ـ وبطريقةٍ لم تشهد لها سورية مثيلاً في تاريخها.

انطلق النظامُ في مواجهة الإخوان المسلمين من إستراتيجيّة الإبادة، دون أيِّ تفكيرٍ بالأسباب التي أدّت إلى عنف الإخوان ومعارضة الأحزاب اليساريّة والبعثيين للبعث الحاكم، ودون أيّة محاولةٍ ـ ولو محاولة ـ لإصلاح النظامِ وتقديم تنازلاتٍ على الأرض لتأسيس العيش المشترك على حدٍّ أدنى من الحياة المعشريّة الديمقراطيّة.

إبادةٌ لجماعة الإخوان المسلمين، سجنٌ طويل الأمد للفئات الأخرى، سجنٌ لمجرّد الشبهة.

هذه الإستراتيجيّةُ التدميريّة لم يكن لها لزومٌ، حيث كانت السلطة تتصرّف بمنطق العنف الإخوانيّ نفسه مع الإخوان، لا بوصفها سلطة دولةٍ بل بوصفها سلطةً فقط. كانت الشبهة كافيةً لإدخال الكائن البشريِّ إلى أقسى أقبية السجون ولسنين طويلةٍ.

وكان سجن تدمر الأنموذجَ الفريدَ من نوعه في سجون العالم في القتل والتعذيب والإهانة. وفي الوقت نفسه تضخّمت أجهزةُ الأمن إلى حدٍّ أشاعت فيه الرعب والخوف في

المجتمع.

ما إن تيسّر للنظام، عبر إستراتيجيّة العنف الإباديّ، النجاحُ على العنف المسلّح للإخوان والرفض السلميّ للمعارضة حتّى اعتقد أنّه قد استنَّ طريقةً ناجعةً في الانتصار على الخصوم. ولقد أدّى هذا النجاحُ إلى إطلاق يد سلطة الأمن بكلِّ شعبه وفروعه للتحكّم بالحياة اليوميّةِ للبشر الذين أصابهم الهلعُ من هول بطش النظامِ.

حوّلَ النجاحُ هذا النخبة العسكريّة إلى نخبةٍ فاجرةٍ–فاسدةٍ حاكمةٍ بأمرها. في هذه الفترة بالذات، فترة ما بعد النجاحِ في القضاء على معارضي النظام، فقدت السلطةُ كلَّ حياءٍ في ممارسة بطشها وجشعها وفسادها. ولأنّ شبحَ الإخوان ـ الطليعة المقاتلة ـ ظلَّ حاضراً أمام السلطة ظلّت إستراتيجيّة الإبادة حاضرةً لكلِّ احتمال تمرّدٍ. السلطة المنتصرة اطمأنّت لانتصارها واطمأنّت لإستراتيجيّتها في ظلِّ ركودٍ مجتمعيٍّ وهلعٍ اجتماعيٍّ وخنوعٍ شبه كليٍّ.

وكان الامتحانُ الآخر لهذه الإستراتيجيّة الإباديّة في قمع ربيع دمشق، الذي كان حركةَ نخبةٍ ثقافيّةٍ ـ سياسيّةٍ نزيهةٍ سلميّةٍ وطنيّةٍ بالمعنى الأخلاقيّ، ليس فيها أيُّ حضورٍ لنزعةٍ طائفيّة رغم عصبيّة نخبة النظام الطائفيّة. كان الظهورُ المباشر لربيع دمشق بعد خطاب القسم للرئيس الشابِّ الذي ورث سلطة أبيه، عبر آليّة احتكار القوّة التي تحدّثت عنها، وهو في سن الرابعة والثلاثين خارقاً بذلك الدستورَ الذي فرضه الأب.

كان خطابُ القسم نوعاً من الرشوة للمجتمع السوريِّ للتخفيف من مهزلة استلام الابن للسلطة من جهةٍ، ومحاولةً للانزياح عن صورة الأب من جهةٍ أخرى. وظنّت النخبةُ السوريّة المتمرّدة أنّها قادرةٌ على النهوض بحركةٍ إصلاحيّةٍ تحمل النظام على

القبول بها، ولاسيّما أنّ عدداً من رجالات النظام أوحى بإمكانيّةٍ كهذه. ولقد عاشت سورية آنذاك مرحلة المنتديات التي ـ وبسرعةٍ هائلة ـ عمّت جميع محافظات البلد، وبدا أنّ مرحلةً جديدةً قادمةً مع شابٍ لا ينتمي إلى عصر أبيه ولا إلى ذهنيّته. وما هي إلّا فترةٌ قصيرةٌ حتّى أدرك خطورةَ الحراك وخاف من أن يعمّ البلاد.

وأدرك الرئيسُ ـ الابن ـ أنّ والده قد أورثه بنيةً غير قابلةٍ للإصلاح أبداً، وأنّ أيَّ إصلاحٍ في هذه البنية يعني زعزعتها والإتيان عليها. فجرّب الإستراتيجيّة الإباديّة مرّةً أخرى، وأودع خيرة نخب سورية في السجون، وأغلق المنتديات جميعها دون أيّ اكتراثٍ بالمستقبل. بل زاد تغوّل أجهزته الأمنيّة وتغوّل القرابة التي راحت تحتكر الثروة وإعادة إنتاج الثروة، مطمئناً إلى إستراتيجيّةٍ ناجعةٍ ومجرَّبةٍ. ولأنّ التجربةَ ـ كما اعتقدَ ـ أكدت نجاحها، فهي قادرةٌ على النجاح في أيّ وقتٍ وضدّ أيّ قوىً. هذا الاطمئنان لإستراتيجيّته جعله يستخفُّ بما يختزنه المجتمعُ من حقدٍ و كرهٍ وقوّةٍ روحيّةٍ وشبابٍ واعدٍ ومعرفةٍ متجاوزةٍ الجهل السلطويَّ وآمال بعالمٍ جديد وحركة عالم سريعة. اطمأنّ لمجتمعٍ خالٍ من السياسة ومن النشاط المدنيِ ومن الأحزاب السريّة، كما اطمأنّ إلى العلاقةِ الحسنة مع دولِ العالم الفاعلة. لم يكترث بما جرى في تونسَ ومصر واليمن اعتقاداً منه أنّ الخنوعَ قد صار سمةً أصيلةً من سمات المجتمع السوريّ.

لا أريد الآن أن أشرحَ أسباب الثورة السوريّة، لكن لم يخطر على بال النظامِ أو بال أحدٍ أن تبدأ شرارةُ التمرّد من المنطقة التجاريّة السوريّة التقليديّة (الحريقة). وتعزّزها درعا، التي توالى عليها أمراءُ النهب والقمع لمدّة أربعين عاماً من محافظين و رؤساء فروع أمنٍ. ولأول مرّةٍ وجد النظام نفسه في خطرٍ، بعد أن امتدّت المظاهرات لتشملَ كلَّ ربوع الوطن السوريِّ، ولكنه خطرٌ قابلٌ للإزاحة والانتصار عليه كما ظنَّ. كيف لا وعنده

إستراتيجيّةٌ جاهزةٌ. ولكنّ هذه الإستراتيجية تحتاج إلى إغناءٍ هذه المرّة، لا إلى تعديلٍ؛ لأنّ الحراك الثوريّ قد عمَّ البلاد كلّها، باستثناء مناطق عصبيّة النظام. قامت إستراتيجيةُ النظام القديمة الجديدة في مواجهة الثورة المدنيّة السلميّة العامّة على ما يلي:

أولاً: لابدَّ من إيقاف المظاهرات التي أصبحت خطيرةً وتزداد قوّةً وشمولاً، وأظهرت قدراً من الشجاعة غيرَ متوقّعٍ، وذلك عبر القتل العمد و لعددٍ من المتظاهرين كافٍ لإدخال الرعب والخوف، ولاسيّما قتل من يُشتبه أنّه من قادة الحراك الشعبيّ، و التصفية الجسديّة لكلِّ النشطاء الفاعلين. وإدخال الجيش فوراً إلى ساحة فعل القمع حتّى لو تطلّب الأمرُ إزهاق أرواح الآلاف.

ثانياً: اعتقال كلِّ من له علاقةٌ بالثورة السلميّة هذه، بدءاً من نشطاء التواصل الاجتماعيّ، وانتهاءً بكتّاب الشعارات على الحيطان، مروراً بالمشاركين في المظاهرات، واستخدام أشدِّ أنواع القمع والتعذيب بحقّهم.

ثالثاً: إن استخدامَ أسلوبٍ كهذا، من شأنه أن يوقفَ ـ كما خطّط النظام ـ الحراكَ الشعبيَّ الذي قمعه بهذه الوحشيّة، وقد يسبّبُ حرجاً أمام العالم كدولٍ ومنظماتٍ، ويحوّل جزءاً صغيراً من المتظاهرين إلى حركةٍ مسلّحةٍ يسهل الانتصار عليها بجيشٍ عرمرم.

رابعاً: يجب أن يترافق هذا مع تحقيق بعض مطالب الحراكِ الشعبيّ في الظاهر مع بقاء الممارسة هي هي. أي إصلاحٌ شكليٌّ للبنية مع بقاء البنية، لأنّه كما قلنا لا يمكن إصلاح البنية. وهكذا أُلغي قانونُ الطوارئ، مع بقاء ممارسة القمع والقتل بأشدّ ممّا كان أثناء حالة الطوارئ. ألغيت المادة الثامنة من الدستور، وبقيت ممارسةُ حزب البعث هي هي.

صار هناك قانونُ أحزابٍ يضمنه الدستورُ، وظلّت الحريّة للأحزاب الموالية للسلطة. كلُّ هذا ترافق مع إعلان حربٍ شاملةٍ ضدَّ الحراك الشعبيِّ، والدخول في عالم اللامعقول في ممارسة القتل والتعذيب والقمع والسجن.

خامساً: توفير المناخ لظهور حركاتٍ أصوليّةٍ عنيفةٍ، أو إدخالها ليظهر الصراع أمام الغرب أنّه صراعٌ بين السلطة والإرهاب والقاعدة، فينال حظّاً من تأييد دول الغرب.

سادساً: إدخال البلاد في صراعٍ طائفيٍّ بإشراك إيران وحزب الله وأحزابٍ شيعيّةٍ عراقيّة في عمليّة الصراع، فيضمن خلط الأوراق ونفي صفة الثورة الشعبيّة عن الحراك السوريّ، ويطيل أمدَ الصراع ظنّاً أن قوته كافيةٌ لوضع نهايةٍ يرضاها، وتعيد إنتاج البنية كما هي دون تغيير. لم يحسب النظامُ حساب تحوّل جزءٍ من الحركة الشعبيّة نفسها إلى حركةٍ مسلّحةٍ قط. ولم يحسب حسابَ أن تتحوّلَ الحركةُ الشعبيّة المسلّحة إلى فرقٍ وألويةٍ وكتائبَ تحمل أسماء الموروث السنيِّ والأبطال الشعبيّين، وتتمتّع بروحٍ معنويّةٍ قتاليّةٍ عاليةٍ جداً. كما لم يحسب حساب وجود دولٍ أعادت تقدير الموقف، وراحت تدعم الحراكَ الشعبيَّ والحراك الشعبيَّ المسلّح بالعتاد والمال والتأييد المعنوي.

ورغم هذا، ورغم أنّ الإستراتيجيّةَ القديمة قد أثبتت سنون الثورة الثلاث عمقها وفشلها، فما زال النظامُ يعتمد حتّى الآن إستراتيجيّةَ الإبادة هذه في حسم معركةٍ تعيد إنتاجَ الماضي القريب. إنّه الآن في حال المستحيل بكلِّ ما ينطوي عليه من أوهامٍ في مواجهة الممكن بكلِّ ما ينطوي عليه من واقعيّة. ما لا يتحقّق الآن، أو فيما بعد، هو المستحيل، لقد انهارت البنية. وإنّ الإستراتيجيّة القديمة التي نجحت في بنيةٍ على قيد الحياة، لن تنجحَ في بنيةٍ تنهار وتولد في الوقت نفسه من أحشاء الثورة بنية جديدة مختلفة.

وبكلمةٍ أخرى إنّ الإستراتيجيّة القديمة المجرَّبة والتي استخدمت مع الثورة، هي إستراتيجيّةٌ تتطابق مع عناصر البنية القديمة المتماسكة، ولا تنفع مع عناصر بنيةٍ انهارت أو في طريقها إلى الانهيار. فالجيش ـ وهو العنصر الأهمُّ في البنية القديمة ـ هو الآن جيشان، ومن هذا العنصر القديم ظهر قادةُ ألوية وكتائب الجيش الحرِّ. وأجهزة الأمن في ظلِّ حرب المدافع والصواريخ لا قيمة لها، ولم تعد فاعلةً حتّى في إخافة الحشرات، والأكثريّة لم تعد بحاجةٍ إلى التقيّة خوفاً من الظهور، والحزب الذي كان الغطاءَ الأيديولوجيَّ للإستراتيجيّة الإباديّة لم يعد له قيمة، بل إنّ كثيراً من أعضائه هم اليوم جزءٌ من الحراك الثوري. والوظيفة القديمة للنظام التي أرضت الغرب وأمريكا، لم يعد هذا النظام قادراً على القيام بها. ومن ثمّ إنّ إستراتيجيّةً مكوّنةً من بقايا جيشٍ مع جزءٍ من مليشياتٍ شيعيّةٍ عراقيّةٍ ولبنانيّةٍ وخطابٍ ميّتٍ، ناهيك عن اقتصادٍ منهارٍ، لن تفعل في النهاية سوى إطالة عمر بنيةٍ هي في لحظة الاحتضار.

البحث الثاني

سورية: من الحريّة إلى أرضٍ للرباط

إياد العبدالله

عضو غير متفرغ في هيئة البحث في مركز
الجمهوريّة الديمقراطيّة للدراسات والبحوث

في البداية

ليس منصفاً القولُ إنّ الثورةَ لم تفعل سوى أنّها رفعت الغطاءَ عن القِدر السوريّ ليظهرَ على "حقيقته" التي أخذت تتبدّى مؤخّراً عبر الانهدامات العميقة التي طالت الاجتماع السوريّ، والتي كانت الطائفيّةُ وجهها الأبرز. ذلك القول ليس منصفاً من نواحٍ عديدةٍ، فهو أولاً يضمر أنّ مكوّنات هذا القِدر تنتمي إلى حقل الطبائع الأبديّة الثابتة، التي لا تنفع معها أيُّ صناعةٍ ولا أمل في تغيير أحوالها، ولولا هذا القِدر الحاضن لها، وهو هنا دلالةٌ على النظام السياسيّ، لكانت قد اندثرت منذ زمنٍ، وما يحصل الآن شاهدٌ على هذا. يفضي هذا التصورُ، وهذا ثانياً، إلى تبرئة النظام في أسوأ الأحوال، وإلى التخفيف من دوره في أحسنها، في الوصول إلى ما نراه من مآلاتٍ حاضرةٍ الآن بعد ما يزيد

على العامين والنصف من عمر الثورة في سورية؛ وبحيث يغدو هو، النظام، شكلاً متقدّماً، وحتميّاً لا يمكن أن يحتملَ المجتمع سواه، إذا أراد أن يبقى مجتمعاً. إنّ واقع الحال الذي وصلت إليه مؤخّراً، يبدو في ظاهره وكأنّه تصديقٌ على المقولة السلطويّة التي سعى النظامُ لتثبيتها على مدار عقودِ حكمه، أنّ بقاءه هو بقاءٌ للبلاد، وذهابه يعني زوالها. ولكن ما يغفله هذا القول هو دورُ النظام في تثبيت هذه المعادلة، وما تلك العبارةُ التي صدّرها معسكره منذ بداية الثورة، "الأسد أو نحرق البلد"، إلا تطبيقٌ أمينٌ لتلك المعادلة. بقاء البلاد من بقاء النظام، ليس تقريراً لحقيقةٍ ما، إنّها غريزةٌ أساسيّةٌ في النظام، وتهديد.

الاصطفاف الحاليّ يُظهر أنّ معظمَ المحتجين على نظام الأسد من بيئاتٍ اجتماعيّةٍ سنّيةٍ، دون أن يعني هذا أنّ هاجساً كان يعتري الثورة لاستقطاب السنّة دون غيرهم، أو لجعل شكل المواجهةِ مع النظام ينحو باتجاه التطييف. وقامت محاولاتٌ عديدةٌ لتجنّب المسارب التي سار فيها النظام في تصدّيه للثورة منذ البداية، والتي ذهبت إلى إلباس الحراك لباساً سلفيّاً جهاديّاً، أو الإيحاء بأنّ نوازعَ طائفيّةً تحركه وتشكّل ماهيّته. حتّى إنّ خطاباً "إسلاميّاً" لم يأخذ بالتبلور إلّا بعد مضي العام الأوّل من الثورة، حيث بدأ بعد أن تصاعد المزاجُ المسلّح للمنتفضين، كردٍّ على العنف الذي قابل فيه النظام ثورتهم، وكان لتدخّلاتٍ دوليّةٍ، ولاسيّما من بوابة التمويل لفصائلَ مسلحةٍ معارضةٍ للنظام، دورٌ في تعبيد الطريق أمام أسلمةٍ ستأخذُ بالبروز مع الزمن. تزامن ظهورُ "السنيّة" في الثورة مع ظهورِ جبهة النصرة كانون الثاني 2012، والتي قدّمت أنّ معركتها في سورية هي مع "نظام نصيريٍّ"، وحلفائه من الشيعة، لا مع نظامٍ مستبدٍّ، وأنّ أهدافها هي تحكيمُ الشريعة عبر قيام الدولة الإسلاميّة. وفي منتصف آذار 2012، مع تبنّي جبهة النصرة لتفجيرات دمشق

وحلب، بدأ نجمها بالصعود، ولاسيّما مع تزايد نشاطها العسكريِّ ضد منشآتٍ عسكريّةٍ تابعة للنظام. على الطرف الآخر، بدا واضحاً أنّ القاعدةَ الاجتماعيّة للنظام كانت ترتكز على الأقليّات وقطاعاتٍ لا بأس بها من سنيّي المدن السورية، ولاسيّما دمشق وحلب. ورغم التحاق بعض النخب التي تنحدر من الأقليّات، بالثورة منذ الأيّام الأولى لها، إلّا أنّه بات واضحاً أنّ ثمّة اصطفافاً أقلويّاً غالباً في صفِّ النظام، وإن بدا هذا عند العلويّين أكثر من غيرهم. وأثناء محاولاتِ البحث عن تفسير هذا الأمر، لم يخلُ هذا من بعض الاستسهال والتبسيط الذي سلكه بعض المحلّلين لفهم هذه الظاهرة. كذلك الحديث الذي دار حول زرعِ النظام للخوف في قلوبِ الأقليّات وتقديم نفسه على أنّه الحامي لهم من إبادةٍ حتميّةٍ سيقوم بها أهلُ الأغلبيّة، السنّة، فيما لو تمكّنوا من السلطة في سورية. على الرغم من توفّر جانبٍ من الصحّة في هذا القول، إلّا أنّه لا يجيب عن سؤال: لماذا، وكيف، نجح النظام في زرع مثل هذا الخوف في قلوبِ هؤلاء؟!.. يغفل هذا القولُ بعضَ المسارات الاجتماعيّة والسياسيّة التي مرّت بها البلاد، والتي وفّرت للنظام بعض المداخل إلى الحياة السوريّة بما يتيح له التحكّم بمفاصلها ويؤمّن استقراره. كذلك لا يكفي القول إنّ الأقلّيات في سورية، دخلت إلى هذه الأخيرة بعد عزلةٍ عاشتها عن المكوّن السنّي في المنطقة، ممّا ساهم في تشكيل الأوهام عنه، ولاسيّما أنّ هذا المكوّنَ كان يسيطر على السياسة والاقتصاد والثقافة في المنطقة. إذ إنّ هذه "العزلة" التي ميّزت أقليّات، عندما تكتّلت في مناطقَ بعينها وانطوت على نفسها، ومن دون الخوضِ في بعض أسباب تلك العزلةِ، فهي تصحُّ على الأقليّات المحسوبة على الإسلام، بينما نجد أنّ المسيحيّين انتشروا في كلِّ المدن السوريّة و أريافها، وبدأ حضورهم الاقتصاديُّ والسياسيُّ والاجتماعيُّ في تصاعد منذ التنظيمات العثمانيّة، ممّا أمّن لهم وجوداً اجتماعيّاً لافتاً، وشراكةً مع سنيّي المدن في ترتيب الحياة داخل هذه المدن، ولاسيّما على الصعيد الاقتصاديّ. ومع هذا يصحُّ

على المسيحيّين، تقريباً، ما يصحُّ على غيرهم من أقليّاتٍ، في الموقف من الثورة السوريّة. لا يتّسع المجالُ هنا للخوض بتفصيلٍ أكبرَ في خلفيّات هذا الموقف للأقليّات أثناء الثورة، ونكتفي بذكر تحوّلين في التاريخ المعاصر للبلاد، سيكون لهما، لاحقاً، أثرٌ في تعزيز القرابة بين النظام والأقليّات. يعود الأول فيهما إلى عام 1963 مع استلام البعثِ للسلطة، والذي قام، بتأثيرٍ من عقيدته الاشتراكيّة ورغبته في إيجادِ مراكزَ قوىً مواليةٍ له ومنافسةٍ للنخب المدينيّة التي كانت مهيمنةً؛ قام بالانفتاح على الريف السوريِّ عبر بوابة الإصلاح الزراعيِّ وبعض المشاريع الاقتصاديّة وفتح أبواب الدولة ومناصبها لوافدين من الريف. أتاح هذا للبعث قاعدةً اجتماعيّةً واسعةً من أبناء الريف بقيت مواليةً له حتّى وقتٍ قريبٍ، وكان من هؤلاء أبناءُ أقلياتٍ إسلاميّةٍ وجدت في دولة البعث خلاصاً لها من أوضاعٍ سابقةٍ كان التهميشُ هو السائد فيها. ستأتي أحداث الثمانينيّات المنصرمة بين الإخوان المسلمين والنظام، وهي هنا الحدثُ الثاني، لتعزّز من أسهم هذا الأخير عند الأقليّات، العلويّين منهم أكثر من غيرهم، الذين استُهدفوا بوصفهم عشيرةَ النظام. سيكون الأثر مزدوجاً على هؤلاء الأخيرين، فمن جهةٍ سوف تتأجّج مظلوميّةٌ علويّةٌ تسعى إلى استحضار كلّ صور الماضي الأليم، الحقيقيّ والمخترَع منه، بحيث يغدو الالتحاق بهذا النظام شرطاً لاستمرار الوجود، من جهةٍ ثانيةٍ. ومع هذا شهدت أوساط العلويين تنوّعاً ظهر في بروز معارضةٍ للنظام كان من نتائجها زجُّ مئاتٍ منهم في المعتقلات. مثل هذا التنوّع انحسر كثيراً بعد قيام الثورة السوريّة 18 آذار 2011، ولاسيّما أنّ قاعدةَ الثورة تكاد أن تغطي معظم الجغرافية السوريّة، بينما فشل الإخوان المسلمون في الثمانينيّات في حشد السنّة السوريين وراءهم، هذا ما سهّل على النظام حصارهم وضربهم. لقد مثّل النظامُ بالنسبة للعلويين، والأقليّات الدينيّة والمذهبيّة كافةً، شعوراً بالأمان والنديّة، وأتاح لهم التماهي مع "وطنيّةٍ" سوريّةٍ سيغدو التمسّك بها مشروطاً ببقاء الحامي، النظام. الآليّة التي

سيعتمدها النظامُ في إلحاق الأقليّات، ولاسيّما العلويّين منهم، هي ذاتها التي لجأ إليها لتصبح سورية: "سورية الأسد". إنّه حصنُ البلاد في وجه أعدائها الذين يتآمرون عليها من خارجها وداخلها، وهو في الوقت ذاته ملاذ الأقليّات وحاميها. وبالنسبة للعلويّين، لقد عمل النظامُ على مسح أيِّ هامشٍ اجتماعيٍّ مستقلٍّ عندهم، وكرّس نفسه ممثلاً وحيداً لهم، على كلِّ الأصعدة. وسيعمل النظامُ عبر نخبه في تلك البيئة، على تكريس مجموعةٍ من القيم والرموز التي تُعنى بصناعةٍ ذاتيّةٍ علويّةٍ متمايزةٍ، تستحضر عناصرها من ماضٍ يتمُّ تضخيمه وتغذيته بتراجيديا لا ذاكرة لها إلّا الويلات والمظالم، ومن حاضرٍ ينعمون فيه بالأمن والأمان والشغل. الذاتيّة المطلقة غير معنيةٍ بالتاريخ الذي يتحوّلُ إلى أسطورةٍ تروي قصةَ الوجود والآلام والانتصارات على آخرين يشكّلون تهديداً حقيقيّاً لهذا الوجود، ومسبّباً أصيلاً للآلام. يبدو الماضي البعيدُ راهناً، وقائعه عصيّة على التغيير، فالأعداءُ الكارهون هم أنفسهم فكيف نطمئنّ لهم؟ إنّهم أباليس! لم ينجح النظامُ فقط بإقناع العلويّين بأنّه يحميهم من الغول الإسلاميِّ، بل يبدو أنّه فعل ذلك أيضاً مع باقي الأقليّات، ومع علمانيّين. ولكن بالنسبة للعلويّين، والأقليّات، ستأخذ هذه الأمورُ طابعاً أكثر غرائزيّةً، يؤسّس مخاوفه على اعتباراتٍ عقائديّةٍ يقبع في صلبها روايةٌ تسرد الظلمَ الذي تعرّضوا له عبر تاريخهم، فقط لكونهم علويّين أو مسيحيّين أو دروزاً مثلاً. هذه الرواية ضروريّة يصنعها الناس ولكنّها بعد حين تقوم هي بصناعتهم عندما سترتقي إلى مرتبة الهويّة التي تؤمّن تماسك الجماعة.

ساهمت الفوضى العراقيّة بعد سقوطِ نظام صدام حسين 2003 في الالتصاق بـ "الاستقرار" الذي يمثلّه النظامُ السوريُّ، ومدحه. هذا الموقف لم يكن خاصّاً بالأقليّات، بل بعموم السوريّين؛ ولكنّه مضاعفٌ عند الأقليّات بسبب طبيعة القوى التي ظهرت على

الساحة العراقيّة، ودوّامةِ الموت الطائفيِّ الذي ساد بها.

الثورة

كان من الطبيعيِّ أن تقوم هذه الثورةُ أمام هذا الإقصاء للناس عن شؤون حياتهم وتقريرِ مصيرهم. ويضاف إليه ذلك التراجعُ في مستوى المعيشة الذي ارتبط بسياساتٍ اقتصاديّةٍ أرهقت الناس ومركزت الثروة في أيدي قلّةٍ قليلةٍ، أبرزهم سيكونون من أقرباء الأسد. وفي مواجهة هذه الثورة، التي فاجأت النظامَ بالفعل، لم يكن أمام هذا الأخير إلّا الرجوعُ إلى غرائزه الأصليّة، العنف والتخوين والوعود بتغييراتٍ لن تمسّ جوهرَ السلطة وأبديتها. النظام، كان ولا يزال، لا يعترف بأزمةٍ وطنيّةٍ تعصف بالبلاد، وأنّه العاملُ الرئيسُ في وجودها.

لم يكن الهاجسُ الطائفيُّ غائباً مع قيام الثورة السوريّة، وما قلناه سابقاً عن عدم وجود دافعٍ "سنيٍّ" يقف وراء الثورة السوريّة لا ينفي هذا. إذ إنّ تلويح النظام بورقة الطائفيّة، بالإضافة إلى ابتعادِ الأقليّات عن الثورة، وكذلك القلق من أن تتطوّر الأمورُ نحو مواجهاتٍ طائفيّةٍ في بعض المناطق ذات التعدّد الطائفيِّ، جعل من هذا الهاجس حاضراً. قام المتظاهرون عبر الشعارات التي كانوا يرفعونها أو يهتفون بها بمحاولة تعريف مختلف شرائح السوريّين بغاياتهم وأهدافهم، فأخذوا يهتفون بأنّ "الشعب السوريّ واحد"، وبعد ما يقاربُ الشهر على انطلاقةِ الثورة السوريّة، في 22 نيسان 2011، وكان يوم الجمعة، أطلق المتظاهرون اسم "الجمعة العظيمة" كرسالةٍ الهدف منها استمالة المسيحيّين إلى الثورة. وبعد ذلك بنحو الشهرين، في 17 حزيران 2011، سيكون هناك جمعةٌ باسم "جمعة صالح العليّ" أيضاً في رسالةٍ للعلويّين تهدف إلى تطمينهم واستمالتهم إلى الثورة وإقناعهم أنّ مصلحتهم هي ذاتها مصلحة باقي السوريّين في إزالة هذا النظام.

ومن الجدير بالذكر أنّ هذه الجمعةَ وجدت انقساماً في بعض الأوساط في الثورة، فبعضهم لم يتبنَّ تسميتها باسم "صالح العليّ" وأطلق عليها اسم "جمعة الشرفاء"، وثمّة أسماءٌ أخرى أُطلقت على هذه الجمعة من جهاتٍ أخرى في الثورة. ومع ذلك فقد تمَّ التزامُ هذه التسمية في معظم التظاهرات التي خرجت آنذاك. إنّ هذه التسمية (صالح العليّ) التي جاءت بعد ثلاثة أشهرٍ من بدء الثورة، بالإضافة إلى السجالِ الذي دار حولها في أوساط الثورة، يعكس أنّ ثمّة "مسألةً علويّةً" بدأت بالظهور، وتشكّل أحد السياقات التي ينبغي على الثورة التعامل معها، ولا سيّما أنّها ستغدو أحد المسائل الحاضرةِ في تناول الصراع مع النظام. في الأشهر المتقدّمةِ من الثورة، ومع تزايد عنف النظام تجاه مجتمع الثورةِ وكوادرها، وانتقال الثورة إلى طورها المسلّح، وتصاعد الصدامات الطائفيّةِ في بعض المناطقِ ولاسيّما في حمص، وتأييد معظم العلويّين للنظام وانخراط كثيرٍ منهم في العمل المسلّحِ إلى جانبه، وانتشار فيديوهات لعناصرَ محسوبةٍ على النظام وهي ترتكبُ بعضَ الجرائم أو تشارك في أعمال القمع للثورة يوحي الكثير منها أنّهم علويّون، كلّ هذا سيدفع باتجاه تصدّر "المسألة العلويّة" كواحدةٍ من أهمِّ عناوين الصراع في سورية. لاحقاً، سيبرز المكوّنُ الإسلاميُّ في الثورة، وينزاح بعضه نحو تبنّي النسخة الجهاديّة، التي ستسعى ليس فقط إلى "تسنين" الثورة، بل إلى بناء ذاتيّةٍ سنيّةٍ لا تعي نفسها إلّا عبر التناقض مع الكافرين، وهم، في السياق السوريّ، العلويّون أوّلاً. النظام سيغدو مع هؤلاء "نظاماً نصيريّاً"، والعلويّون من القوم الكافرين، قتالهم واجب[1].

[1] للكاتب دراسة عن العلويّين، حاول فيها مقاربة العلاقة بين العلويّين والسلطة، نشرت في موقع الجمهوريّة لدراسات الثورة السوريّة بعنوان: " العلويّون: رحلتهم إلى سورية ورحلتهم منها!". وهي متاحة على الرابط التالي:

http://therepublicgs.net/2013/05/25/alawites.journey/

سورية.. أرض الرباط والجهاد

أولُ الجهاد في سورية جاء بعد عشرة أشهرٍ من قيام الثورة، في 25 كانون الثاني 2012 يوم الإعلان عن تنظيم "جبهة النصرة لأهل الشام"، كفصيلٍ إسلاميٍّ جهاديٍّ مقاتلٍ على الأرض السوريّة، ضدّ النظام. وأوّل الظهور لهذه الجبهة كان عبر عدّة فيديوهات انتشرت على اليوتيوب، تظهر ملثّمين في أماكنَ مختلفةٍ تعلن ولاءها لأبي محمّد الجولانيِّ المسؤولِ العامِّ للجبهة، وتعلن الجهاد ضدّ النظام "الكافر". كان من بين هذه الفيديوهات واحدٌ لزعيم الجبهة الجولانيِّ، يقول فيه إنّه جاء إلى سورية من إحدى ساحاتِ الجهادِ، لإسقاط حكم الطاغوت ومساعدة أهل الشام على تحقيق ذلك دون مساعدة "الغرباء"، ويقصد بهؤلاء الأخيرين الغرب أولاً ثم الأتراك وحتّى أنظمة "الكفر" العربيّة، ويعلن أنّ هدف الجبهة هو "إعادةُ سلطان الله إلى أرضه"، وهو ما يجعل من خطاب الجبهة قريباً من ذلك الذي يتبنّاه تنظيمُ القاعدة، والذي ستبايعه مؤخّراً. شكّكت المعارضةُ السوريّةُ ممثلةً بالمجلس الوطنيِّ السوريِّ بجبهة النصرة، واتهمت النظام بأنّه وراءها، ولاسيّما بعد تبنّي الجبهة لتفجيراتِ دمشق وحلب[1]. وسينضمّ لهذا التشكيك الشيخ أبو بصير الطرطوسيّ وهو أحد الشيوخ الكبار في عالم الجهاد، ويروى أنّه عرّاب "حركة أحرار الشام" الإسلاميّة والمقاتلة في سورية أيضاً. بالمقابل ستحظى الجبهة بتزكية شيوخٍ آخرين كالشيخ أبي سعدٍ العاملي، والشيخ أبي الزهراء الزبيدي (لبنان)، والشيخ أبي محمد الطحاوي (الأردن)، والشيخ أبي المنذر الشنقيطي (موريتانيا).

---

[1] فيما بعد، عند وسم الجبهة بالإرهاب من قبل الولايات المتحدة، سيحتج رئيسا كل من الائتلاف الوطني والمجلس الوطني، معاذ الخطيب وجورج صبرا، على هذا، مؤكدين أن جبهة النصرة هي جزء من ثورة الشعب السوري!..

سيلقى أبو بصير نتيجة موقفه هذا نقداً لاذعاً من قبل زملاءَ له في الجهاد، ولاسيّما بسبب موقفه "اللين" من الجيش الحرِّ، حيث إنّه دعا في البداية إلى الانضواء تحت لوائه والقتال معه، وأنّ انشقاق عناصره وقتالهم للنظام يعادل "البراءة من الطاغوت وكفر به" الذي سبق لهم أن كانوا بخدمته، بينما رفض ذلك الشنقيطي وعديدٌ غيره، لأنّ رايته علمانيّةٌ (العلم السوري الذي يرفعه) وهو يسعى لتحقيق الغاية التي يعبّر عنها هذا العلم. وعلى سبيل المثال، رأى نقّاد أبي بصير في القسم الذي اعتمده "الجيش الحرّ" دليلاً على خطأ رأيه في أنّ هذا الجيشَ يقاتل الطاغوت. يقول القسم: "نقسم بالله العظيم، أن نحافظَ على الوطن، برّاً وبحراً وجوّاً، وأن نعمل على إرساء أسس نظامٍ ديمقراطيٍّ تعدّديٍّ، وأن نحترم جميع الاتفاقيّات الدوليّة المبرمةِ مع الدول كافّةً، وأن نحافظ ونلتزم بأخلاقيّات ومبادئ الدولة.. إلخ"[1]، فيأتي الردّ على أبي بصير من أحد الجهاديّين: "هل إرساءُ نظامٍ ديمقراطيٍّ تعدّديٍّ هو في سبيل الله ولإعلاء كلمة الله أم هو لإعلاء كلمة الطاغوت؟ وهل احترامُ الاتفاقات الدوليّة حتّى ولو كانت معقودةً على بيع المقدّسات الإسلاميّة والاعتراف بالنظم الطاغوتيّة والإبقاء على أسرى المسلمين في سجون الصليبيّين، هي لإعلاءِ كلمة الله؟"[2].

ستأخذ التنظيماتُ المقاتلةُ ذاتُ الهويّة الجهاديّة بالتكاثر على الأرض السوريّة، وكان آخر ما وصلنا هو "دولة العراق والشام الإسلاميّة"، وأميرها شخصٌ مجهولٌ، يطلق عليه اسم "أبي بكر البغداديّ"، والتي تعود في أصلها إلى ما يسمى ب ـ "دولة العراق الإسلاميّة". التغيير الذي طال اسم الدولة، جاء على إثر بيانٍ أطلقه "أمير المؤمنين" أبو

[1] www.youtube.com/watch?v=hdkgDhY_y1A

[2] http://www.almeshkat.net/vb/showthread.php?t=108264

بكـر البغـداديّ، ادّعى فيـه تبعيّـة جبهـة النصـرة للدولـةِ في العـراق، لـيعلن إلغـاءَ الجبهـة واسـتبدالها باسـم الدولـة الجديـد الـذي سـيطلق عليـه اختصـاراً: "داعـش". سيرفض أميرُ النصـرة، الجـولانيّ، مـا ادعـاه البغـداديّ، معلنـاً مبايعتـه لأيمـن الظـواهريّ أمير تنظـيم القـاعدة. بعد ذلك ستظهر ميليشياتٌ مسلّحةٌ في سـورية تحمل راية "داعش"، سيكون لها مسـاهمتها في العمـل المسلّح، ولكـن ليس ضـدّ النظـامِ وحسـب، وإنّمـا ضـدّ تشـكيلاتٍ أخـرى مقـاتلةٍ ومعاديةٍ للنظـام، وإسـلاميّةٍ، كمـا حصـل مـؤخراً في مدينـة الرقّـة مـن صـدامٍ مسلّحٍ بـين عناصـر "داعـش" وآخـرين مـن لـواء "أحفـاد الرسـول"، كانـت نتيجتـه أن سـيطرت "داعش" على معظم المدينة.

هذه التنظيماتُ الجهاديّة وأهدافها العامّة ونشاطاتها على الساحة السـوريّة، يكاد المـرء لا يلمـح اختلافـاً أساسـيّاً أو تميّزاً عـن تجـارب جهاديّـةٍ في سـاحاتٍ أخـرى، سـواء في الجزائـر أو الصـومال أو العـراق. الأهـداف المعلنـة نفسـها، وهي النيلُ من الأنظمـة الكافـرة لإقامـة الدولـة الإسـلاميّة، والعـداء تجـاه الغـرب، ووجـود جهـاديّين مـن جنسـيّاتٍ مختلفـةٍ ضمن هذه التنظيمات. ربما بعض الاختلاف يحضر، في سـورية والعـراق، بسـبب التعدديّة الاجتماعيّـة / الطائفيّـة فيهمـا، ففـي العـراق يحضـرُ الشـيعةُ بوصـفهم موضـوعَ الجهـاد، والعلـويّـون في سـورية بوصـفهم عشـيرة النظـام، أي يـتمّ تلـزيم فئـاتٍ اجتماعيّـةٍ معينـةٍ بالنمـاذج السياسـيّة المجاهـدة. إلّا أنّ المسـاهمة السـوريّة في هـذه التجربـة الجهاديّـة، هي ظهـورُ مـا يمكـن أن نسـميه بــ "الجهاديّـة الشـيعيّة". منـذ بـدء الظـاهرة الجهاديّـةِ، كانـت مرتبطـةً بقـراءةٍ معينـةٍ للإسـلام تجـد مراجعهـا في المـذهب السـنّي. التجربـة الثوريّـة التي خاضـها الإسـلام الشـيعيُّ في إيـران، سـرعان مـا اسـتقرت في دولـةٍ بعـد انتصـارها 1979، ومحـاولات تمـدّدها إلى خـارج الحـدود كان عبر مـا تتيحـه السياسـة أو عبر دعـم جماعـاتٍ مسلحةٍ في فلسـطين ولبنـان رفعـت شـعارَ المقاومـة للعـدو الإسـرائيليّ المحتـلّ. وبعـد زوال

نظام صدام حسين، برزت إيران في العراق من خلال دعمها للجماعات الشيعيّة التي آلت إليها أمورُ الحكم، والتي تستعين بمنطق الدولةِ في ضرب خصومها، ولاسيّما الجهاديّة السنيّة. وكذلك حين اجتاح حزبُ الله بيروت 2008، فعل هذا بالاستناد إلى حججٍ لم يكن الجهادُ واحداً منها، بل وكان له حينها، حلفاء من مختلف الطوائف اللبنانيّة. اختلف الأمر في سورية. فنتيجة تكاثر الجبهات العسكريّة التي يخوض النظامُ معاركه فيها، وحاجته إلى كوادرَ بشريّةٍ مقاتلةٍ بعد خروج مساحاتٍ واسعةٍ من البلاد عن سيطرته والانشقاقات الواسعة التي حصلت في جيشه؛ كانت الخطوة التي سيقدمُ عليها مع حلفائه الإقليميّين، إيران والعراق وحزب الله، هي إمداده بمقاتلين شيعةٍ، بعد تصنيع قضيّةٍ لهم تجعل من قتالهم جهاداً، كحماية المراقد الشيعيّة في سورية ودحر التكفيريّين. صار الحديثُ يتردّد في سورية، عن مقاتلين شيعةٍ منضوين في لواء "أبي الفضل العبّاس" معظم مقاتليه من العراق، مهمته حماية المراقد في مدينة دمشق وريفها، و مقاتلين شيعةٍ عراقيين يخوضون معارك إلى جانب قوّات النظام في ريف دمشق، أو مقاتلين من حزب الله في حمص وحلب يرفعون راية الحسين. وأخذت تنتشر فيديوهات لمتديّنين شيعةٍ يذكرون في أناشيدهم الحماسيّة ما يحدث في سورية، مشحونة بمضامينَ ورموزٍ دينيّةٍ، ودعواتٍ للجهاد. مكمن الخطورة في هذا الكلام، أنّ الصراعَ القائمَ في سورية أضاف أبعاداً جديدةً وراديكاليّة للظاهرة الجهاديّة، ودفعاً باتجاه تصعيدٍ أكبر يحملُ عناوينَ طائفيّةً قد تصلُ تداعياته إلى دولٍ أخرى في المنطقة، وكذلك بروز احتمال أن تغدو سورية مركزاً يستقطبُ القوى المرتبطة بهذا التصعيد وساحةً أساسيّةً للحرب التي ترتبط به. يبدو الركون إلى الطائفيّة كتفسيرٍ لهذه المستجدّات غير كافٍ، وربّما من الصحيح القول إنّ هذه الطائفيّة الجهاديّة المستجدّة هي في أحد أهمّ جوانبها، غطاءٌ لصراعٍ إقليميٍّ، بمباركةٍ من النظام السوريّ.

البحث الثالث

إستراتيجيّة النظام تجاه الكرد
في الثورة السوريّة
وغيابها لدى المعارضة

بكر صدقي

باحث وكاتب مستقلّ

عشيّة عيد النوروز في 21 آذار 2011، شوهد عناصر من أجهزة مخابرات النظام على أبواب المدارس في حيّ الأشرفيّة في حلب في موعد انصراف التلاميذ، وهم يطلبون منهم إعلام أهاليهم بأماكن انطلاق الباصات إلى عفرين لمن شاء أن يحتفل بالعيد هناك، والسفر مجّاناً. وكانت مفاجأة كبيرة تنتظر من فضّلوا البقاء في المدينة والاحتفال في منطقة "حقل الرمي". فهذه المساحة الشاسعة المتّصلة بالحواف الشماليّة لحيّ الأشرفيّة التي تُستخدم مكبّاً لنفايات المدينة، دأب كرد حلب على الاحتفال فيها بعيد النوروز كلّ عام، ولم تخلُ سنة من السنوات من احتكاكات بين قوّات حفظ النظام المدعومة

بدوريّات أجهزة المخابرات وبين المحتفلين، غالباً ما كانت تنتهي باعتقال عدد من ناشطي حزب العمّال الكردستانيّ الذين كانوا دائماً على رأس فعاليّات النوروز.

أمّا في نوروز 2011، فقد فوجئ الواصلون إلى حقل الرمي بمشهد الساحة النظيف، بعدما تمّت إزالة النفايات وأكوام التراب بالجرّافات، وبوجود خزّانات ماء ضخمة في خدمة المحتفلين.

في مساء اليوم نفسه، كان التلفزيون الحكوميّ ينقل، للمرّة الأولى في تاريخه، تقاريرَ مصوَّرةً عن احتفالات الكرد في الجزيرة وحلب ودمشق بعيدهم القوميّ، في إطار نشرة الأخبار الرئيسيّة التي تُبثّ في الثامنة والنصف مساء، وتُخصّص عادةً لما يريد النظام إيصاله إلى الشعب من رسائل مهمّة.

نحن نتحدّث عن اليوم الثالث للثورة السوريّة وفقاً لتقويم درعا. ففي يوم الجمعة 18 آذار خرجت أولى المظاهرات الشعبيّة من الجامع العمريّ في مدينة درعا احتجاجاً على استمرار احتجاز جهاز الأمن السياسيّ لأطفالهم الذين تمّ اعتقالهم قبل نحو شهر، بسبب كتابتهم على جدران مدارسهم شعارات مستلهَمة من ثورتي تونس ومصر. وواجه النظام هذه المظاهرة بإطلاق النار على المتظاهرين، فسقط فيها أوّل شهداء الثورة السوريّة وبلغ عددهم الستّة.

في اليوم التالي كرّر جنود النظام إطلاق النار على موكب تشييع الشهداء الستّة، فقتَلوا أربعة شهداء إضافيين، وحلّقت طائرات الهليكوبتر فوق المشيّعين لإظهار عزم النظام على ضربهم بلا رحمة.

وفي يوم الجمعة التالي 25 آذار، خرجت مظاهرات تضامنٍ مع أهالي درعا في كلٍّ من بانياس وحمص ودوما في ريف دمشق. وشهدت مدينة القامشلي أوّل مظاهرةٍ شعبيّةٍ كرديّةٍ في إطار الثورة، رفع فيها الناشطون يافطات كتبوا عليها: "لا نريد الجنسيّة، بل نريد الحريّة!" في ردٍّ مباشرٍ على وعود النظام بمنح الجنسيّة السوريّة للكرد المحرومين منها منذ العام 1962، ويبلغ عددهم مئات الآلاف.

المجتمع السياسيّ الكرديّ: قدرة على التنظيم والحشد

أثبت الكرد، منذ بداية عهد بشّار الأسد، قدرةً مميزةً على التعبئة والحشد الجماهيريّ كلّما تعلّق الأمر بالتعبير عن مطالبهم في مواجهة النظام. ففي العام 2000، نظّمت بعض الأحزاب السياسيّة الكرديّة أوّلَ وقفة احتجاجيّة أمام مبنى البرلمان في دمشق، في اليوم العالميّ لحقوق الإنسان في العاشر من شهر كانون الأوّل، رفعوا فيها لافتاتٍ طالبوا فيها النظام بإعادة الجنسيّة السوريّة للمحرومين منها، وبالاعتراف بالحقوق الثقافيّة للشعب الكرديّ بما في ذلك حقّ التعلّم بلغتهم الأمّ. إضافة إلى مطالب وطنيةٍ عامّة تتعلّق بإطلاق سراح المعتقَلين السياسيّين ووقف العمل بقانون الطوارئ والأحكام العرفيّة المعمول بهما منذ الانقلاب العسكريّ البعثيّ في 8 آذار 1963.

كانت هذه أوّل تظاهرةٍ كبيرةٍ معارِضة للنظام، في إطار ما سمّي بـ"ربيع دمشق" في وقتٍ كانت فيه بقايا الأحزاب السياسيّة المعارضة تتلمّس طريقها بحذرٍ بعد خروج كوادرها من سبات السجن الأسديّ الطويل. بالمقارنة مع هذه الأحزاب، أظهرت الأحزابُ الكرديّة قدرةً كبيرةً على الحشد واالتنظيم لقاعدتها الاجتماعيّة. وهكذا تولّد انطباعٌ، لدى كلٍّ من السلطة والمعارضة، بأنّ الكرد يمكنهم أن يعوّضوا عن فقدان المعارضة

السوريّة لأيّ قاعدةٍ اجتماعيّة. وجاءت انتفاضة الكرد في 12 آذار 2004، لتكرّس هذا الانطباع. فالشرارة التي اندلعت من ملعب كرة القدم في القامشلي، سرعان ما انتشرت في جميع مناطق تواجد الكرد، من دمشق إلى حلب وعفرين وعين العرب (كوباني)، بما في ذلك جامعتي دمشق وحلب. حطّم الناشطون الكرد، خلال أيّام الانتفاضة، تمثالاً للدكتاتور الراحل حافظ الأسد واحتلّوا ساحات المدن واشتبكوا مع قوّات الأجهزة. تمّ قمع الانتفاضة بحصيلةٍ من الخسائر بلغت عشرات القتلى والجرحى ومئات المعتقلين والطلاب المفصولين من جامعاتهم.

على المستوى السياسيّ، سبقت الحركة السياسيّة الكرديّة قوى المعارضة في اتخاذ موقفٍ واضحٍ من الثورة السوريّة. ففي أوائل أيّار 2011 اجتمعت معظم الأحزاب الكرديّة في مدينة القامشلي وأصدرت بياناً وضعت فيه تصوّرها لحلٍّ سياسيٍّ للأزمة، اتسم بالاعتدال ودعا إلى إجراء حوارٍ بين السلطة والمعارضة لحقن الدماء ووضع مبادئ لإصلاحاتٍ ديموقراطيّة، من ضمنها تحقيق المطالب المشروعة للشعب الكرديّ في إطار وحدة البلاد.

كانت قوى المعارضة السوريّة، بالمقابل، مشتّتة تجترّ خلافاتها التقليديّة وتظهر عجزاً واضحاً عن بلورة تحالفٍ متماسكٍ أصبح ضروريّاً وملحّاً في مواجهة التحديّات غير المسبوقة التي طرحتها عليها الثورة. كان اجتماع الدوحة الذي انعقد في شهر أيّار 2011 على عجل، بمبادرة من عزمي بشارة، مناسبة لأوّل وأهمّ انشقاق في صفوف المعارضة بين المتشدّدين والمعتدلين الذين ضمّهم معاً إعلان دمشق قبل سنوات، وتمخّض عن ولادة "هيئة التنسيق الوطنيّ لقوى المعارضة السوريّة" التي ستلعب، طوال السنوات التالية، دوراً سلبيّاً سيجيّره النظام لمصلحته. أمّا المتشدّدون الذين ميّزوا أنفسهم برفع شعار

إسقاط النظام والانحياز إلى الثورة بوضوح، فسوف يمرّون بمخاضٍ طويلٍ قبل أن يشكّلوا "المجلس الوطنيّ السوريّ" بقيادة برهان غليون في تشرين الأوّل 2011.

في مطلع حزيران 2011 انعقد في مدينة أنطاليا التركيّة أوّل مؤتمرٍ لمعارضين متشدّدين، أغلبهم من شخصيّاتٍ عاشت أعمارها، أو قسماً منها، في بلاد المهجر، وغابت عنها الأحزاب والإيديولوجيات و.. المبادئ، لصالح خطابٍ شعبويٍّ أراد الاستيلاء على ثمرات الحراك الثوريّ. سجّل هذا المؤتمر أوّل توتّرٍ مع الحركة السياسيّة الكرديّة التي أحسّت أنّها مدعوّةٌ إليه كشاهد زورٍ وكديكورٍ مكمّل عاجزٍ عن التأثير. فما كان من المندوبين الكرد إلّا أن أعلنوا انسحابهم احتجاجاً على تهميشهم. هذا السلوك الانسحابيّ سوف يتجدّد في كلّ مؤتمرٍ تشارك فيه أحزابٌ وشخصيّاتٌ كرديّة، طوال السنتين التاليتين وصولاً إلى شهر أيلول 2013 حين سيوقع "الائتلاف الوطنيّ السوريّ لقوى المعارضة والثورة" و"المجلس الوطنيّ الكرديّ" اتفاقاً لانضمام الثاني للأوّل، يرجّح أنّهما أُرغما عليه من بعض الدول الممسكة بالملفّ السوريّ كالولايات المتّحدة والمملكة السعوديّة.

بعد خيبة أملها في مؤتمر أنطاليا، بدأت الأحزاب الكرديّة تبحث لنفسها عن إطارٍ مستقلٍّ يمثّل التطلّعات الكرديّة في زمن الثورة الوطنيّة الكبرى. انتهى هذا البحث إلى ولادة كيانين، بعدما تعذّر تشكيل إطار واحدٍ جامع، هما "المجلس الوطنيّ الكرديّ في سوريا" الذي جمع تحت مظلّته معظم الأحزاب التقليديّة الموزَّعة الولاء بين زعامتي مسعود بارزاني وجلال طالباني من جهة أولى، و"مجلس شعب غربي كردستان" الذي اقتصر على أنصار حزب الاتحاد الديموقراطيّ (PYD) الموالين لزعامة عبد الله أوجالان. وكانت المفاوضات بين مجموع الأحزاب التقليديّة من جهة وحزب الاتحاد الديموقراطيّ

من جهة ثانية، تحضيراً لعقد المؤتمر الوطنيّ الكرديّ، قد انتهت إلى الفشل، فانعقد المؤتمر بغياب الاتحاد الديموقراطيّ، وقرّر أن يتحوّل بكامل عضويّته إلى كيانٍ سياسيٍّ جديد باسم "المجلس الوطنيّ الكرديّ في سوريا" الذي اتخذ لنفسه خطّاً سياسيّاً أقرب إلى الاعتدال في موقفه من النظام، مقابل موقف متشدّد من المعارضة السوريّة التي ربط أيّ تعاونٍ أو تنسيق معها بمدى قربها من "مطالب الشعب الكرديّ وحقوقه" التي ارتفع سقفها، فجأةً، من الحقوق الثقافيّة والاعتراف الدستوريّ بالقوميّة الكرديّة إلى صيغةٍ مموّهةٍ من الفيدراليّة تحت اسم "اللامركزيّة السياسيّة".

عزل الكرد عن الثورة الوطنيّة

اشتغل التيّاران، على قدم المساواة، على احتواء الحركة الشبابيّة الكرديّة التي شكّلت تنسيقيّاتها مبكراً وشاركت في المظاهرات المناهضة للنظام منذ الأسبوع الثاني للثورة. قام خطاب الاحتواء المزدوج على التذكير بانتفاضة 2004 التي "خذل فيها العرب الكرد" بهدف نسف الثقة الضعيفة أصلاً. وراح ناشطو الفيسبوك الكرد يتصيّدون تصريحاً من هنا و"ستاتوساً" من هناك، ليصلوا إلى النتيجة المرغوبة ومفادها أنّ "المعارضة العربيّة أسوأ من النظام" (لنتذكّر تصريحاً لبرهان غليون في بداية قيادته للمجلس الوطنيّ، وكيف انفتحت عليه أبواب الجهنم الكرديّة). وحين بدا أنّ مفاعيل هذا النوع من التحريض سرعان ما تتبدّد في ظلّ فظاعات النظامّ بحقّ الناشطين السلميّين، وواصل الشبان الكرد مظاهراتهم، طالبهم "المجلسيّون" بالامتناع عن رفع شعار إسقاط النظام بدعوى أنّ هذا الشعار يستفزّ أجهزة المخابرات والشبّيحة، لكيلا يطال القمع الوحشيّ المناطق الكرديّة. لم يلقَ هذا الطلب آذاناً صاغية، وواصل الشبان الكرد رفع

شعار إسقاط النظام، فكان "آخر الدواء الكيّ" من وجهة نظر مسلحي حزب الاتحاد الديموقراطيّ "الأوجالانيّين" الذين تولّوا قمع المظاهرات بنفسهم بدلاً من أجهزة النظام، فاستحقّوا لقب "الشبّيحة الأكراد" بجدارة.

هكذا انقسم المجتمع الكرديّ بين تيّارين رئيسيّين: تيّار المجلس الوطنيّ الذي اتخذ من اللافعل إستراتيجيّة له بانتظار ما سيسفر عنه الصراع بين النظام والثورة، وكانت هذه بدأت بالتسلّح دفاعاً عن نفسها في المجتمعات المحليّة منذ اقتحام مدينة حماة بالدبابات في شهر آب 2011؛ وتيّار حزب الاتحاد الديموقراطيّ الذي اتخذ لنفسه إستراتيجيّة أكثر تركيباً وأكثر غموضاً بسبب الهوّة الشاسعة بين ممارسته وخطابه الإعلاميّ. سأكتفي بصورة موجزة لهذه الإستراتيجيّة:

حين طرد النظام عبد الله أوجالان من دمشق، في أعقاب الإنذار التركيّ الشهير في شهر أيلول 1998، انتقل حزب العمّال الكردستانيّ الذي كان يعمل بحريّة في تجنيد الشبان الكرد السوريّين للتدريب في معسكراته في سهل البقاع اللبنانيّ، تمهيداً لإرسالهم إلى القتال ضدّ قوّات الجيش التركيّ داخل تركيا، إلى العمل السريّ بعدما أخذت أجهزة النظام تضيّق على نشاطاته وتعتقل أعضاءه وكوادره، فتسلّم بعضهم إلى السلطات التركيّة تنفيذاً لاتفاق أضنة، وتحتفظ ببعضهم الآخر في معتقلاتها وسجونها لحين الحاجة إليهم. في العلن انتهى وجود حزب العمّال الكردستانيّ في سوريا، وأخذ يبحث عن وسائل مواصلة نشاطه واستثمار قاعدته الاجتماعيّة لمصلحة صراعه ضدّ تركيا. انتهى هذا البحث إلى تأسيس حزبٍ سوريٍّ (حزب الاتحاد الديموقراطيّ PYD) "يستنير بأفكار عبد الله أوجالان" الأسير في سجنه التركيّ، حسب وصف رئيسه السوريّ صالح مسلم، ويشكّل "الفرع السوريّ لحزب العمّال الكردستانيّ" وفقاً لخصومه كما لجميع المراقبين

المحايدين. أعني أنّ أحداً من خارج الحزب لا يصدّق قصّة أنّه حزبٌ سوريٌّ صرف لا يرتبط تنظيمياً وفي آليّات اتخاذ القرار بالحزب الأمّ. إنّ سوريّته تقتصر على جنسيّة أعضائه فقط.

مع بداية الثورة السوريّة تقريباً بدأ مسلحو هذا الحزب يظهرون في المناطق ذات الكثافة السكانيّة الكرديّة مع غضّ نظر من أجهزة النظام. ومنذ خريف 2011 بدأ الحزب بتنظيم انتخابات أدّت إلى ولادة "مجلس شعب غربي كردستان" مزوّد بسلطة عسكريّة تحمي شرعيّته هي "وحدات حماية الشعب" (YPG) تشكّلت من شبان القرى والمدن الذين اجتذبهم الحزب لحمل السلاح من غير أن يكونوا بالضرورة أعضاء فيه.

سياسيّاً عرف حزب الاتحاد الديموقراطيّ أين يصطفّ. فانضم إلى "هيئة التنسيق" بقيادة الناصريّ حسن عبد العظيم، منذ تأسيسها في أيار 2011، إلى جانب عدد من الأحزاب الكرديّة التي انسحبت منها بعد وقتٍ قصيرٍ لتنضم إلى "المجلس الوطنيّ الكرديّ". أما ميدانياً فقد تمدّد الحزب الأوجالاني بهدوء في المدن والقرى الكرديّة واهتمّ بتأمين احتياجات السكّان كسباً لودّهم، قبل أن تبدأ الصدامات الأولى مع المظاهرات الشبابيّة المناهضة للنظام ومع بعض الأحزاب الكرديّة المناوئة له والقريبة من الزعامة البارزانيّة (آزادي ويكيتي والبارتي). في خطابه الرسميّ التزم الحزب بخطّ هيئة التنسيق مع إضافة التوابل الكرديّة التقليديّة. وفي خطابه الشفهيّ حرّض بيئته الاجتماعيّة ضدّ الثورة والمعارضة الممثّلة بالمجلس الوطنيّ السوريّ، بدعوى أنّها إسلاميّةٌ إخوانيّةٌ تأتمر بأوامر الحكومة التركيّة المعادية لتطلّعات الشعب الكرديّ في سوريا كما في تركيا. وحين ارتفعت الأصوات المندّدة بقمع الحزب للمظاهرات المناهضة للنظام، بدأ ينظّم مظاهراته الخاصّة التي يرفع فيها شعار الحريّة لعبد الله أوجالان. وكان حريصاً على إخراج مظاهراته

في غير أيّام الجمعة تعبيراً عن انفصاله عن الثورة الوطنيّة السوريّة التي اتخذت من صلاة الجمعة مناسبةً للحشد ضدّ النظام. في وقتٍ لاحقٍ، حين سيفقد شعار إسقاط النظام قيمته الاستفزازيّة، بعدما رفعت الثورة شعارات أكثر حدّة (الشعب يريد إعدام الرئيس.. يلعن روحك يا حافظ).. وبعدما انتشر السلاح في مختلف المناطق لحماية المظاهرات، سترفع مظاهرات الاتحاد الديموقراطيّ أيضاً شعار إسقاط النظام، دفعاً لاتهامه بمناصرة النظام والتشبيح لمصلحته.

هل عقد النظام صفقة مع حزب الاتحاد الديموقراطيّ؟

لا يملك أحد إثبات ذلك بصورةٍ موثّقةٍ. اتهام الحزب بالتحالف مع النظام، بل "العمالة" له كما تفعل بعض الأحزاب الكرديّة المناوئة له، لا يستند إلّا إلى بعض القرائن من ممارسته الميدانيّة. ومما يغذّي هذا النوع من الاتهامات أن ممثّلي الحزب، وفي مقدّمتهم رئيسه صالح مسلم، ووسائل إعلامه يكذبون كثيراً إلى درجة فقدان أيّ مصداقيّةٍ لخطابه المعلن. على سبيل المثال حين كانوا يقمعون مظاهرة كرديّة ضدّ النظام، كان صالح مسلم يظهر على شاشات التلفزيون ليقول إنّ المتظاهرين رفعوا الأعلام التركيّة وصور رئيس الوزراء التركيّ رجب طيب أردوغان، ثمّ يظهر متحدّثٌ آخر باسم الحزب ليقول إنّه لم يقمع المظاهرة، ويقول ثالثٌ إنّ المظاهرة لم تحدث. ورداً على اتهامه باختطاف رئيس حزب آزادي مصطفى جمعة، ينفي الحزب الواقعة ويتّهم جمعة، في الوقت نفسه، بتلقّي أموال من الحكومة التركيّة! وكان رفع علم الاستقلال السوريّ الذي أصبح رمزاً للثورة الوطنيّة، من أكثر الأفعال التي تستفزّ الحزب وتدفعه إلى قمع المظاهرات الكرديّة. المفارقة الغريبة أنّ علم كردستان نفسه كان يثير اعتراض الاتحاد

الديموقراطيّ بدعوى أنّه "علم البارزاني". في معركة الأعلام هذه كان الوحيد المقبول هو العلمُ الخاصُّ بحزب العمّال الكردستانيّ ذو الألوان الثلاثة الذي شبّهه بعض الظرفاء الكرد بعلم إحدى الدول الإفريقيّة.

ما يمكن تأكيده بهذا الصدد هو أنّ النظام عقد صفقته الشيطانيّة الخاصّة (ربما من طرف واحد) في سياسته الكرديّة عموماً: تسهيل الانتشار العلني لحزب الاتحاد الديموقراطيّ وغضّ النظر عن مسلّحيه (ويقال إنّه زوّدهم بالسلاح الفرديّ الخفيف أيضاً)، وعدم مواجهة المظاهرات الكرديّة المناهضة للنظام بالعنف المفرط، بل عدم مواجهتها إطلاقاً بعدما تولّى الأوجالانيّون هذه المهمّة بأنفسهم. اقتصر الأمر عموماً على اعتقال بعض ناشطي التنسيقيّات لكيلا تشعر هذه بالحريّة المطلقة. كان اغتيال القائد السياسيّ المعروف مشعل تمّو، في تشرين الثاني 2011، استثناءً لهذه القاعدة، أراد النظام من خلاله إيصال رسالة قويّة للفاعلين الكرد بوجوب ابتعادهم عن المعارضة السوريّة. فمن المعروف أنّ الشهيد مشعل كان عضواً (غير معلن) في المجلس الوطنيّ السوريّ الذي أعلنته المظاهرات، في طول البلاد وعرضها، ممثّلاً للشعب السوريّ في جمعة أطلقت عليها اسم "المجلس الوطنيّ يمثّلني". اغتيل مشعل عشيّة خروجه من سوريا للالتحاق بالمجلس في اسطنبول، في وقت بدا فيه أن انضمام ممثّل كرديٍّ قويٍّ إليه من شأنه أن يقوّض إستراتيجيّة النظام الموجّهة لحصر الثورة في المكوّن العربيّ السنيّ، مع محاولات مستميتة لعزل الأقليّات (الكرد والمسيحيّين والدروز) عنها وتوريط العلويّين بصورةٍ خاصّةٍ في قمع الثورة.

سبق للنظام أن دعا قادة الأحزاب الكرديّة للاجتماع به في دمشق، في شهر حزيران 2011، فرفضوا اللقاء به بعد تردّدٍ حسمه ضغط الرأيّ العامّ الكرديّ والوطنيّ. وفي تموز

2013 رشحت أخبار عن إيفاد رأس النظام ممثّلين عنه إلى مدينة القامشلي، التقوا بقادة الأحزاب الكرديّة ووعدوهم بشيء غامضٍ اسمه "حلّ قضيّة الشعب الكرديّ في سوريا"، أعلن حزب الاتحاد الديموقراطيّ، بعده بأيّام، عن عزمه على تشكيل حكومة تنفيذيّة لإدارة المناطق الكرديّة التي يسيطر عليها، وعن برنامج زمنيّ يتضمّن وضع دستور وانتخاب سلطةٍ تشريعيّة ثمّ تشكيل حكومة محليّة. وأكّد صالح مسلم في تصريحاتٍ إعلاميّةٍ عديدة أنّ هذه الخطوات لا تهدف إلى الانفصال، بل إلى إدارة المناطق الكرديّة التي سبق للنظام أنّ انسحب منها في صيف العام 2012. تلا ذلك، كما هو معروف، هجوم من "جبهة النصرة" و"دولة العراق والشام الإسلاميّة" ووحدات أخرى من الجيش الحرّ ومن ألوية خارج سيطرته، على مناطق سيطرة حزب الاتحاد الديموقراطيّ، بلغت إفراغ قرى كرديّة من سكّانها في منطقة تل أبيض بحجّة محاربة "الانفصاليّة الكرديّة" ممثّلةً بحزب الاتحاد الديموقراطيّ.

خلاصة

اتخذ النظام، منذ بداية الثورة، إستراتيجيّة تفكيك الخصم مستفيداً في ذلك من تنوّع مكوّنات المجتمع السوريّ ومن سياسةٍ عمرها أربعون عاماً من تخويف تلك المكوّنات بعضها من بعض وتأليبها بعضها على بعض، واستثمار انعدام الثقة بين المكوّنات الوطنيّة في تقديم الحكم المستبد كما لو كان حلًّا لمشكلة "طبيعيّة". ربّما كان حافظ الأسد هو الشخص الوحيد في سوريا الذي لم يؤمن بشرعيّته وبحقه في منصب الرئاسة، ليس لأنّه وصل إلى السلطة بانقلابٍ عسكريٍّ أطلق عليه اسم "الحركة التصحيحيّة" فأطاح بحكم حزب البعث الانقلابيّ لصالح زمرة عسكريّة كان على رأسها؛ بل لأنّه ينتمي إلى الطائفة

العلويّة، فعمل بدأب على طمس هذا الانتماء تحت غبار "وحدة وطنيّة" اختزلها إلى الولاء له، فحجّ هو وأخوه رفعت الأسد وابنه البكر باسل، واستصدر فتوى من موسى الصدر بشيعيّة علويّي سوريا، وحرّم كلمة "علويّ" ومشتقّاتها في التداول العامّ. وحين انفجر تمرّد الإخوان المسلمين في أواخر العام 1979، رأى الديكتاتور الراحل كوابيسه الطائفيّة تتحقّق، فلم يبقَ أمامه غير الحرب المفتوحة على المجتمع نظاماً لحكم السوريّين من قبل عائلةٍ أقليّة لا يمكنها اكتساب الشرعيّة بغير القبضة الحديديّة المحكَمة. فنمى غول أجهزة المخابرات التي بواسطتها روّض المجتمع والجيش والثقافة والاقتصاد جميعاً، وبواسطتها أدار سياسته الخارجيّة التي أقامها على توازناتٍ إقليميّةٍ ودوليّةٍ دقيقة مع ممارسة البلطجة والإرهاب مع الدول المجاورة لفرض نفسه "فتوّة الحارة". وحسم خياراته الطائفيّة بصورة نهائيّة بالاعتماد على العصبيّة العلويّة في الداخل والتحالف الإستراتيجيّ مع إيران الشيعيّة في الخارج.

ورث بشّار الأسد مخزوناً من "أوراق القوّة" لجأ إليه حين وصلت رياح التغيير العربيّ إلى قلب دمشق، فاتبع سياسة أبيه في قمع التمرّد الشعبيّ على مثال قمع تمرّد الثمانينيات، وسياسة تفرقة الخصوم على مثال إدارته للحرب الأهليّة في لبنان. وهكذا ورّط العلويّين وأثار مخاوف المسيحيّين وعزل الكرد عن الجسم الوطنيّ.

البحث الرابع

الانتفاضة السورية

خارج السياق داخل التاريخ

بحثٌ في الديناميّة الناظمة لإستراتيجيّات نظام الاستبداد في سورية لمواجهة الانتفاضة الشعبيّة

حازم السيد

كاتب مستقلّ

مقدّمة

لطالما عانى السوريّون خلال دراستهم الإعداديّة والثانويّة من سماجةِ كتب التربية القوميّة، أكثر ما يشرح هذه السماجة هو ذلك الاستهلال الإنشائيُّ المبتذَل الذي يتغنّى بالمكانة الإستراتيجيّة لسورية، وبحضورها التاريخيِّ و بإسهامها في تلوين الثقافة الإنسانيّة بالعقائد الإثنيّة والدينيّة. ولكن، مع انفجار الانتفاضة الشعبيّة في سورية تحوّلت هذه السماجةُ الإنشائيّة إلى واقعٍ أسودَ يطبق على سورية، فقد تمكّن النظامُ السوريُّ من استغلال هذه الميّزات لإعادة إنتاج الكيان السوريِّ وتحويله إلى قنبلةٍ موقوتةٍ يطبق على

صاعقها.

لا بدَّ لنا إذاً من مراجعة ذلك الاستهلال الإنشائيِّ ودراسته بدقّة، فلماذا اختلف مسارُ الانتفاضة السوريّة عن مسارات باقي انتفاضات ما بات يُعرفُ اليوم بالربيع العربيّ؟ ما هي تلك الإستراتيجيّات التي اتّبعها نظامُ الاستبداد في سورية ليثبتَ أنّها ليست تونس وليست مصر وليست ليبيا وليست اليمن؟ هل يمكن أن تقتصرَ هذه الإستراتيجيّات على العنف الأعمى والدعم والغطاءاتِ السياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة الروسيّة والإيرانيّة لهذ العنف؟ لماذا لم تنجح هكذا إستراتيجيّات في بلدانٍ أخرى بينما تنجح في سورية؟ هل يُعقل أنّ الغربَ و القوى الدوليّة الداعمة للانتفاضةِ كلّها غير قادرةٍ على إيجاد منفذٍ أو تسويةٍ لنزع هذه الغطاءات؟ في زحمة هذه الأسئلة المتشابكة، لا بدَّ لنا من تفحّص أسئلتنا، فالسؤال الصحيح نصف الجواب، لذلك أرى أنّه لا بدَّ لنا من التساؤل، هل يعتمد بقاءُ النظام على الإستراتيجيّات التي اتّبعها وغطاءاتها أم أنّ هنالك سبباً آخرَ؟..

أهداف البحث

سأحاولُ عبر هذا البحث الإجابة عن هذا السؤال والتعريف بذلك السبب عبرَ مقاربة المسألة السوريّة من منظورٍ تاريخيٍّ جيوسياسيٍّ بالاعتماد على مصطلح الشرق الأوسط، حيث سأعملُ على دراسة مكانة سورية وفقاً لأبعادِ ودلالات هذا المصطلح، والبرهنة على أنَّ حضورَ سورية كبؤرةٍ شرق أوسطيّة يشكّل الديناميّةَ الأساسيّة التي تعمل على نظم وترميم إستراتيجيّات النظام السوريِّ في دحر الانتفاضة، هذه الإستراتيجياتُ التي يكلّلها الغباءُ والهمجيّة والعجرفة، والتي ما كان من الممكن أن تسمحَ

ببقاء النظام كلَّ هذا الوقت دون وجود هذه الديناميّة التي بلورتها الهندسةُ الاجتماعيّة والسياساتُ الخارجيّة التي مارسها نظام حافظ الأسد وابنه على مدى أربعة عقودٍ، والتي تحوّلت إلى ما يشبه الروح التي تسكن الكيانَ السوريّ، تلعنه وتمنع أبناءه من إعادة إنتاجه بناءً على مصالحهم ورغباتهم. بمفرداتٍ أخرى، إنّه بحثٌ عن السبب الذي تحوّلَ بموجبه هتافٌ فظٌ لا يراعي "حراماً" أو "عيباً" كهتاف "يلعن روحك يا حافظ" إلى هتافٍ شعبيٍّ هادرٍ!

الشرق الأوسط، المفهوم والمنظومة

تمَّ تفعيلُ مصطلح الشرق الأوسط سياسيّاً من قبل الإمبراطوريّتين البريطانيّة والأمريكيّة منذ بدايات الحرب العالميّةِ الثانية، وقد اختلفت التعريفاتُ التي تناولته على عدد وهويّة البلدان التي يضمّها، ولكنّها تقاطعت بمعظمها على اعتباره يمتدُّ من إيران شمالاً إلى اليمن جنوباً ومن باكستان شرقاً إلى مصرَ غرباً.

البعد الإستراتيجيُّ للمصطلح

لا يدلّلُ هذا الاختلافُ في تعيين جغرافيا المصطلح إلّا على العمق الجيوسياسيِّ والإستراتيجيّ للمفهوم. حيث يبدو أنَّ هذا المصطلح قد نشأ لاستيعاب وتأطير الرؤيةِ الغربيّة للهيمنة على المنطقة ذات الموقع الإستراتيجيّ الاستثنائيِّ، والسيطرة على طاقاتها النفطيّةِ المكتشَفة وممرّاتها المائيّة والحفاظ على مصالحها التاريخيّة فيها بعد انتفاءِ قدرتها على الاستمرار بالشكل الاستعماريِّ التقليديّ.

هذا وتشتمل مجموعة المحطّاتِ التاريخيّة، التي أعقبت الحرب العالميّة الثانية،

والتي شهدت فيها المنطقة تدخّلاً استعماريّاً مباشراً، على الحفاظ على معمار الشرق الأوسطِ وتكريسه بالمعنى الإستراتيجيّ للكلمة، فالمصادقةُ الغربيّة على ولادة إسرائيل يمكن أن تندرجَ في إطار إشادة عمودِ الأساس لهذه الرؤية، ومبدأ إيزنهاور نشأ كردٍّ على الاختراق الناصريِّ الذي كان في صميمه تهديداً لكلِّ المشاريع الاستعماريّة في المنطقة، والتي شكّل مصطلحُ الشرق الأوسط مفهوماً مفتاحيّاً في سياساتها آنذاك. وقد توالت هذه التدخّلاتُ الاستعماريّة، سواء بشكلٍ ناعمٍ أو مباشرٍ، حتى وقتنا هذا من حرب 67 إلى طرد المقاومة الفلسطينيّة من الأردن والحرب الأهليّة في لبنان واجتياح بيروت إلى عاصفةِ الصحراء وغزو أفغانستان والعراق.

هذا وقد تبلور مصطلحُ الشرق الأوسط كشكلٍ من أشكال الاستمراريّة التاريخيّة للمسألة الشرقيّة، حيث يرى الدكتور القروي[1] أنَّ المقاربة الأمريكيّة للمفهوم تختلف عن المقاربة البريطانيّة، فلا يركّزُ "الأميركيّون .. على عناصرالتجانس بقدر تركيزهم على عناصر التنافر"[2] فهم يتوقّعون من هذه المنطقة المشاكل "وهذا هو سببُ اهتمامهم الشديد بمسائل الأقليّات والأديان واللغات. وكلُّ ذلك الغموض الذي يحيط بالحاضر الذي هو موضع شكٍّ دائمٍ وبالمستقبل الذي لا يزال في حالة تكوين". ويرى كارل براون[3] أنّ "الشرقَ الأوسط مكوَّنٌ من أراضٍ أفرو ـ أسيويّة كانت تابعةً للأمبراطوريّة العثمانيّة، وهو ما يمنح المنطقة هويّةً لا تتحدّد بمعايير المصالح الخارجيّة بل بمعاييرَ محليّةٍ تؤكّد بشكلٍ خاصّ على قاسمٍ مشتركٍ يتمثّل في تقاسم ثقافةٍ سياسيّةٍ واحدةٍ لعدّة قرون".

---

[1] الشرق الأوسط الكبير .. حقيقة أم اختراع؟، الدكتور هشام القروي، مركز الدوحة للدراسات

[2] المرجع السابق

[3] المرجع السابق

ويرى براون أنّ المنظومةَ الشرق أوسطية "هي النظامُ التحتيُّ للعلاقات الدوليّة الأكثر اختراقاً في العالم حاليّاً" ويشرح براون مقولةَ النظام المخترَق بأنّه ذلك النظام الذي "لا أمكن للمتحدّي الخارجيِّ أن يستوعبه بنجاعةٍ ولا هو أطلقه محرّراً إياه من حضنه الخانق". يسترسل الدكتور هشام القروي [1] في شرح هذا التعريف فيقول "إنّ العلاقاتِ بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط لا يمكن أن تفلتَ من الشكل نفسه، أي إنّ المواجهة قائمةٌ في طبيعة هذه العلاقات وكذلك في بنيتها". وكذلك يرى أنّ الدولَ التي تتشكّل منها هذه المنظومة لا يمكن أن تبني أيَّ شيءٍ متينٍ، فهذا المعمار لا يسمح بذلك، ولا يمكن أن يتفعّلَ داخله أيُّ شيءٍ إلا ضمن مدى متوسطٍ وقصيرٍ، والسياسات المستقبليّة يجب أن تبقى غامضةً مضطربةً وغائبةً، والنظم الحاكمة لبلدان الشرق الأوسط ينبغي ألا تتمكّنَ من إرساء دولٍ متينةٍ ومجتمعاتٍ مستقرّة.

النظام السوريّ كبؤرةٍ شرق أوسطيّة..مقاربة بنيويّة لسياسات النظام

في حواره الهامّ والمنسيِّ [2] يرى محمود صادق أنّ النظامَ السوريَّ نشأ كنظامٍ دولتيٍّ مرسملٍ وكولونيالي، و"أنّ هذا النوع من الأنظمةِ يمتلك في بنيته شروطَ إعادة إنتاج نفسه ما دامت الرأسماليّةُ الدوليّة بحاجةٍ إليه، ومادامت آليّاتُ إعادة إنتاجه موجودةً خارجه بصورةٍ أساسيّةٍ، وخاضعةً لاعتباراتٍ سياسيّةٍ بالدرجة الأولى". ويقول إنّ "هذا النظام يوازن نفسه بقوّة السياسة، ويعيد إنتاج نفسه داخليّاً وخارجيّاً بفضلها أيضاً، بينما دور القوانين الاقتصاديّة الرأسماليّة فيه دورٌ ثانويٌّ مساعدٌ".

---

[1] المرجع السابق

[2] حوار حول سوريا، محمود صادق، 1993، مخطوط سري غير منشور

ويرى صادق أنّه نظراً "لمعرفته بأهميّة الخارج في إعادة إنتاجه، تهدف سياسة النظام السوريّ إلى وضعه في مركز التوازنات والتجاذبات العالميّة في منطقتنا. لهذا فإنّ سياسته حيالَ العالم لا تقوم على أسسٍ إستراتيجيّةٍ يجابه بها القوى العالميّة، بل هي تقوم على أقلمة أهدافه مع الممكنات المتاحة في إطار سياساتِ وإستراتيجيّات القوى العالميّة، لذا فهي تركّز قسماً كبيراً من جهدها على رقابةِ المتغيّرات الدوليّة في منطقتنا رقابةً مباشرةً ودقيقة وأقلمة تكتيكاتها وإستراتيجيّاتها متوسّطة الأجل مع التغيّراتِ الجارية بحيث يبقى النظام في مركز التوازن الدوليّ ويجسّد قوةً تستجيب للمصالح الخارجيّةِ في العالم العربيِ مهما تغيّرت الأحوالُ واشتدّت الأزمات والصراعات".

النظام السوريّ والنظام المخترَق

وإذا استرجعنا تعريفَ براون الذي أوردناه في الفقرة السابقة حول النظام المخترَق، والذي يقول فيه إنّه ذلك النظام الذي "لا أمكن للمتحدّي الخارجيّ أن يستوعبه بنجاعةٍ، ولا هو أطلقه محرّراً إياه من حضنه الخارق" وقارنّاه مع هذه المقاربة التحليليّة نجد أنّ النظام السوريَّ قد عمل على التحوّل إلى نظامٍ مخترَقٍ، وأنّه هو الذي لا يريد للمتحدّي الخارجيِ أن يحرّره وأنّ الاقتصادَ السياسيَّ لوجوده قائمٌ على هذه السياسة، سياسة التحوّل إلى نظامٍ مخترَقٍ وقادرٍ بسبب ذلك على التحوّل إلى جزءٍ عضويٍّ ونموذجيٍّ من منظومة الشرق الأوسط.

وكمثالٍ توضيحيٍّ يمكننا أن نقرأ هذه المقاربةَ التي قدّمها عبد الحليم خدّام[1]، أحد أركان النظام سابقاً، لسياسة النظام السوريِ حيال الجولان فيقول: "إنّ سياستنا

[1] المرجع السابق.

في هذا المسألة تقومُ على إبقائها مطروحةً باستمرارٍ كعاملٍ من عوامل السلم والحرب في المنطقة، دون أن نسمحَ بجرّنا إلى أيٍّ منها، هذا يعني ببساطةٍ أنّ علينا طرح مسألة الجولان وإبقائها ساخنةً بلا انقطاع من جهة، ورفض كلِّ ما يُعرض علينا بخصوصها من جهةٍ أخرى، لأنّ طرحها سيعود علينا بأموال الدعم العربيّة بينما سيحرمنا حلّها من الحصول على هذه الموارد الهائلة التي موّلت التنمية (النظام) وسيعرّض سلطتنا لأخطارٍ داخليّةٍ وخارجيّة وخيمة. فهل نضحّي بالنظام من أجل جرفٍ صخريٍّ مثّل قبل احتلاله عبئاً ماليّاً واقتصاديّاً جسيماً على البلاد؟".

النظام السوريّ والداخل، تحليل بنيويّ

أمّا على صعيد السياسات الداخليّة فقد اعتمد النظامُ على مجموعةٍ من السياسات التي تحافظ على الكيان السوريّ كشكلٍ من أشكال الاستمراريّة التاريخيّة للمسألة الشرقيّة، حيث أخذ خطابُ النظام بالتحوّل تدريجيّاً "من المسألة الوطنيّة إلى المسألة الطبقيّة"[1]، فبعد أن حاولَ الأسد اكتسابَ شرعيّةٍ داخليّةٍ عبر خطابٍ متصالحٍ مع القوى العربيّةِ والدوليّة ومنفتحٍ على رجال الدين والشرائح التجاريّة، شرع في شكلٍ من أشكال التقاسم الطائفيِّ للدولة، حيث عمل على علوَنة الجيش والأمن وزيادة أعدادِ الوحدات المتخصّصة بحماية السلطة من أعدائها الداخليّين كأجهزة المخابرات وسرايا الصراع والحرس الجمهوريّ والفرقة الرابعة فيما بعد، كما استغلَّ صراعه المسلّح مع الأخوان المسلمين في الثمانينيّات لتصفية العناصر السنيّة القياديّة من الجيش ممّن عدّهم "تربةً خصبةً لنموِّ التطرّف" وبعد حسم الصراع لصالحه عمل على إيفاد أعدادٍ

[1] عنوان أطروحة الدكتوراه لرفعت الأسد، شقيق حافظ الأسد، في جامعة موسكو !..

ضخمةٍ من العلويّين لاستلام المفاصل الحسّاسة في الدولة في مجالات الطبِّ والهندسة واستخراج النفطِ والقطاع الزراعيّ والتعليم والعلوم الإنسانيّة[1]، ولا يمكن القول إنّ سيرورةَ العلوَنة هذه تنطلق من علويّة النظام وإنّما تبتغي "وضع العلويّين في مواجهة مجتمعاتهم عبرَ سلسلةٍ من التدابير هدفت إلى إقناعهم باستحالة وجود روابطَ تاريخيّةٍ أو طبيعيّةٍ تشدّهم إلى أبناء وطنهم بطريقةٍ إيجابيّةٍ، كما رمت إلى ربطهم بالسلطة ربطاً يلغي أيَّ شكلٍ من أشكال مواطنيّتهم أو انتمائهم إلى المجتمعَين السياسيِّ والمدنيِّ لبلادهم" لتحوّلهم إلى جزءٍ من الطبقة الدولتيّة المافيويّة. وقد تمّت تغطية هذه السيرورة بغطاءٍ إيديولوجيٍّ يتحدّث عن العلويّين كفلاحين فقراء ممّا يرشّحهم لأداء دور الحامل الطبقيّ لشعارات الوحدة والحريّة والاشتراكيّة.

ولا يقتصر الأمرُ على العلويّين، حيث يرى صادق أنّ هذا النمطَ من السلطة قد انطلق من الطبقة الوسطى الاجتماعيّة إلى الطبقة الوسطى السياسيّة التي تبلورت منها طبقة الدولة المافيويّة، بما يضمن تنامي مجتمعاتٍ أهليّةٍ مضادّةٍ قادرةٍ على تفتيت أيّ حيويّةٍ يمكن أن يفرزها المجتمع، وعلى تحطيم صورةِ الدولة كجوهرٍ أخلاقيٍّ متعالٍ على المجتمع، عبر استخدام "الفئويّة المنفتحة على سائر الاحتمالات الأقلويّة بما فيها الطائفيّة" وأنّ هذا المسار، الذي انتقل بموجبه نظامُ الأسد من سلطة طبقةٍ اجتماعيّةٍ إلى سلطةِ طبقةٍ دولتيّةٍ و"من تعبيرٍ عن كثرةٍ مجتمعيّةٍ متنوّعةٍ إلى تعبيرٍ عن أقليّةٍ

[1] يذكر محمود صادق أنّ دفعة عام 1978 من طلّاب طرطوس التي ذهبت إلى الاتحاد السوفييتيّ قد شملت 198 علويّاً وسنيّاً واحداً ومسيحيّاً واحداً، مع أنّ عدد مسلمي ومسيحيّي المحافظة يساوي عدد علويّيها آنذاك. كما يذكر أنّ رفعت الأسد قد ألقى خطابات على جنوده في سرايا الدفاع لحثّهم على إنجاب الأطفال لموازنة الاختلال السنيّ الحاصل لمصلحة السنة.

سلطويّةٍ متحكّمة، تستند (فيه) طبقة الدولة على ركائزَ أخرى غير مجتمعها، فلا تجد سوى نوعين من الركائز: أجهزتها، ولاسيّما القمعيّة والعسكريّة، وما أسميناه التكوينات ما قبل المجتمعيّة (المجتمعات الأهليّة المتمفصلة مع الهويّاتِ الإثنيّةِ والمذهبيّة والعقائديّة) التي تضمُّ كلَّ الطوائف والأقليّات المذهبيّة والإثنيّة والسياسيّة والأسريّة والعشائريّة كالطائفة العلويّة والطائفة الدرزيّة وأقسامٍ من الطائفة المسيحيّة، والأقليّات والطوائف السياسيّة كالطائفة البعثيّة والطوائف شبه البعثيّة كالشيوعيّة والقوميّة وغيرها.. "

النظام السوريُّ كاستمراريّةٍ للمسألة الشرقيّة

وبالعودة إلى تعريف الشرق الأوسط نجد أنّ النظامَ لم يسعَ إلى إطلاق سيرورةٍ جديدةٍ للاندماج الاجتماعيّ وإنّما حافظ على الاستمراريّةِ التاريخيّة للكيان السوريِّ في سياق المسألة الشرقيّة والتركة العثمانيّة، بل وعمل على شحن الكيان السوريِّ بأنواع الصراعات كلِّها وعلى تفخيخ بناه وتكريس البعد السياسيّ للفسيفسائيّة الثقافيّة التي تمتاز بها سورية. ووفقاً لمفردات براون ورؤية الإدارة الأمريكيّة للشرق الأوسط يسعنا أن نقول إنّ النظام الأسديّ قد عمل على[1] "التركيز على عناصر التنافر وشحنها سياسيّاً" وحوّل سورية إلى "بؤرة للمشاكل" يتحكّم بها ويوجّه مسارها تبعاً لاحتياجات سياساته الخارجيّة، ولم يعمل على حلِّ مسائل السلم الأهليّ، بل وعمل على استغلال "مسائل الأقليّات والأديان واللغات" لتوليد مجتمعاتٍ مضادّةٍ تساعده في تمكين سلطته.

لقد عمل النظامُ تاريخيّاً، سواء على صعيد علاقته بالخارج أو الداخل، على

[1] الاقتباسات في هذه الفقرة تحيل إلى ما اقتبسناه من كلام كارل براون في الفقرة الخاصّة بتعريف الشرق الأوسط وعلاقته بالمسألة الشرقيّة.

تحويل سورية إلى بنيةٍ محكمةٍ، وخليةٍ عضويّةٍ في جسد المنظومة الشرق أوسطيّة. وسنسلّط الضوء في الفقرة اللاحقة على محاولته تحويلَ هذه الخليّة إلى بؤرةٍ شديدة العلائقيّة والمركزيّة في منظومة الشرق الأوسط، بحيث يضمن إعادة إنتاج وجوده وموقعه بالاعتماد على الجيوسياسة، ذهب سورية الرماديّ!..

مقاربة جيوسياسيّة تاريخيّة

ما قبل سقوط الاتحاد السوفييتيّ، مرحلة التوازن الإستراتيجيّ مع إسرائيل نجح النظامُ في استغلال النصر الخلّبيّ عام 1973 لتمكين مشروعيّته الثوريّة، وإطلاق عمليّة هندسةٍ اجتماعيّةٍ شاملةٍ وعميقةٍ تهدف إلى تكريس الحزب وقائده قائداً مطلَقاً للدولة والمجتمع، ولكنّه سرعان ما تلقّى ضربةً موجعةً تمثّلت في انسحاب مصر السادات من الصراع العربيّ الإسرائيليّ وتوقيعها على اتفاقيّة كامب ديفيد، وقد تحوّلت إثر هذا الانسحاب اتفاقيّة فصل القوّات في الجولان إلى خيارٍ إستراتيجيٍّ للنظام السوريّ، فقد توقّف بموجبها الصراعُ السوريُّ الإسرائيليّ عمليّاً، وقد ادّعى النظامُ حينها أنّ هذا الخيار هو "انسحابٌ تكتيكيٌّ" يتيح له فرصة استكمال تنظيم أوراقه الداخليّة وترتيب الخارجيّة منها، بهدف الحصول على "التوازن الإستراتيجيّ"[1] الذي سيمكّنه من العودة بقوّةٍ إلى حلبة الصراع مع إسرائيل، ولكن سرعان ما تحوّل هذا الادّعاء إلى أدلوجة تغطّي على التحوّلات السياسيّة والدبلوماسيّة الكثيرة والمتناقضة التي قام بها الأسد بغية تحويل سورية إلى لاعبٍ إقليميٍّ تندرج نشاطاته في مضمار تكريس المنظومة الشرق أوسطية، ليكتسبَ الشرعيّةَ الدوليّة التي أثبت التاريخ أنّها الأنجع لاستمراريّة سلطةٍ تحكم بلداً

[1] البعث السوريّ، تاريخ موجز. حازم صاغيّة، دار الساقي. الطبعة الأولى، ص 75.

كسورية، لم يعرف الاستقرار السياسيَّ في أيٍّ من مراحله.

فبعيداً عن البروباغاندا والخطوات التكتيكيّة التي اتّبعها النظام خلال الحرب الأهليّة في لبنان، نجدُ أنّ النظامَ قد عمل إستراتيجيّاً على الحفاظ على المصالح الإستراتيجيّة الغربيّة في لبنان عبر ضرب المقاومة الفلسطينيّة والتيار اليساريِّ التحرّريّ اللبنانيّ المعادي للنظام الطائفيّ وتجنّب الاحتكاك بإسرائيل، وقد كان ذلك لقاءَ الهيمنة على لبنان وتحويله إلى مزرعةٍ أسديّةٍ أخرى، والمفارقة أنّه استغلَّ علاقاته الجيّدة بالاتحاد السوفييتيّ لتمرير أجندته دون أن يعوّضها بأيِّ مكسبٍ إستراتيجيٍّ، كما عمل خلال الحربِ على إطلاق تحالفٍ هامٍّ مع نظام الثورة الإسلاميّة في إيران، تمثّل برعاية حزبِ الله وإبقاء سلاحه ونزعِ سلاح بقيّة الميليشيات، بعد إكسابه مشروعيّةً أخلاقيّةً عبر تمكينه من احتكار مقاومة الاحتلال الإسرائيليِّ للبنان.

التوجّه غرباً

ومع سقوط جدار برلين أدرك الأسدُ أنّ "التوازن الإستراتيجيّ" لم يعد ممكناً وأنّ لا بدَّ لسورية كي تبقى لاعباً إقليمياً من التوجّه غرباً، فساهم جيشه في عمليةِ "عاصفة الصحراء" العسكريّة التي أطلقتها الولاياتُ المتحدة لحماية نفط الخليج من مشروع صدام حسين المتطرّف والمعادي لإيران، والذي شكّل تهديداً لمنظومة الشرق الأوسط، وهو ما أكسبه رضى الولايات المتحدة، وعزّز تحالفه مع النظامِ الإيرانيِّ، وما أكسبه، في الوقت نفسه، دعماً مالياً وعلاقاتٍ واسعةً مع دول الخليج بوصفه عدوّ صدام حسين وحليف إيران القادر على الحفاظ على شعرة معاوية ما بين إيران ودول الخليج.

كما حضر مؤتمرَ مدريد وخاض عدداً من المسارات التفاوضيّة مع إسرائيل، اتضح أنّه يريد لها الفشل، وأنّها ليست بالنسبة له سوى مناوراتٍ سياسيّةٍ الهدف منها "إبقاء (مسألة الجولان) مطروحة باستمرار كعاملٍ من عوامل السلم والحرب في المنطقة"[1] لإرضاء الولايات المتحدة وإعادة إنتاج حضوره في المعادلة السياسيّة الإقليميّة.

لقد استطاع نظامُ الأسد عبر هذا المسار السياسيّ والذي تختصره مقولة "إنّ الكون يحرّكه الدهاءُ الممزوج بالقسوة أكثر ممّا تحرّكه توازناتُ القوى الفعلية"[2] الانتقالَ بسورية من مجرّد خليّةٍ عضويّةٍ في جسد المنظومة الشرق أوسطيّة إلى واحدةٍ من أهمّ البؤر الشرق أوسطيّة عبر زيادة علائقيّتها، بحيث تحوّلت سورية إلى لاعبٍ إقليميٍّ قادرٍ على خلط الأوراق السياسيّة في المنطقة والتأثير على المسارات السياسيّة للعديد من القضايا المركزيّة التي تنسج هذه المنظومة.

الديناميّة الشرق أوسطيّة والانتفاضة السوريّة

لم يتمكّن بشار، وريث حافظ الأسد، من الحفاظ على إشعاع البؤرة الشرق أوسطيّة المسمّاة سورية الأسد وعلى كثافة علائقيّتها، فقد اضطّر إلى الانسحاب عسكريّاً من لبنان عام 2005، ودخل في حالةٍ من المواجهة مع الإدارة الأمريكيّة لم يتمكّن من التخلّص منها دون فقدانِ العديد من الأوراق لصالح حليفه الإيرانيّ في لبنان والعراق. ولكنّ ذلك لم يمنع سورية من فقدان بؤريّتها في المنظومة الشرق أوسطيّة، فقد حاولت

[1] مقطع سبق أن اقتبسناه من مداخلة عبد الحليم خدّام في فقرة سابقة.

[2] صاغية، مرجع سابق

الانفتاحَ على تركيا وسعت عبر قطر إلى تحسين علاقاتها مع الغرب. لقد دخلت سورية في عهد بشار الأسد فترةً من القحط السياسيِّ، حيث انخفضت علائقيّة ومركزيّة البؤرة السوريّة، ومن ثَمّ بدأت سورية بفقدان أهم ثرواتها، السياسة. وهو ما ساهم في تآكل شرعيّتها وما اضطرّها إلى الدخول في مساراتٍ سياسيّةٍ واقتصاديّةٍ قاسيةٍ شعبيّاً، وما جعلها، بالتالي، مؤهَّلة لاستلام شعلة الربيع العربيّ.

الانتفاضة الشعبيّة، إستراتيجيّة المواجهة

وما إن اندلعت الانتفاضةُ الشعبيّةُ في سورية حتى جابهها النظامُ بالعنف الأعمى المرتكز على الدعم والتغطية الروسيّة الإيرانيّة. كانت هذه إستراتيجيّته الوحيدة، وكل ما قام به عدا عن العنف لا يندرجُ إلّا في سياق التغطية على هذه الإستراتيجيّةِ وإكسابها المشروعيّة. فإستراتيجيّاته الإعلاميّة القائمة على الإنكار والتضليل ومحاولةِ النيل أخلاقياً من الانتفاضة تندرج في هذا الإطار. وإستراتيجيّاته الديبلوماسيّة القائمة على الاعتماد على حلفائه في تعطيل أيِّ مسارٍ سياسيٍّ و إفشالِ أيِّ حلٍ سلميٍّ قائمةٌ على مبدأ اكتساب المزيدِ من الوقت بهدف تصعيد العنف، فإن لم ينفع العنف فإنّ المزيد منه هو الذي سينفع. وإستراتيجيّاته السياسيّة القائمة على الادعاء بالقيام بإصلاحاتٍ سياسيّةٍ تسعى إلى التكامل مع الإستراتيجيّات الديبلوماسيّة وشرعنتها.

لا تختلف هذه الإستراتيجيّةُ في متنها عمّا سلكه القذافي أو شاوشيسكو أو .. بل وقد تجاوزت في فظاعة تفاصيلها أغلبَ ما سلكه هؤلاء، ولكنّها استطاعت الاستمرار والبقاء حتّى يومنا هذا، ولا يمكن فهم ذلك إلّا من خلال فهم سورية كبؤرةٍ شرق أوسطيّة مركزيّةٍ، وأن هذه الحالة الجيوسياسيّة هي ما أكسب النظام هذه القدرة على الاستمرار،

فقد استحالت إلى ديناميّة قادرةٍ على ترميم هذه الإستراتيجيّات، ورصيدٍ هائلٍ لا يفعل النظام خلال هذه المدّة إلّا استهلاكه عبر استراتيجيّاته الغبيّةِ والمتعجرفةِ والهمجيّة.

الإستراتيجيّات المضادّة

وإذا حاولنا تبيان مصائر الإستراتيجيّات المضادّة، التي كان بوسع أرباب المنظومةِ الشرق أوسطيّة اللجوء إليها لمواجهة النظامِ وداعميه، نجد أنّ أغلبَ السيناريوهات الرائجة إعلاميّاً مستحيلةُ التنفيذ بسبب تعاكسها مع المصالح الإستراتيجيّة العميقة للغرب.

فالسيناريو الأوّل الذي كان يمكن للغرب أن يقوم به، والذي توقّعت جماهيرُ الميديا عن طيب نيّةٍ أنّه سيحصل؛ يتمثّل في الضغط الديبلوماسيِّ والسياسيِّ والاقتصاديِّ الشديد على النظام وداعميه منذ بداية الانتفاضة وخلال مرحلتها السلميّة، بالإضافة إلى العمل على دعم المعارضة وهيكلتها ومأسسة الانتفاضةِ ودعم قواها الديموقراطيّة. هذا السيناريو كان سيقودُ إلى بدء مسارٍ سياسيٍّ تشاركيٍّ في سورية ويحولها إلى نموذجٍ ناجحٍ للانتقال الديموقراطيِّ، وما يعنيه ذلك من إعادة شحن تلك العلائقيّةِ التي تمتاز بها البؤرةُ السوريّةُ بشحنةٍ مضادّةٍ إستراتيجيّاً للمنظومة الشرق أوسطيّة هدفها استمرار موجة الربيع العربيّ وامتداها إلى لبنان والأردن ودول الخليج، وخلخلة منظومة الشرق الأوسط عبر العمل على إنتاجِ مقولة العالم العربيِّ المناهضة للمصالح الغربيّة الإستراتيجيّة في المنطقة.

السيناريو الثاني افترض حصولَ تدخلٍ عسكريٍّ بعد اضطرار الانتفاضة إلى

اللجوء إلى المقاومة المسلَّحة، على غرار السيناريو الليبي، إلّا أنّ الناتو تدخّل في ليبيا لحماية ثرواتها النفطيّة، أمّا في سورية فتدخّله سيكون ذا كلفةٍ عاليةٍ وبهدف القضاء على ثروتها، السياسة. إنّه تدخلٌ لا جدوى منه، بل وتكاليفه باهظة جداً. حيث إنّ "المجتمعات المضادّة" التي عمل النظامُ على دعمها واعتمد عليها في تثبيت وجوده قد تلجأ إلى خيار المقاومة بمساعدة إيران، وهو ما يمكن أن يحوّل هذا التدخّل إلى كابوسٍ أكثر مرارة من الكابوس العراقيِّ من الناحية الأمنيّة، عدا عن حصوله في سياق انتفاضةٍ شعبيّةٍ، وهو ما سيحدُّ من مكتسباته الجيوسياسيّة والإستراتيجيّة، وسيمضي إستراتيجيّاً على طريق السيناريو الأوّل ولكن على مدى أطول وبكلفةٍ أضخم.

السيناريو الثالث يتمثّلُ في عسكرة الانتفاضة وتأمين الغطاءات الجويّة والاستخباراتيّة اللازمة لانتصاراتها. وهو الخيارُ الذي يحمل عواقب السيناريو الأوّل كلّها، بل يزوّد سورية بمؤسسةٍ عسكريّةٍ ثوريّةٍ خاضت حرب تحريرٍ واكتسبت مشروعيّةً شعبيّةً، وهو ما يمكن أن يقودها إلى التحوّل إلى لاعبٍ إقليميٍّ متطرّفٍ يمضي إسترتيجيّاً على خطى السيناريو الأوّل وبشكلٍ أكثر حدةً وجذريّةً ليهدد أمن إسرائيل ويهدد بنية المنظومة الشرق أوسطيّة برمّتها.

السيناريو الراهن

وتخوفاً من النتائج الكارثيّة لهذه السيناريوهات على المنظومة الشرق أوسطيّة تعمل الإدارةُ الأمريكيّة على معالجة الانتفاضة السوريّة وفق محدّداتٍ عامّةٍ بهدف إدراجها في إستراتيجيّاتٍ كبرى لم تتّضح ملامحها بعد، ولا يسمح الوضعُ السياسيُّ المضطرب باتضاحها أصلاً، ولاسيّما بعد إسقاط حكم الأخوان في مصر. ويمكن اختزالُ

هذه المحدّدات في تكريس ثنائيّات الهويّة المدنيّة قبالة الإسلاميّة، والسنيّة قبالة الشيعيّة، والعمل على استنزاف إيران عسكريّاً وسياسيّاً واقتصاديّاً وأخلاقيّاً، وكسر شوكتها في لبنان، وخلق حالةٍ من العداء الشعبيِّ في العالم العربيِّ تجاهها وشيطنتها، ووضع حدٍّ لثورات الربيع العربيّ، وخفض سقف طموحاتها عبر تعفين الانتفاضة السوريّة وتحويلها إلى صراع على الهويّات لا على الحريّات، والعمل على إنهاك سورية والقضاء على مؤسّستها العسكرية، واستنزاف روسيا سياسيّاً وأخلاقيّاً، وتقويض مواقعها في الشرق الأوسط بما يخصّب التربة لأيِّ تدخلٍ أمريكيٍّ في المنطقة، ويمحي ذاكرة المنطقة السلبيّة تجاهها بعد تجاربها الفاشلة في أفغانستان والعراق.

خاتمة

دون أن تعي ذاتها على هذا النحو بالضرورة، تحاول الانتفاضةُ الشعبيّةُ في سورية تقويضَ هذه البؤرة الشرق أوسطيّة، وهو ما يعني خلخلة عميقة لمنظومة الشرق الأوسط وللبنية الجيوسياسيّة للمنطقة. هذه الخلخلة التي تتطلّب رؤيةً سياسيّةً غربيّةً متكاملةً للتعامل مع المنطقة، وهو ما يغيب عن مراكز القرار العالميّة وما يستغرق وقتاً طويلاً.

لقد قامت هذه الانتفاضة خارج السياق التاريخيّ الدائريِّ الذي أرادته القوى العالمية الحاكمة لهذه المنظومة وكتمردٍ على هذه البنية الجيوسياسيّة المحكمة لتنهي صفحةً طويلةً من التاريخ الذي عاشته المنطقة، وتبدأ صفحةً جديدةً قد يكون عنوانها "انهيار المشرق العربي"[1] إن لم تتمكن من وعي ذاتها كانتفاضةٍ ضد الشرق أوسطيّة، وقد

[1] انهيار المشرق العربيّ هو عنوان كتاب للكاتب الصحفيّ حازم صاغيّة.

تتمكّن، إن امتلكت ذلك الوعي وحظيت بالقدرة على اختراق هذه المنظومة، من استكمال أضلاع "مثلث الحريّة"[1].

[1] مثلث الحريّة هو عنوان مقالة صحفيّة كتبها الروائيّ والكاتب الصحفيّ اليساريّ إلياس خوري في بواكير الانتفاضة السوريّة، يحاول من خلالها طرح رؤية تفاؤليّة للانتفاضة السوريّة ضمن سياق الربيع العربيّ لاسترجاع المنطقة بعدها العربي وتجاوز الفوات التاريخيّ.

البحث الخامس

الأكراد في سوريا

حيرةٌ بين وطنيّةٍ سوريّةٍ وقوميّةٍ كرديّةٍ

دارا عبدالله

شاعرٌ وكاتبٌ مستقلّ

تدّعي هذه الورقة المعالجة المختصرة لأربع نقاطٍ محوريّةٍ واجهت المكوّن الكرديّ السوريّ منذ انطلاق شرارة الاحتجاجات في سوريا.

النقطة الأولى: نقد لأطروحات "المجلس الوطنيّ الكرديّ" حول حلّ المسألة الكرديّة في سوريا.

النقطة الثانية: مسألة "حزب العمال الكردستانيّ "PKK، وفصيله السياسيّ والعسكريّ السوريّ "حزب الاتحاد الديمقراطيّ PYD".

النقطة الثالثة: عن علاقة الأكراد مع الجيش الحرّ.

النقطة الرابعة: نقد تأصيل الحداثة في القوميّة الكرديّة.

الأكراد بين لامركزيّة متعذَّرة ومواطنة متجوهرة

عزّز التسلّط السوريّ من أزمة اللاثقة الأهليّة بين المكوّنات الأصليّة، وجعل المُتاركة المتبادلة بين هذه الجماعات الخام أكبر من قطيعتها النفسيّة مع الاستبداد الفادح، المسيطِر على مفاصل النقاش كلّها، ليُظهِر نفسهُ كمصدرٍ وحيدٍ للتماسك الوطنيّ. لذلك، فإنّ الحراك السوريّ المتصاعد أظهر كم أنّ البنية النسيجيّة المجتمعيّة السوريّة منتفخةٌ ومتفسّخةٌ إلى وحداتٍ ثابتةٍ، تفضّل أرومة الدم على الاندماج في المتّحد الوطنيّ الفعّال. وهذه حقيقةٌ يجب أن تقال وذلك بعيداً عن المقولات الإنشائيّة والخطابيّة التي تحتفي بـ «وعي الشعب السوريّ العظيم»، والمهووسة بنرجسيّةٍ وطنيّةٍ متعاليّةٍ تنكر احتمال اندلاع حربٍ أهليّةٍ في سوريا.

وعلى غرار ذلك، دأبَ البعث السوريّ على جوهرة الفارق بين الهويّتين العربيّة والكرديّة، وعلى رسم الهويّتين كنسقين متوازيين لا يلتقيان، وأسّس مجموعةً مركزيّةً من التقاليد الضاغطة والحاجبة والعازلة على الأكراد، وجعلَ هويّة الأكثريّة العربيّة ضاغطةً قاهرةً متسلّطة، وهويّة الأقليّة الكرديّة راضخةً مقهورةً مغلوبة. ظهرَ ذلك بشكلٍ جليٍّ عند تفجّر الحراك السوريّ، حيثُ وجد الصوت الكرديّ، الأخفض المستكين والباطنيّ المسحوق، في الحدث المندلع، قناةً لتصريف رغبةٍ كرديّة حارقة في إظهار تميّزٍ قوميٍّ متورّمٍ في اللاشعور، الذي لطالما أُصيب بجروحٍ غائرةٍ في الصميم. وهذا طبيعيٌّ، لأنّ القمع المكثّف ضدّ فئةٍ أهليّةٍ معيّنة سيولّد احتجاجاً اعتراضيّاً مصطبغاً بثقافة تلك الفئة لحظة ثقبِ كيس الحنق المضغوط بإبرة التغيير. وبموازاة الانخراط الكرديّ الحذر في الانتفاضة السوريّة، تأسّس «المجلس الوطنيّ

الكرديّ» وأطلق بياناً ختامياً، طالب فيه بشكلٍ صريحٍ بـ «اللامركزيّة السياسيّة». إنّ التفحّص الدقيق لهذه الخطوة سيُظهِر أنّه حتى كَسرُ الدولة المركزيّة بمعول «اللامركزيّة السياسيّة» لم يعد حلًّا ناجعاً لرأب صدع التشقّق الوطنيّ السوريّ. وأكثر الموانع الموضوعيّة لفاعليّة ذلك هو الازدياد المطّرد لتجاور العناصر الوطنيّة في المدن الكبيرة عموماً والعاصمة دمشق تحديداً، حيث يندرُ إيجاد محافظةٍ سوريّةٍ واحدة متجانسةٍ من حيث اللغة والثقافة والدين، يصحّ هذا القول إلى حدٍّ كبير في الحالة الكرديّة السوريّة حيث تنتشر نسبةٌ كبيرةٌ من الأكراد في مدينتي حلب ودمشق (لا توجد إحصاءاتٌ رسميّة ولكن تخمينات متعدّدة تقدّر أنّ هناك أكثر من 400 ألف كرديٍّ في مدينة حلب، وأكثر من 300 ألف كرديٍّ في دمشق وريفها)، ولأسبقيّة الواقع على النصّ فإنّ أيّة «لا مركزيّة سياسيّة» مطروحةٍ لا تستطيع أن تعالجَ هذا الإشكال الواقعيّ المُعطِّل، كون المناطق الكرديّة السوريّة جغرافيّاً هي منفصلةٌ ومبعثرةٌ وليست متصلةً (توزّع المدن الكرديّة التالية:القامشلي وعفرين وعين العرب)،علماً أنّه حتّى مدينة القامشلي ذات الغالبيّة الكرديّة نسبيّاً، ليست مستقلّةً اجتماعيّاً واقتصاديّاً، وهذه كلّها عوائق أمام الاتصال الإداريّ.

وبالمقابل، فإنّ قطاعاً واسعاً من المعارضة العربيّة (القوميّة الناصريّة والدينيّة الإسلاميّة) تريد اجتثاثاً وانتشالاً للكرديِّ من «أسر انتمائه الجماعيّ على نحوٍ إراديٍّ عاجلٍ، لا تاريخيٍّ متدرجٍ. وذلك من دون أيّ تمهيدٍ سياسيٍّ أو اقتصاديٍّ، وتشرّبٍ عميق لـ «ثقافة المواطنة» في البنية المجتمعيّة ـ الثقافيّة، أي التعامل مع الكرديِّ كمجرّد سياسيٍّ متحرّرٍ من ثقل الهويّة. مع أنّ المعارضة العربيّة نفسها متخمةٌ بإملاءات الهويّة ورازحةٌ تحت سطوة الأيديولوجيا. وهذا ولّد خوفاً أقلويّاً كرديّاً من الاستخدام الأداتيّ والانتهازيّ

لمفهوم مواطنة (تماماً يماثل خوف الأكثريّة العموديّة الثابتة من مفهوم العلمانيّة، وخوف الأقليّةِ المذهبيّة من مفهوم الديمقراطيّة)، كأن تُتّخذ ك ـ «أيديولوجيا تبرير» من قبل الأكثريّة العربيّة لطمس التضاريس الثقافيّة في الهويّات الأقلويّة الفرعيّة. بمعنى آخر، إلحاق الآخر الكرديّ الأقلويّ بالذات الثقافيّة العدديّة العربيّة الكبرى سياسيّاً.

انطلاقاً من ذلك فإنّ أيّة مواطنةٍ مطروحة يجب أن تراعي هذا الانتقال المتدرّج البطيء للفرد من الحاضنة الأهليّة البدئيّة (الانتماء الجمعيّ) إلى الدولة الدستوريّة الحديثة (الانتماء الفرديّ)، وتحديداً من خلال خلق التوازن بين نزعتين على حدِّ تعبير المفكّر جورج طرابيشي في كتابه (هرطقات)، وذلك بعدما تجرّأنا على استبدال مفهوم الديمقراطيّة بمفهوم المواطنة: «نزعة مساواتيّة متطرّفة حربَتُها عقلانيّةٌ كونيّةٌ مجرَّدة تريد تدمير الفروق الثقافيّة، مشذّبةً الخصوصيّات العينيّة التي تشكّل ثقلاً خلّاقاً للسلطة المركزيّة، ونزعة ثقافيّة خصوصيّة نزّاعة بتطرفٍ إلى احترام الأقليّات لدرجة تصديع سلطة المركز»، وتصعيد كسور المجتمع الأهليّ إلى منصّة السياسة.

احترام الفروق يجب ألّا يعزّز التشقّقات الاجتماعيّة (مُحاصصة طائفيّة مثلاً)، ومن ثمّة تشكيل هويّاتٍ جمعيّةٍ مقفلةٍ تعرّف وتعبّئ نفسها وجدانيّاً بالتضادّ مع الآخر. بلغةٍ أخرى، يجب أن تخفّف هذه المواطنة الفروق العميقة بين الفرد كمقولةٍ سياسيّةٍ دستوريّةٍ والفرد كمقولةٍ طبقيّةٍ اقتصاديّة واجتماعيّة. وبناءً على ذلك، فإن أيّ مواطنةٍ تأخذ البنية السياسيّة الطبقيّة الفئوية بعين الاعتبار، فإنّها ستشدّ وترخي حسب تشابك المصالح في الميزان الداخليّ.

في أوطانٍ مليئةٍ بعناصرَ متنابذةٍ ومخترقةٍ بخطوط فصلٍ عموديّة في العمق، فإنّ

عمليّة بناء الدولة ـ الأمّة (توزيع عادل للثروة، مشاركة فاعلة لكلّ المكوّنات الأهليّة في المؤسّسات، واحتكار العنف الشرعيّ من قبل الدولة) هي متداخلةٌ بشكلٍ معطّل وشائكة، ممّا يتطلب رغبةً جديّةً وأكيدةً من كلّ المكوّنات المجتمعيّة في التقليل من الفوارق والمزاوجة بين الممكنات وإنشاء قاعدة تواصلٍ نظيفةٍ وصافيةٍ وموضوعيّةٍ لبناء وطنٍ مستقرٍّ، تكون فيه الفوارق الأهليّة حبيسةَ القاع الاجتماعيّ ولا تتبلور على شكل وحداتٍ سياسيّةٍ ثابتةٍ ومفكّكة للدولة (العراق ولبنان نماذج حيّة)، وهذا ما يتطلّب حواراً جديّاً وعميقاً بين الأطراف الكرديّة والعربيّة، ومراجعةً شاملةً وجذريّةً للأطروحات التي تدعو إلى حلّ المسألة الكرديّة في سوريا من قِبل الأطراف العربيّة والكرديّة، لأنّ لمعان المفاهيم لا يناسب تعقيد الواقع، والالتصاق بالنفس أسهلُ طريقةٍ في الابتعاد عن الغير.

حزب العمال الكردستانيّ PKK والأزمة السوريّة

غالبيّة الأحزاب الأيديولوجيّة الشعبويّة، التي تمتلك مرجعيّاتٍ نظريّةً عابرةً للحدود القطريّة، لا تستطيع صياغة سياسةٍ إقليميّةٍ عامّة، تكون وفيةً بدقةٍ تامّة للمتن الأيديولوجيّ النظريّ، عند انتقال عمل الأحزاب من العمل السياسيّ إلى الكفاح المسلّح، يصحّ هذا الافتراض نسبيّاً على عدّة أحزابٍ أيديولوجيّة في المشرق العربيّ، حيث رغم المرجعيّة الفقهيّة الدينيّة الواضحة في كلّ أدبيّات تنظيمات الإخوان المسلمين حول العالم، فإنّ الأخوان المسلمين الفلسطينيّين (حركة حماس)، كانت موجودةً في سوريا في الوقت الذي كانت فيه تهمة السوريّ المنتمي إلى أيّ تنظيمٍ أخوانيٍّ هو الإعدام، والأخوان

المسلمون السوريّون كانوا يلقون الدعم والرعاية والاهتمام من قبل البعث العراقي، في الوقت الذي كان فيه صدّام حسين يضطهد الأخوان المسلمين العراقيّين. وحزب العمال الكردستاني PKK، ذو التوجّه التحرّريّ الماركسيّ القوميّ الكرديّ، كان يلقى الدعمَ اللوجستيّ والماديّ من قبل البعث السوريّ أثناء صراعه مع الجيش التركيّ، في حين كان حافظ الأسد يطبّق أقسى قوانين العزل والإقصاء على الأكراد السوريّين.

ومنه فمنذ بدء الاعتراض الاحتجاجيّ في سوريا، فإنّ جُلَّ مقاربات المثقّفين والمحلّلين لمسألة حزب العمال الكردستانيّ وموقِفه من الحراك السوريّ، تنوسُ بين فكّي ثنائيّةٍ شالّة، يشكّل حدّاها مسارين إطلاقيَّين ومغلَقين: المسار الأوّل متشنِّجٌ يرى في حزب العمال تنظيماً سياسيّاً ملحَقاً على شكل استطالةٍ ممتدّةٍ للنظام السوري، وبأنه سلطةٌ «أسديّة» بصبغةٍ قوميّةٍ كرديّة، بديلة وتابعة في المناطق الكرديّة، قراره السياسيّ يطبَخ في أقبية الاستخبارات السوريّة.

المسار الثاني شعبويٌّ ودوغمائيٌّ، يؤكّد أنّ قرار الحزب مستقلٌّ تماماً، وغير خاضعٍ للتوازنات الإقليميّة الدقيقة، وأنّ وجوده كميليشيا مسلّحة في المناطق الكرديّة ملحٌّ ومهمٌّ، لحمايتها من الاستخبارات التركيّة التي «تسرحُ وتمرح» على الحدود السوريّة - التركيّة، وبأنّه قوّةُ ضبطٍ تمنع المجتمع الأهليّ الكرديّ داخليّاً من الفوضى والانفلات.

حتى نخرج من حدّي المقارَبتين السابقتين، يصبح علينا تفكيكُ شكل النظام الإقليميّ الجديد البادئ بالتشكّل منذ بدء «الربيع العربيّ»، حيث تشهد المنطقة من جنوب اليمن حتى إقليم كردستان العراق تفكّكاً أهليّاً عموديّاً على أساس الهويّة، بسبب هشاشة الهويّة الوطنيّة الجامعة وضعف قاعدة المجتمع المدنيّ. كما أنّ الأحزابَ

السياسيّة الكرديّة الفاعلة على الساحة الإقليميّة لن تستطيعَ «النأي بنفسها» عن هذا الاستقطاب. فالساحةُ الكرديّة ـ السوريّة منذ بدء الحراك الشعبيّ تشهدُ توتّراً بين «حزب الاتحاد الديموقراطيّ PYD» الجناح السياسيّ السوريّ الرديف لـ «حزب العمّال»، و «المجلس الوطنيّ الكرديّ» الذي يعتبره مسعود البرزاني عمقاً إستراتيجيّاً له في الأراضي الكرديّة ـ السوريّة. إنّ جزءاً من هذا التوتّر مردُّه في العمق انشطار رئاسة الإقليم وحزب العمّال بين المحورين السنّي والشيعيّ، فإشارات التودّد بين رئيس إقليم كردستان وحكومة أنقرة تعبّر عن اقترابِ رئاسة الإقليم من المحور السنّيّ، وانتعاش حزب العمّال الكردستانيّ بعد الأزمة السوريّة، وعودة عناصره للسيطرة على المناطق الحدوديّة السوريّة ـ التركيّة، وإيقاف الجناح الكرديّ ـ الإيرانيّ لحزب العمّال الكردستانيّ عمليّاته ضدّ نظام الملالي، كلّها دلائلُ على اقتراب حزب العمّال من المحور الشيعيّ. والمكان الذي سترتفع فيه حدّة المواجهة بين حزب العمّال ورئاسة الإقليم هو الساحة السوريّة ـ الكرديّة، وأدواته المجلس الوطنيّ الكرديّ وحزب الاتحاد الديموقراطيّ والقوّة العسكريّة الغامضة الملامح والأهداف، التي ربّما يتمّ تدريبها حاليّاً في أراضي الإقليم (أقول ربّما) لمواجهة الوجود المسلَّح لحزب العمّال في الأراضي الكرديّة ـ السوريّة عند غياب سلطة الدولة، أو تحقيق التوازن الإستراتيجيّ معه، وذلك والانهيار المفاجئ للنظام السوريّ والوقوع في شرك الفوضى. بعبارةٍ أخرى، نحن نشهد تصدّعاً للأكراد بين طرفي الاستقطاب الملتهبَين في المنطقة، السنّي التركيّ والشيعيّ الإيرانيّ، والقوّة المسلّحة المدرّبة المكوّنة من الأكراد المنشقّين من الجيش السوريّ، إذا دخلت إلى المناطق الكرديّة، فستكون من أجل توزيعٍ للنفوذين، إيرانيّ داعم لحزب الاتحاد الديمقراطيّ PYD، وتركيّ داعم للمجلس الوطنيّ الكرديّ.

إنّ حركاتِ التغيير العربيّ بتحقيقها أعمق التغييرات السياسيّة والمجتمعيّة في شكلٍ سلميٍّ لاعنفيٍّ، أصابت التنظيمات (القاعدة مثلاً) التي تتوسل العنفَ وسيلة للتغيير بدوخان أيديولوجيّ وفقدان في التوازن، وهذا ما دفع خالد مشعل رئيس حركة حماس، وهي حركةٌ يمينيّةٌ دينيّةٌ بالغة التشدّد، إلى تبنّي المقاومة الشعبيّة، مع العلم أنّ النضال السياسيّ المدنيّ اللاعنفيّ هو أفضل طريقةٍ للحفاظ على نقاوة القرار السياسيّ من ضغوط الغير، وأنّ حَرْبة السلاح تفضّ بكارة الاستقلال السياسيّ لأيّ حزب. على حزب العمّال أن يضع مشروعه الحزبيّ القائم على الهيمنة بقوّة السلاح على المناطق السوريّة الكرديّة جانباً، وعلى المجلس الوطنيّ الكرديّ أن يبقى مشدوداً إلى دمشق بدلاً من عواصم أخرى، لأنّ القضيّة الكرديّة ـ السوريّة، على حدّ تعبير السياسيّ الكرديّ الراحل إسماعيل عمر، «تُحلّ في دمشق وليس في أنقرة وطهران وبغداد»، ومن خلال العمل جنباً إلى جنبٍ مع المعارضة لإرساء سوريا على مرفأ الديموقراطيّة.

الأكراد والجيش الحرّ

وبعد عسكرة الواقع السوريّ، وظهور العديد من التشكيلات العسكريّة، المتوزّعة على أشكال التوجّهات الإسلاميَّة، بالإضافة إلى بذور مقاومةٍ أهليّة شعبيّة وطنيّة، لم تستطع أن تتحوّل إلى حالةٍ عامّة، بسبب تعرّضها للتهميش من كتائب الإسلام الأيديولوجيّ العسكريّ (جبهة النصرة ـ دولة العراق والشام ..)، فإنّ اشتباكاتٍ عنيفةً جرت في عدّة مناطقَ في الشمال السوريّ، بين كتائبَ محسوبةٍ على المعارضة السوريّة وقوّاتٍ كرديّةٍ مسلَّحة YPG، هي في غالبيتها العظمى تابعةٌ لحزب الاتحاد الديمقراطيّ PYD.

أربعةُ أسبابٍ رئيسةٌ تجعل دخولَ المقاتلين المسلّحين إلى المناطق ذات الغالبيّة

الكرديّة في سوريا، أمراً بالغَ الخطورة على العلاقة الكرديّة ـ العربيّة خصوصاً، ومعكوسَ الفائدة على الحراك الاحتجاجيّ السوريّ عموماً:

أوّلاً: بسبب تعذّر تبلور هويّةٍ وطنيّةٍ سوريّةٍ جامعةٍ مُتعالية على الانتماءات الأصليّة، بالإضافة إلى نسيجٍ مجتمعيٍّ مرضوضٍ عموديّاً، فإنّ المقاومة الشعبيّة في الوضعيّة السوريّة لم تستطع أن تشكّل صيغةً وطنيّةً مُشتركة،إذ كانت محليّةً موضعيّة المَنشأ،و متلوّنةً بثقافة المنطقة التي انطلقت منها، كما أنّها تفعّلت نتيجة التبدّلات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والنفسيّة والمذهبيّة ضمن البيئة التي تتعرّض للعنف، سواءٌ أكان هذا العنف ماديّاً مُجرَّداً أم ثأريّاً مُشخصَناً، لذا لا تستطيع أن تنقل مقاومةً مسلَّحة من بيئةٍ تجاوزت الظروف اللازمة لالتجاء الناس نحو التسلّح، إلى بيئةٍ لم تمرّ بعد بتلك الظروف نفسها، ثمّة وضعٌ مركّبٌ يؤدّي إلى التسلُّح وليس العكس.(بخلاف المناطق السوريّة الأخرى حصل انتعاشٌ اقتصاديٌّ في المناطق الكرديّة بسبب التفجّر العمرانيّ والنزوح الأهليّ من مناطقَ منكوبةٍ كدير الزور وحمص وهذا بالتأكيد سيؤثّر على السلوك السياسيّ).

إذا كانت قيم السلميّة صعبة التطبيق من فوق على جماعةٍ أهليّة تكوّنت آليّاتٌ ذاتيّة خاصّة بها، نتيجةَ تعرّضها لعنفٍ مجنون، فإنّ قيمَ التسلّح أيضاً صعبة التطبيق على جماعةٍ أهليّةٍ أخرى لم تتعرّض للكميّة نفسها من العنف (بنوعيه الماديّ والرمزيّ) وما زالت تشهد مظاهراتٍ سلميَّة.

ثانياً: اصطباغ الصُّلب الأيديولوجيّ للمقاتلين المسلّحين الذين دخلوا "رأس العين" بلونٍ سنّيٍّ راديكاليّ طاغٍ، وتفسيرهم للصراع في سوريا وفق منظورٍ طائفيٍّ فئويٍّ ضيّقٍ،

"كجبهة النصرة" التي هي تنظيمٌ عدميٌّ طهرانيٌّ إسلاميٌّ، ينزعُ الثقة الإيجابيّة من كلّ الوجود، ويفسِّر الصراع في سوريا بأنّه سنيٌّ ـ علويٌّ، وهذا لا يناسب المزاج الكرديّ العامّ ذا التديّن الشعبيّ التقليديّ البسيط والتوجّه العلمانيّ الواضح. الطاقة الاعتراضيّة الكرديّة ضدّ النظام السوريّ ليست مذهبيَّة المنشأ، بل كون النظام السوريّ مستبدّاً وشوفينيّاً ويحتكر السلطة والثروة والفضاء العامّ.

ثالثاً: تراكبُ الصراع (جيش حرّ ـ حزب العُمَّال الكردستانيّ) على التوتّر الكرديّ ـ العربيّ اللامرئيّ والكامن، المسألة الكرديّة والعلاقة العربيّة ـ الكردية لا تقلُّ خطورةً عن المسألة الطائفيّة في سوريا، وهي ليست علاقةَ ودٍّ وعشقٍ وغرام كما تدّعي الأدبيّات التي تفتخرُ بالـ"وطنيَّة السوريَّة المُنجزة" ليلَ نهار، ثمّة أزمة لا ثقة أهليّة واقعيّة بين الأكراد والعرب، ولا تُحلّ بالابتسامات الصفراء والخطابات البلاغيّة، أوّلُ خطوةٍ لحلّ الإشكالات هي إخراجها للعلن.

رابعاً: الحساسيّة الكرديّة التاريخيّة العامّة تجاه التدخّل التركيّ، الحاضن الإقليميّ الأساسيّ للمعارضة السوريّة السياسيّة والمقاتلين المسلّحين الميدانيّين، وهذه الحساسيّةُ الحادّة لا تقتصر على حزب العمّال الكردستانيّ فقط كما يذكر بعض المحلّلين، بل هي مغروسةٌ في الوجدان الشعبيّ الكرديّ لأسبابٍ تاريخيّةٍ لا تستطيع هذه السطور ذكرها جميعاً، وكلّما ازداد التدخّل التركيّ في الشأن الداخليّ السوريّ، زاد الالتفافُ الأهليّ الكرديّ حول حزب العمّال الكردستانيّ وكسبَ سلاحهم شرعيّة أكبر.

وأخيراً لا بدّ من القول إنّ كلّ سببٍ يؤدّي إلى نتيجةٍ وذلك في كلّ الظواهر، الكونيّة الطبيعيّة والبشريّة المجتمعيّة، وتكون النتيجة مرتبطةً بالسبب إلى حدٍّ معيّن، حتّى

تتشكّل داخل تلك النتيجة نفسها، آليّاتٌ و ميكانيزمات ذاتيّة خاصّة بها، مستقلّةٌ تماماً عن السبب الذي أفرزها، هنا تنفكُّ النتيجة عن السبب، وتصبح تلك النتيجةُ سبباً لنتيجةٍ أخرى، وهكذا إلى ما لا نهاية، فإذا كان الفقر يؤدّي إلى الجريمة، فمعالجة الفقر لا تؤدّي بالضرورة إلى القضاء على الجريمة في المجتمع، من هنا تكمن الخطورة الحقيقيّة في إلقاء كامل اللوم على النظام السوريّ عند قيام المقاتلين المسلّحين بانتهاكاتٍ خطيرةٍ لحقوق الإنسان. رصف الأوصاف ضدّ النظام السوريّ مريحٌ ومطمئنٌ، ويعفينا من مسؤوليّة النقد المستمرّ الذي هو وحده كفيلٌ بتشكيل غريزةٍ أخلاقيّة داخل وعي تلك الكتائب وتمنعهم من الارتكاب.

نقد تأصيل الحداثة في القوميّة الكرديّة

ليس ظاهرةً عابرةً الإنكارُ الواثق لبعضِ المثقفين الكُرد لانتشار تيّاراتٍ إسلاميّةٍ متطرّفةٍ أو جهاديّةٍ عدميّة في المجتمع الكرديّ السوريّ مستقبلاً، بل هو في العمق تكريسٌ لتلك البديهيّة التي أصبحت راسخةً في الوعي الكرديّ الراهن، التي فحواها أنّ شيئاً جوهريّاً وأصيلاً كامنٌ في أساسِ القوميّة الكرديّة، يعاكسُ تماماً «التطرّف الجهاديّ» الذي هو خاصٌّ بالآخرين الظلاميّين وحدهم.

فنحن الكُرد «حداثيّون» من الأزل وإلى الأزل، والموضوعُ ليس متعلّقاً أبداً بتراكماتٍ تاريخيّةٍ متدرّجة وعوامل موضوعيّة وواقعيّة وذاتيّة، بل هو امتيازٌ ثقافيٌّ وسحرٌ جينيٌّ وحقيقةٌ فوق تاريخيَّة. هذه النظريّة لا تقلّ عنصريّةً وتصلّباً وتبسيطاً عن أغلب السرديّات القوميّة المُتعالية على التاريخ، كالتغنّي بسرمديّة العروبة في نصوص ميشيل عفلق الإنشائيّة أو الحماسة البلاغيّة في خطابات جمال عبد الناصر.

ساهم في تكريس نظرة التفوّق الذاتيّة هذه عاملان أساسيّان، الأوّل هو الظلم التاريخيّ الخاص الذي تعرّض له الكُرد منذ تسلّم حزب البعث السلطة، وحتّى قبل البعث، مما منع تطوّراً تاريخيّاً صحيّاً ومُسيّساً للوعي القوميّ الكرديّ. فالاضطهاد المُكثّف لجماعةٍ أهليّة على أساس صفةٍ محدَّدة سيولِّد شعوراً عاطفيّاً إطلاقيّاً يؤكّد فَرادة تلك الصفة واستثنائيَّتها. أمَّا العامل الثاني فخطابٌ عربيٌّ تبجيليٌّ وبطوليٌّ مادِحٌ للمكوّن الكرديّ (هو مكافئٌ تماماً للخطاب العنصريّ الذي ينكِرُ الوجود القوميّ الكرديّ)، يؤكّد أنّ تحرّك الكرد في سوريا سيكون فيصلاً حاسماً، وسيغيّر كلّ الموازين الإقليميّة والدوليّة وسيعجّل في سقوط النظام، وهربِ بشار الأسد من القصر الجمهوريّ! من دون الأخذ بالعوامل الموضوعيّة والواقعيّة الموجودة، كتفتُّت المجتمع الكرديّ سياسيّاً، وهامشيّة المناطقِ ذات الغالبيَّة الكرديَّة في سوريا، وبُعدها عن مراكز السلطة الأساسيّة في دمشق، وعدم تسلّم الكرد إداراتٍ حاسمةً ومفصليّة في الجيش ووزارات الدولة، وضعف اندماج المكون الكرديّ في المتّحد الأهليّ السوريّ العامّ بسبب الشعور بالخيبة والخذلان بعد انتفاضة 2004، وعدم وجود رأس مالٍ كرديٍّ مستقلٍّ مُكتمِل الملامح، إضافة إلى وجود أحزابٍ كرديّة سوريّة هي رديفةٌ سياسياً لأحزابٍ كرديّة غير سوريّة، مما يُخضع القرار السياسيّ لتلك الأحزاب إلى أجندات فوق وطنيّة وتشابكات إقليميّة دقيقة جداً.

هذه النرجسيّةُ القوميّة الكرديّة التي بدأت بالتبلور، يجب أن تتعرّض لتفكيكٍ حادٍّ ونقدٍ منهجيٍّ من الإنتليجنسيا الكرديّة الحاليّة، لخطورتها على المجتمع الكرديّ الداخليّ أوّلاً، فهي مُرشَّحةٌ لأن تكون السند النظريّ لأيّة فاشيّةٍ قوميّةٍ مُحتمَلةٍ، وهذا النقد ليست له علاقةٌ بالنضال الوطنيّ الكردي المحقّ لإزالة كلّ المظالم عن الشعب الكرديّ، بل هو يصبّ في خدمة النضال الكرديّ المحقّ لنيل الحقوق المشروعة.

خطأ معرفيٌّ وتاريخيٌّ وواقعيّ النظر والتعامل مع المكوّن الكردي ككتلةٍ أهليّةٍ مُتجانسة وصلبة لا تعاني من صراعاتٍ طبقيّة (غنى ـ فقر) أو ثقافيّة أو جهويّة (ريف ـ مدينة) أو حتّى عشائريّة قبليّة، بمعنى أنّ التحسُّس القوميَّ لجمالية هذا العرق الاستثنائيّ والخاص كافٍ لتحطيم كلّ مناهج السوسيولوجيا ومبادئ علم الاجتماع ونظريّات السياسة. الشعور القوميّ البسيط ليس كافياً أبداً لتفسير كلّ ظواهر المجتمع الكرديّ السوريّ، والكرديّ ليس إنساناً مطلقاً ومنجزاً فوق حركة التاريخ غير خاضعٍ لقوانين التحليل المركّب.

البحث السادس

التكيّف الاقتصاديّ للنظام في مواجهة الثورة

سلام السعدي

كاتب وباحث اقتصاديّ مستقلّ

مقدّمة

مرَّ نحو عامين ونصف العام على اندلاع الثورةِ السوريّة، ومع كلِّ يومٍ كان يمرُّ من عمرها، كان الخناقُ الماليُّ على النظام يشتدُّ ويتعاظم. إذ انخفضت الإيرادات الحكوميّة مع بداية العام 2013 بنحو 48 بالمئة عنها في عام 2010[1]، وذلك تحت ضغط تدنّي الفوائض الاقتصاديّةِ، وتراجع الإنتاج النفطيِّ لهذا العام بنسبة 90 في المئة[2]، كما تراجعت الإيراداتُ الضريبيّة لعام 2012 بأكثر من النصف. مع ذلك، أبدى النظامُ

[1] المركز السوريُّ لبحوث السياسات، الأزمة السوريّة، الجذور والآثار الاقتصاديّة والاجتماعيّة، كانون الثاني 2013.

[2] تصريح وزير النفط السوريِّ سليمان عبّاس لوكالة الأنباء السوريّة، 29 أيّار ـ 2013.

السوريُّ "صموداً" اقتصاديّاً لافتاً. الأمر الذي يثير زوبعةً من التساؤلات تتعلّقُ بقدرته، مع كلِّ هذا الفيض من الدمار في البنية التحتيّة ومواردِ واقتصاد الدولة، على تمويل نفقاته ومواصلة المواجهة.

وليست أيّ مواجهةٍ، بل هي حربٌ ضروسٌ ممتدّةٌ على طول البلاد وعرضها، تتراوح كلفتها الشهريّة بين 1,2 و1,5 مليار دولار[1]، فمع هذا القدر من تراجع الإيرادات وتزايد النفقات، توقع الخبراء والدبلوماسيّون أن تكون الدولة السورية آيلةً، عاجلاً أم آجلاً، إلى الإفلاس والسقوط الاقتصاديِّ[2].

هكذا، انطلق التفاؤلُ بإفلاس النظام السوريّ من تبسيطٍ كبيرٍ، اعتبر أنّ النظامَ، ومع اشتداد العقوبات الخارجيّة عليه، سيخوض الصراع وهو يقتات على الدهون التي أحاطت بجسده حتّى لحظة اندلاع الثورة. وفي صراعٍ شديد العنف، سوف يستهلك طاقاته ومدّخراته في وقتٍ ربما يتمكّن الاقتصاديّون التقنيّون من تقديره.

كان ذلك ليكون وارداً، لو أنّ تمويلَ العمليّات العسكريّة اعتمد بشكلٍ حصريٍّ على احتياطيّ العملات الأجنبيّة، الذي قدّر معهد التمويل الدوليِّ تراجعه من 20 مليار دولار قبل اندلاع الثورة إلى ما يتراوح بين 2 ـ 4 مليار دولار في مطلع 2013، وهو ما سيضع النظامَ في حالة إفلاسٍ وانهيارٍ اقتصاديٍّ حال نفاد الاحتياطيّ. الحقيقة أنّ لا أحدَ يعلم

---

[1] سمير سعيفان، لموقع "NOW": النظام استنفد كل احتياطاته، أكتوبر 2012.

[2] المرجع السابق، اعتبر الباحث الاقتصاديُّ سمير سعيفان أنّ تكلفة الحرب وتراجع إيرادات النظام "يهدد بإفلاس خزينة الدولة، ويمهّد لإفلاس النظام". كما وجد الملك الأردنيّ في منتدى دافوس مطلع العام 2013 رابطاً "بين سقوط النظام السوريّ والأموال التي لا يزال قادراً على صرفها على الحرب"، متوقّعاً "نضوب الأموال في غضون ستّة أشهر".

اليوم ما هو الاحتياطيّ الرسميّ ناهيكم عن الاحتياطيّ السرّيّ. وتبدو كلمة السرّ في صمود النظام هي العامل الخارجيُّ. اقتصاد حربٍ يعتمدُ على الخارج كالمساعدات الإيرانيّة العينيّة والنقديّة، فضلاً عن كثيرٍ من المساعدات الروسيّة العسكريّة التي لا يتمّ دفع ثمنها مباشرةً. الأهمّ ربّما ليس المساعدات، بل التحالفات الاقتصاديّة الجديدة. إذ طوّر النظامُ تحالفاته الضعيفة مع الدول الحليفة، وأنهى تلك التي كانت قائمةً ووطيدةً مع الدول "المتورِّطة بالدم السوريّ".

إلى ذلك، لم يكن في مقدور الحكومة احتمالُ هذا الهبوط الحادِّ في الإيرادات، من دون تقليص الإنفاق، الذي يكاد يقتصر اليومَ على النفقات التشغيليّة لأجهزة النظام، فيما توقف الاستثمار والتوظيف بصورةٍ شبه تامّة. ومع مرور الوقت عمل النظامُ على زيادة إيراداته من جيوب المواطنين. في الوقت الذي عمل على تنمية اقتصادٍ غير رسميٍّ راح يشكّل تمويلاً ذاتيّاً لمقاتليه ولاسيّما لميليشيات "الشبّيحة".

ولم تنجح محاولاتُ قوى الثورة (الإضراب والعصيان المدنيّ) في تعطيل عمل الاقتصاد، فيما كان للعقوبات الخارجية آثارٌ متفاوتةٌ، لكنّها فشلت في إيقاف عجلة الاقتصاد السوريّ، وفي منع تدفّق الأموال، التي لم تزل تسري في عروقِ النظام.

أولاً: الإستراتيجيّة الاقتصاديّة لـ"تغيير حسابات الأسد"

فيما راهن الغربُ، بقيادة الولايات المتّحدة وأوروبا، على سياسة العقوبات الاقتصاديّة من أجل دفع النظام ببطءٍ نحو منحدر التنازلات، وتغيير حسابات رأسه وقيادته، عملت قوى الثورةِ كلَّ ما في وسعها لإسقاط النظام بوسائلَ سلميّةٍ وتجنيب

البلاد تبعات الخوض في خيار الحرب المدمّرة. وكانت دعواتُ الإضراب والعصيان المدنيّ، بالإضافة للمظاهرات، أهمَّ ركائز الإستراتيجيّة الشعبيّة السلميّة لإسقاط النظام.

الإضراب والعصيان المدنيّ:

دعا إليه ناشطون سوريّون منذ بداية الثورة، سواء أكان من منظورٍ مبدئيٍّ يرفض العنفَ، ويروّج لثقافة المقاومة اللاعنفيّة كسلوكٍ إستراتيجيٍّ منظّمٍ، أم من منظورٍ براغماتيٍّ لتعزيز مشاركة السوريّين في ثورةٍ تعدّدت أشكالُ نضالها لتحقيق أهدافها.

ورغم جهودها الكبيرة لم تنجح قوى الثورة في جني ثمارٍ حقيقيّةٍ من هذه الوسيلةِ النضاليّة، ربّما باستثناء ما تحقّق من توسيعِ قاعدتها الشعبيّة. ولاسيّما في الإضراب الواسع في 29 أيّار 2012، والذي جاء ردّاً على المجزرة المروِّعة التي ارتكبها النظام السوريُّ في قرية الحولة (ريف حمص). إذ حقق الإضرابُ نجاحاً لافتاً في المدن السوريّة جميعها، كما سجّل، ولأول مرّةٍ، مشاركة تجار أعرق أسواق دمشقَ، الحميديّة والحريقة ومدحت باشا.

النظامُ قابلَ الإضرابات بعنفٍ واسعٍ، وتهديدٍ لمجتمع الأعمال، فدأب على اقتحام المحالّ المغلقة في يوم الإضراب، وتحطيمِ ونهبِ محتوياتها كعقابٍ على تلبية دعوات الإضراب. ويروي أحدُ التجار عن لسان الرئيس السوريّ بشار الأسد في لقاءٍ جمعه مع عشرين من رجال الأعمال البارزين في 8 أيّار 2012 في العاصمة دمشق: "قال إنّه كان قد سمع أنّ بعضهم كان يدعم الثورة. وقال إنّه إذا كان ذلك صحيحاً، فإنّه مستعدٌّ أن يفعلَ

بالحميديّة ومدحت باشا ما كان قد فعله في بابا عمرو"[1].

كما شملت دعوات العصيان المدنيّ، التوقّفَ عن تسديد المستحقّات الماليّة للنظام. إذ امتنع السوريّون، ولاسيّما في حواضن الثورة الرئيسة التي بطشَ بها النظام، عن تسديد فواتير الكهرباء والماء والهاتف والضرائبِ، وكلِّ ما يمكن أن يشكّلَ دعماً ماليّاً للدولة.

وتصدّى النظامُ لهذا السلوك عبر مجموعةٍ من التدابير التي كانت مزيجاً من سياسات الترغيب والترهيب. على سبيل المثال، أصدرت "وزارة الكهرباء" مطلع العام 2013 تعميماً دعت فيه المشتركين إلى الاستفادةِ من القانون رقم 26 لعام 2012، و ينصُّ على "إعفاء المدينين بذممٍ ماليّةٍ ناجمةٍ عن استجرار الكهرباء من كامل الفوائد والغرامات والبدلات المترتّبة عليهم إذا بادروا إلى تسديد تلك الذممِ قبل نهاية شهر آذار الجاري"، إضافةً إلى جعل كوّات الجباية في الشركات العامّة للكهرباء تعملُ في أيّام العطل الأسبوعيّة "لإتاحة الفرصة أمام أكبر عددٍ من المواطنين للاستفادة من هذا القانون"[2]، كذلك فعلت وزارةُ الماليّة بإعفاء المكلّفين الضريبيّين من الغرامات المترتّبة على تأخّرهم عن التسديد، قبل أن تنتقلَ إلى سياسة بيعِ ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة.

لكنّ النظامَ الذي يطبّق منذ عامين شعارَ الغاية تبرّر الوسيلة، لم يكتفِ بسلك القنوات القانونيّة لتحصيل "حقوقه" الماليّة. فالوسائل جميعها متاحةٌ ومشروعةٌ. هكذا ابتكر وسيلته الأنجع والفريدة من نوعها لدفعِ السوريّين إلى تسديدِ ما هو مترتبٌ عليهم،

---

[1] مجموعة الأزمات الدوليّة، الصراع وتحوّلاته في سوريا، آب 2012.

[2] وكالة الأنباء السوريّة "سانا"، 22 أكتوبر 2012.

وباتت حواجزُ الموت المنتشرة في كلِّ أنحاء سوريا أحدَ أدوات التحصيل عبر التهديد بالاعتقال والقتل. في العديد من المدن والبلدات السوريّة وبعد اندلاع الثورة بأشهرٍ فقط، قامت قواتُ النظام بإنذار السكّان عبر مكبرات الصوت بضرورةِ أن يصطحبوا معهم آخر فاتورة كهرباء وماء وهاتف لدى مرورهم على الحواجز العسكريّة وإلا تعرّضوا للاعتقال، حتّى صارت الفاتورةُ بمنزلة الهويّة الشخصيّة في بعض المناطق. هذا الأسلوبُ طُبّق في العاصمة دمشق مؤخّراً، ففي نهاية شهر حزيران 2013، قال سوريّون أنّ عدّة حواجزَ في قلب العاصمة أوقفتهم، وأبلغتهم بضرورة إبراز الفواتير اعتباراً من بداية الشهر التالي.

العقوبات الاقتصاديّة الغربيّة

على الرغم من أنّ الهدفَ المعلَن للعقوبات الاقتصاديّة هو الضغط على النظام السياسيّ، لكنّها أحدثت ضغوطاً مباشرةً على المستوى المعيشيّ للأفراد أكثر ممّا فعلت مع النظام. إذ تحمّل الشعب السوريُّ جزءاً كبيراً من التكلفة الاقتصاديّة للعقوبات، ويُظهر تقريرٌ اقتصاديٌّ[1] أنّ 28.3 بالمئة من إجماليّ الخسائر في الناتج المحليّ حتّى مطلع العام 2013 كانت بسبب العقوبات. ووفقاً للتقرير أنتجت العقوبات 877 ألف فقيرٍ جديدٍ، وأثّرت على جميع القطاعات الاقتصاديّة، ولاسيّما التجارة الخارجيّة التي انخفضت بنسبة 93 بالمئة مع الاتحاد الأوروبيّ، و82 بالمئة مع تركيا، كما قدّر التقرير ارتفاع أسعار المشتقّات النفطيّة بسبب العقوبات بنحو 200 بالمئة، أثّرت بحدود 10 بالمئة على

---

[1] المركز السوريُّ لبحوث السياسات، الأزمة السوريّة، الجذور والآثار الاقتصاديّة والاجتماعيّة، كانون الثاني 2013.

الاستهلاك الحقيقيّ للأسر السوريّة، ولاسيّما الشرائح الأكثر فقراً.

بالتأكيد، قلّصت العقوبات الغربيّة من مواردِ النظام، ولاسيّما الموارد النفطيّة، لكن وعلى نحو عام "يبدو أنّ النظام تمكّن بنجاحٍ من تحويل اقتصاده إلى اقتصادٍ يعتمد على استمرار العنف، وهو نظامٌ لا يتأثّر بمثل هذه الإجراءات(العقوبات الاقتصاديّة)" [1].

ثانياً: الإستراتيجيّة الاقتصاديّة للنظام في مواجهة الثورة

في البداية، ارتكزت إستراتيجيّةُ النظامِ الاقتصاديّة في مواجهة الاحتجاجات على "رشوة" الثورة، فحاول في وقتٍ مبكّرٍ أن يكرّس صورةً تقولُ على نحوٍ ما، أنّه مستعدٌّ للتجاوب مع المطالبِ الإصلاحيّة، ولاسيّما الاقتصادية منها.

بعد اندلاع الاحتجاجات بعشرة أيامٍ فقط، وفي 25 آذار بالتحديد، صدر مرسومٌ رئاسيٌّ بزيادة رواتب موظفي القطاع العامّ بمعدل 30 في المئة [2]. وهو ما كان يشير إلى تصوّرٍ مبكّرٍ لدى النظام السوريّ حول إمكانيّة أن تكون أسبابُ الاحتجاجات اقتصاديّةً وإصلاحيّةً. ما يعزّز من ذلك هو أنّ إعلان زيادة الرواتب جاء عبر مؤتمرٍ صحفيٍّ للمستشارة الرئاسيّة بثينة شعبان عقدته في 24 آذار 2011، وقد كان المؤتمر مخصّصاً للردِّ على الاحتجاجات الشعبيّة برزمة إصلاحاتٍ، بل وعودٍ بالإصلاح. حينها أعلنت شعبان عن إجراءاتٍ عمليّةٍ، انطلاقاً من ضرورة "توفير أفضل الخدمات للمواطنين، وضمان مستوىً لائقٍ وكريمٍ لحياتهم المعاشيّة وصيانة حياتهم الخاصّة وضمان حريّاتهم

---

[1] تقرير مجموعة الأزمات الدوليّة، الصراع وتحوّلاته في سوريا، آب 2012.

[2] وكالة الأنباء السوريّة "سانا"، 26 آذار 2011.

وكراماتهم". وكان من بين الإجراءات الأولى، زيادةُ رواتب الموظفين الحكوميّين، والتأمين الصحيّ الشامل، وبرنامجٌ فوريٌّ لتوفير الوظائف ومراجعة شاملة للأداء الحكوميّ، كما وعدت بتأسيس آليةٍ لمكافحة الفساد. ولأنّ القيادة السوريّة تعلمُ في سرِّها أنّ اختصار مطالبِ المحتجين بالإصلاح الاقتصاديّ هو ضربٌ من الهذيان، فقد توقّعت مبكّراً أيضاً، محدوديّة تأثير التنازلات الاقتصاديّة، ما دفعها إلى الإشارةِ في المؤتمر ذاته إلى "المشروع الطائفيّ" الذي قد يستغلُّ "المطالب المحقّة" للسوريّين كستارٍ من أجل تمريره.

واستمرّت الحكومة في الشهرين التاليين بالسياسةِ الترغيبيّة نفسها (على المستوى الاقتصاديّ فحسب، أمّا على المستوى الأمنيِّ والسياسيِّ، فقد كان قمعُ المحتجّين يتصاعد). في أيّار من العام 2011، أعلنت الحكومة أنّها بصدد توظيفِ خمسين ألف موظفٍ شابٍّ في القطاع العامّ، وصدر مرسومٌ بتثبيت 174 ألف موظفٍ متعاقدين مع الحكومة[1]. وبمرور الأشهر، توقّفت عطاءاتُ النظام، وبدأت مسيرة هبوطِ إيرادات الدولة وارتفاع نفقاتها، ولاسيّما الحربيّة منها، وأنيطت السياسة الاقتصاديّة بمهام الحلقة الضيّقة التي تديرُ البلاد. منذ ذلك الوقت، راحت السياسة الاقتصاديّة تنسجمُ مع متطلبات الحرب الطاحنةِ التي يخوضها النظامُ. وبات هدفها الوحيد تقريباً هو تأمين الموارد من أجل تمويلِ الحرب وانتصار النظام، فكيف فعلت ذلك؟..

1. تحوّلات اقتصاديّة لتوفير الموارد:

لم يعد هدفُ النظام إرضاءَ السوريّين، أو تجنّبَ غضبهم. وإنّما زيادة مدّخراته الماليّة من جيوبهم. لذا، عمل خلال العامين الماضيين على رفع أسعار الموادِّ التي يضطلع

[1] وكالة الأنباء السوريّة "سانا"، 25 أيّار 2011.

بإنتاجها وزيادة الرسومِ التي تتقاضاها الدولة. وعلى سبيل المثال، بدا أنّ سياسة تسعير جديدةً للمشتقّات النفطيّة، باتت تتبعها الحكومة على ضوء تدهور سعر العملة وانخفاضِ إيراداتها. سياسةٌ تعتمد على التسعير بالدولار، ما جعل الأسعار في حالة ارتفاعٍ دائمٍ مرافقٍ لانخفاض قيمة الليرة، وهو ما يفسّر ارتفاع سعر المازوت خمس مراتٍ في غضون عامٍ واحدٍ.

وفضلاً عن تهديد السوريّين وملاحقتهم لتسديد التزاماتهم الماليّة المتأخّرة لصالحِ الدولة، برزت عقوبة "الحجز الاحتياطيّ" على الأموال المنقولةِ وغير المنقولة لعددٍ من الشخصيّات السوريّة التي غادرت البلاد وانخرطت بنشاطٍ معارضٍ، إذ تُصدر وزارةُ الماليّة بين فينةٍ وأخرى، قائمةً بأسماء شخصيّاتٍ ممّن نفّذت حجزاً احتياطيّاً على أموالهم، وذلك بتهمة "ثبوت قيامهم بتمويل المجموعاتِ الإرهابيّة في القطر، والتآمر على كيانِ الدولة وزعزعةِ استقرارها الداخليّ، والقيام بأعمالٍ تستهدف إثارة الحرب الأهليّة والاقتتال الطائفيّ"[1].

عندما يتعلق الأمرُ بتأمين الموارد، يبدع النظامُ في ذلك. وكان أحدُ إبداعاته في حزيران 2013، إقرار زيادةٍ عامّةٍ لمدة 3 سنوات، على كلِّ أنواع الضرائب والرسوم. وذلك بإضافة نسبة 5 في المئة لمدة ثلاث سنواتٍ، تحت اسم "المساهمة الوطنيّة في إعادةِ الإعمار".

---

[1] جريدة الثورة الحكوميّة، 19 شباط 2013.

2. الدعم الخارجيّ وبناء تحالفاتٍ جديدةٍ:

في اقتصاديّات الحرب، يزداد ثقلُ العامل الخارجيّ في تمويل طرفي النزاع. بالنسبة للنظام السوريّ، فقد أعلن عدّة مرّاتٍ عن تسهيلاتٍ ائتمانيّةٍ بمليارات الدولارات من قبل إيران، آخرها بقيمة 3.6 مليار دولار[1]. ونتج عن ذلك احتياطيٌّ سريٌّ للعملات الأجنبيّة. كما أجرى العديد من صفقات المقايضة والمبادلاتِ التجاريّة للتخفيف من وتيرة استنفاد الاحتياطيِّ. وشهد مطلع الثورة تحسّناً لافتاً في العلاقاتِ التجاريّة مع الدول الحليفة، فارتفعت الصادراتُ السوريّة إلى العراق مشكّلةً نحو 46 في المئة من إجماليّ الصادرات إلى الدول العربيّة، وهو ما حافظ على استمرار تدفّق القطع الأجنبيِّ. كما زادت روسيا من صادراتها إلى سوريا، وبحسب جداول التجارةِ الخارجيّة السوريّة التي رصدت الفترة الواقعة بين بداية عام 2012، وشهر نيسان من العام 2013، حلّت روسيا في المرتبةِ الأولى في قائمة الدول المصدِّرة إلى سوريا، حيث استوردت سوريا منها خلال 15 شهراً بضائعَ بقيمة 88 مليار ليرةٍ.

ويمكن الوقوفُ على مدى تورط العامل الخارجيِّ في تثبيت دعائم النظام من خلال رصدِ زيادة حجم القروض الخارجيّةِ التي أبرمها النظامُ السوريّ مؤخَّراً. إذ ارتفعت المديونيّة الخارجيّة من 8 في المئة من الناتج المحليِّ الإجماليِّ في العام 2011، إلى 49 في المئة في الربع الأول من العام 2013[2].

يشير بي إس دوما إلى أنّ "التفاعل بين البعدين المحليّ والدوليّ في الصفقات

---

[1] وكالة الأنباء السوريّة "سانا"، 30 تمّوز 2013.

[2] المركز السوريّ لبحوث السياسات.

الخاصّة بالموارد يعدّ سمةً بارزةً من سمات الاقتصاد السياسيّ للنزاعات الداخليّة". ويضيف: "من دون تبادلٍ وصفقاتٍ بين هذين البعدين ستنحسر الحروبُ الداخليّة سريعاً"[1].

3. اقتصاد الحرب والتمويل الذاتيّ:

في اقتصاديّات الحرب أيضاً، يتراجع دورُ الدولة ويذوي الاقتصاد الرسميُّ مقابل توسّع اقتصادٍ غير رسميٍّ تهيمن عليه عملياتٌ غير شرعيّةٍ، وهو ما يشكّل أحد مصادر تمويل طرفي النزاع. هكذا تكيّف النظامُ والموالون له مع اقتصاد الحرب، فقام رجال الأعمال الموالون للنظام بإعانته مالياً، إذ "كانوا يدفعون للشبّيحة، وقد تحوّل بعضهم إلى التربّح من الأزمة، مستفيدين من فرصِ التهريب الجديدة". كما أنّ "المقاتلين الموالين للنظام ضمنوا اكتفاءً ذاتياً من خلال أنشطةٍ مثل السلب والنهب، واختطاف الأشخاص مقابل الفدية، وسرقة السيّارات والتهريب. و نتيجةً لذلك، فقد بات هناك مواردُ هائلةٌ تحت تصرّفهم". رجل أعمالٍ يتمتّع بصلاتٍ وثيقةٍ بالناشطين والمسؤولين الأمنيّين قال لمجموعة الأزمات الدوليّة: "لقد تنامى الفساد إلى مستوياتٍ غير مسبوقةٍ. في حمص، كان الجنودُ يشجَّعون على الانخراط في السلب والنهب. يمكن الحصول على المال من خلال السرقةِ، وبيع غنائم الحرب أو حتّى الأسلحة. يدفع الناسُ المال مقابل إطلاق سراحهم من السجن أو كي يتمكّنوا من النجاةِ من منطقةٍ تتعرّض للهجوم. هناك ثمنٌ لكلِّ شيء"[2].

---

[1] بي اس دوما، الاقتصاد السياسيّ للحروب الأهليّة، 2008.

[2] مجموعة الأزمات الدوليّة، الصراع وتحوّلاته في سوريا، آب 2012.

4. تحجيم القطاع الخاصِّ وعودة الدولة المتدخّلة:

فيما يسعى التجارُ خلال العمليّات التجاريّة نحو أكبر ربحٍ ممكنٍ، متجاهلين أيّ أهدافٍ أخرى تتعلّق بالنظام ومؤيّديه. يسعى النظام بصورةٍ رئيسةٍ إلى تدعيم مدّخراته وحشدها في خدمة الحرب، كما يسعى إلى ضمان تأمين الحدِّ الأدنى من المعيشةِ لمؤيّديه ولمناطق نفوذه. أهدافٌ متعارضةٌ، جعلت صدام النظام مع التجّار أمراً حتميّاً.

هكذا، أمكن رؤية الحكومةِ التي طالما تحالفت وخضعت للتجارِ ومافيات المال وسوق صرف العملات، تشنُّ هجوماً شرساً على هؤلاء فتفرض غراماتٍ قاسيةً على بعضٍ منهم، وتدهم بعض أشهر محالِّ الصرافة في العاصمة دمشق لتعتقل مديريها وموظفيها وتغلقها بالشمعِ الأحمر، بل وتظهر بعض الموظفين، على التلفزيون السوريّ ل- "يعترفوا" بما اقترفت أيديهم من "سرقةٍ لقوت المواطنين"، وهي كذلك سرقةٌ لاحتياطيِّ العملات الأجنبيّة، وهو ما لن يسمحَ النظامُ بحدوثه، ولو دفعه ذلك إلى حربٍ ثانيةٍ مع التجار.

تحت ضغط تأمين متطلّباته الماليّةِ واستمرار الصراع، تتالت ممارساتُ النظام الاقتصاديّة التي سادت في حقبة "اشتراكيّة البعث"، والتي تعزّز دور الدولة التدخّليّ في مقابل قطاع خاصٍّ بات ضعيفاً ومشتّتاً. وعادت الدولة لتسيطرَ على الاقتصاد السوريّ وعمليّاته. وما عرفت سابقاً بـ"الدولة الأمنيّة"، تطوّرت اليوم وصارت "الدولة الحربيّة".

هكذا، بات النظامُ يتحكّم في سير عمل القطاع الخاصِّ، بل ويوظّفه في خدمته. ما دفع أعداداً كبيرةً من رجال الأعمال إلى مغادرة البلاد وتأسيس استثماراتٍ جديدةٍ في لبنان والأردن ومصر وبلدان أخرى. لكنَّ النظامَ تمكّن حتّى الآن، وبسبب الإجراءات التدخليّة الجديدة، من منع انهيار العملة المحليّة، والحفاظ على تدفّق المواد الأساسيّة لمناطق

سيطرته ونفوذه.

خاتمة

لقد باءت جميعُ التوقّعات بإفلاس النظام وانهياره الاقتصاديّ بالفشل، فهو لم يزل قادراً على دفع رواتبِ الموظّفين وإدارة المناطق الخاضعة له. ما من شكٍّ في أنّه تأثّر على نحوٍ كبيرٍ بالعقوبات الاقتصاديّة، ونضوب الموارد، ودمار مواقع الإنتاج الزراعيّ والصناعيّ والخدميّ، لكنّه وجد سبلاً للصمود والاستمرار وتجنّب الانهيار التامّ.

فيما عاد الدمارُ الاقتصاديُّ بنتائجَ كارثيّةٍ على المدنيّين لا على النظام. إذ عمل التضخّم النقديُّ خلال الثورة (يُقدَّر بنحو 300 في المئة) على إعادة توزيع الأرصدة النقديّةِ لصالح النظام عبر رفع قدرته الشرائيّة، وهو ما سمح له في الاستمرار بدفع الرواتب، بل وبإقرار زيادةٍ أخيرةٍ عليها وصلت وسطياً إلى 33 في المئة.

هكذا، فإنّ النظامَ، لم يتأثر على نحوٍ مدمّرٍ بتدنّي قيمة العملة المحليّة وتراجع عمل الاقتصاد السوريّ، فيما انحطّت قدرات السوريّين إلى مستوىً سحيقٍ. ومع هذا الشكل من إدارة الاقتصاد، ومع هذا المستوى من التحالفات الخارجيّة المؤثّرة، لا يبدو أنّ هنالك إمكانيّةً حقيقيّةً لتحقيق الحلم الاقتصاديّ "التكنوقراطيّ" بإفلاس النظام، أو حمله على الرضوخ السياسيّ، عبر الضغوط الاقتصاديّة.

البحث السابع

حماية الأقليّات، الديماغوجيّة في خدمة النظام

المسيحيّون السوريّون أنموذجاً

ليلى فرح

اسم مستعار لباحثة اجتماعية مستقلة

سنتان ونصف مرّت على الثورة السوريّة التي انطلقت حاملةً شعارات الحريّة والعدالة والمساواة. بدأها صبايا وشبابٌ علمانيّون، أطلقوا صرختهم الأولى في 15 آذار 2011، وتابعها الشعب السوريّ، بناته وأبناؤه، طلباً للكرامة وردّاً على إهاناتٍ استمرّت لأكثر من نصف قرن، وفاضت مع ما تعرّض له أطفالُ درعا وأهلوهم، لأنهم تنبّؤوا بأنّه "جاك الدور يا دكتور".

لم يوفّر النظام أيَّ وسيلةٍ للقضاء على هذه الثورة، فاستخدم الأسلحة كلّها، القتاليّة وغير القتاليّة، موغلاً في القمع والإرهاب والتخويفِ والترغيب في الوقت ذاته. وستتناول هذه الورقة واحداً من الشعارات التي روّج لها النظام في حربه الديماغوجيّة، وهو "حماية الأقليّات" من أجل تكريس الصفة الطائفيّة على الثورة، من جهةٍ، وكسب التعاطف معه، من جهةٍ أخرى. فعمل على دفع بعض الشعب السوريّ للتعامل مع الثورة

على أنّها تمثّل "الآخر" المخيف، فيسهل ارتداد هذا البعض إلى انتماءاته قبل الوطنيّة، ويتقوقع على هويّةٍ تنزع عنه صفة "المواطن"، فيوغل في تنازله عن حقوقٍ، قامت الثورة أساساً من أجلها، بحثاً عن "أمنٍ وأمانٍ" وهميّين.

فاجأت الثورةُ السوريّة الجميع، النظام والعرب والعالم، حتّى إنّها فاجأت الشعب السوريّ ذاته، ربّما لأنّهم، جميعاً، يتوقّعون كيف ستكون ردّاتُ فعل النظام القمعيّة. والنظام، وحده، كان متأكّداً ممّا سيفعله، وهو الذي خبِر أساليبَ كثيرةً في القمع، كانت تجربة حماة أقساها وأفظعها. كان يعرف أيضاً ما سيستخدمه من أساليبَ برع في استخدامها سابقاً، وهو الذي كان يحجز أكثر من 80% من الموازنات السوريّة سنويّاً لصالح شعارٍ ديماغوجيٍّ هو "الصمود والتصدّي"، بينما كانت تلك الموازنات تذهب "هباءً منثوراً"، لتغطي جرائمَ النهب والسرقة التي يقوم بها أركانُ هذا النظام، ولتنشرَ الفساد على أوسع مدىً في صفوف الجيش السوريّ.

لم يقف النظامُ السوريُّ عند شعار "الصمود والتصدّي"، بل تعدّاه إلى شعاراتٍ ديماغوجيّةٍ أخرى كحماية الأقليّات، التي بدأ الحديث عنها يرتفع، ولاسيّما عند الأقليّات "الدينيّة"، ومن بينهم "المسيحيّون"[1]. وبدأت هذه "الأقليّات" تستذكر علمانيّةً وهميّةً، كانت غائبةً تحت ممارساتٍ واقعيّةٍ، أعلت من دور المؤسّسة الدينيّة في الدولة والمجتمع[2].

---

[1] . المسيحيّون هنا هم من ينتمي في أصوله إلى الديانة المسيحيّة، وتطبّق عليهم قوانين الأحوال الشخصيّة المسيحيّة، بغضِّ النظر عن انتمائهم الحقيقيّ، أو عدم انتمائهم، إلى المسيحيّة بطقوسها الدينيّة ومنظومتها الثقافيّة والاجتماعيّة.

[2] . سنتوسع في هذا الأمر لاحقاً.

الديماغوجيّة إذاً، وهي واحدةٌ من أسرار نجاح النظام السوريّ في كمّ الأفواه وتغطية الفساد وحشد تأييد "الشعوب" العربيّة وقوى "اليسار" التقليديّة حول العالم.

ما هي الديماغوجيّة

"تدلُّ على مجموعةٍ من الأساليب والخطابات والحيَل والمناورات السياسيّةِ التي يلجأ إليها السياسيّون لإغراء الشعب أو الجماهير بوعودٍ كاذبةٍ وذلك، ظاهريّاً، من أجل مصلحة الشعب، وعمليّاً، من أجل الوصول إلى الحكم. وهكذا فإنَّ الديماغوجيّة هي موقف شخصٍ أو جماعةٍ يقوم على إطراء أو تملّق الطموحات والعواطف الشعبيّة بهدف الحصول على تأييد الرأي العامّ .. والكلام الديماغوجيُّ مبسّطٌ ومتزندقٌ يعتمد على جهل سامعيه وسذاجتهم وأحياناً على اغترابهم. من هنا، تلك السيطرة التي يمارسها على المخيّلة الجماعيّة لدى بعض الجماهير."[1] ويشير عددٌ من الباحثين إلى أنّ الديماغوجيّة ليست إلّا "إستراتيجيّةً سياسيّة تعتمد على مخاوف الجمهور المسبَقة".

وزاوج النظامُ السوريُّ بين "الديماغوجيّة" و"البروباغندا"، التي تعني توجيهَ مجموعةٍ مركّزةٍ من الرسائل بهدف التأثير على آراء أو سلوك أكبر عددٍ من الأشخاص عبر إعطاءِ معلوماتٍ كاذبة لأنّها ناقصةٌ ولا تعكس الحقيقة كما هي، من أجل منح الشرعيّة لأيّة أفعالٍ عدوانيّةٍ ضدَّ المخالفين في الرأي والعقيدة والقوميّة.

[1] د.عبد الوهاب الكيّالي ومجموعة من المحرّرين، المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر، موسوعة السياسة، الجزء الثاني.

"المسيحيّون السوريّون" من هم؟

تذكر "ويكيبيديا"، الموسوعة الحرّة، أنّ المسيحيّين السوريّين "هم المواطنون السوريّون الذين يحملون الجنسيّةَ السوريّة ويتبعون الدين المسيحيّ، يشكّلون 10% من مجموع السكّان". بينما تتراوح نسبة المسيحيّين بحسب المصادر الرسميّة في سوريا من 8% ـ 10%، بعد أن كانوا يشكّلون نحو 30% من السكّان مطلع القرن العشرين.

كان سكانُ سوريا من أوائل الشعوب التي اعتنقت الديانة المسيحيّة. حيث اعتنق الآراميّون (السوريّون القدماء) الديانةَ المسيحيّة فكانت الآراميّةُ لغة المسيح، كما اعتنقت بعض القبائل العربيّة التي استوطنت سوريا الديانة المسيحيّةَ مثل الغساسنة وبني تغلب. فهم، إذاً، "ليسوا جماعةً جاءت سوريا حديثاً بل وجودهم ووجودها صنوان". وفي العصر الحديث قوي مسيحيّو البلاد من خلال هجرتين وافدتين، الأولى في أعقاب المجازر بحقِّ الأرمن والتي أفضت إلى استقرار أعدادٍ كبيرةٍ منهم في سوريا، والثانية في أعقاب المجازر بحقِّ الآشوريّين التي أفضت بدورها إلى استقرار أعدادٍ كبيرةٍ منهم في الجزيرة الفراتيّة. غير أنّه ومنذ منتصف القرن العشرين بدأت الهجرةُ العكسيّة بين المسيحيّين السوريّين.

ومسيحيّو سوريا متنوّعون طائفيّاً فهناك الروم الأرثوذكس، وهم الأغلبيّة، يليهم السريان الأرثوذكس والروم الكاثوليك، مع وجود جماعاتٍ مختلفةٍ من اللاتين والبروتستانت والموارنة والكلدان والآشوريّين والسريان الكاثوليك والأرمن الأرثوذكس والأرمن الكاثوليك.

وإذا كانت الأقليّات الدينيّة تُعرّف بأنّها "طوائفُ بشريّةٌ تعتنق ديانةً معيّنةً تختلف عن تلك التي تعتنقها الأكثريّة داخل البلد الواحد"، فيمكن القول إنّ المسيحيّةَ السوريّة

كانت "أكثريّةً" تحوّلت إلى "أقليّةٍ" نتيجة تطوّراتٍ تاريخيّةٍ عديدةٍ، وكانت في بعضٍ منها تطوّراتٍ "قسريّة".

المسيحيّون السوريّون ضحيّة "الأيديولوجية"

لم يتضمّن إعلان الأمم المتّحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليّاتٍ قوميّةٍ أو إثنيّةٍ وإلى أقليّاتٍ دينيّةٍ ولغويّة[1]، أيّ حقّ بالتنظيم السياسيّ على أساسٍ "أقلويّ". حيث ركّز هذا الإعلانُ على حقِّ "حماية وجود الأقليّات وهويّتها الثقافيّة والدينيّة واللغويّة"، و"الحقُّ في المشاركة في الحياة الثقافيّة والدينيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والعامّة"، و"الحقُّ في إنشاء الرابطات الخاصّة بهم"، و"جميع حقوق الإنسان والحريّات الأساسيّة الخاصّة بهم ممارسة تامّة وفعّالة، دون أيّ تمييزٍ وفي مساواةٍ تامّةٍ أمام القانون".

وهذا يعني أنّه لا يجوزُ، أساساً، قولبةُ وتنميط أيّ "أقليّةٍ" ضمن اتجاهٍ سياسيٍّ واحدٍ، وهذا ما خبره المسيحيّون السوريّون في حيواتهم السياسيّةِ بعيداً عن الانتماءات الدينيّة، حيث لم تعرفْ سوريا الأحزابَ الدينيّة[2]، هذا من جهةٍ، أمّا من الجهة المقابلةِ فيبدو أنّ السياسيّين المسيحيّين أنفسهم لم يكونوا مقتنعين بالأحزابِ الدينيّةِ، حتّى إنّ عدداً بارزاً منهم كان زعيماً لحركاتٍ وأحزابٍ علمانيّةٍ، مثل فارس الخوري البورجوازيّ،

---

[1] اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة رقم 135/47 المؤرّخ في 18 كانون الأوّل/ديسمبر 1992.

[2] رغم أنّ جماعة الإخوان المسلمين تأسّست عام 1946 على يد مصطفى السباعي إلّا أنّها لم تتحوّل إلى حزب.

وميشيل عفلق البعثيّ، وإلياس مرقص الماركسيّ القوميّ.

لكنّ النظامَ السوريَّ بدأ حربه الإعلاميّة ضدَّ الثورة السوريّة بالترويج لتصنيفها حركةً طائفيّةً، وفق ما صرّحت به بثينة شعبان مستشارةُ الرئيس السوريّ في 2011/3/24 بأنّ ما يجري هو "مشروعُ فتنةٍ طائفيّةٍ تُحاكُ ضدَّ سوريا"!

لقد بدأ النظام حملةً لتنميط الثورة وقولبتها من أجل خلق ردّات فعلٍ تنميطيّةٍ لدى "الآخر"، والذي هو هنا كلُّ من لا ينتمي لطائفة المحتجّين في درعا البلد. وهذا التنميط ليس إلّا إستراتيجيّةً ديماغوجيّةً من أجل دفع "الأقليّات"، وضمنهم المسيحيّون السوريّون، إلى الحذر، بدايةً، من هذه التحرّكات، وتهيئة البيئة المناسبةِ لتعزيز مخاوفهم منها، ومعاداتها لاحقاً.

وتابع النظامُ في هذه الإستراتيجيّة مع اقتراب أعياد الشعانين لدى الطوائف المسيحيّة التي كانت في يوم الأحد 2011/4/17، وبعدها كانت أعياد الجمعة العظيمة والفصح. فبدأ بوضعِ رجال أمنه على أبوابِ الكنائس بعد أن طلبَ من السلطات الكنسيّة قصرَ الاحتفالات[1] على الاحتفالات الكنسيّة فقط، وزرع الخوفَ والتوجّسَ عندهم من أيّ تحرّكٍ خارج الكنائس حتّى لا تتمكّن قوى "مشروع الفتنة الطائفيّة" من إلحاقِ "الأذى" بالمسيحيّين!

وسرعان ما استجابت "غرائز" الخوفِ لهذه الدعوة، وتعزّزت مع إشاعاتٍ تتحدثُ عن العثور على قنبلةٍ أمام هذه الكنيسة أو تلك. كما استفادت آلةُ النظام الديماغوجيّة من دعوة المعارضة السوريّة لتسمية يوم الجمعة 2011/4/22 بـ"الجمعةِ العظيمة"،

---

[1] تتضمّن احتفالات هذه الأعياد مسيرات للكشّافة في الأحياء المسيحيّة وتجمّعات كبيرة في الطرق للمسيحيين وغيرهم لمشاهدة هذه المسيرات.

وهو اليومُ المصادف لمناسبة "الجمعة العظيمة" عند المسيحيّين.

هدفت المعارضةُ السوريّة في هذه الدعوةِ إلى "طمأنة" المسيحيّين في سوريا ومشاركتهم في أعيادهم، والردِّ على ادّعاءاتِ النظام بطائفيّة الثورة، لكنَّ التعاملَ مع المسائل الدينيّة يتجاوزُ النوايا الطيبة، ولاسيّما مع استيقاظ غريزةِ "الخوف" مع تكرار استخدام النظام لشعار "سوريا، الأمن والأمان"!..

فذكرى "الجمعة العظيمة" ترتبطُ بأساس الدين المسيحيِّ الذي يقوم على الإيمان بموت المسيح، يوم الجمعة العظيمة، فداءً للبشريّة، على أن "يقومَ من بين الأموات" صبيحة "الفصح". فالجمعة عظيمةٌ لأنها خاصّةٌ بالمسيح، وحده، فكيف يمكن أن يشاركه فيها "الآخر" الذي يهدّدُ رعيّته، كما صوّره النظامُ؟! وممّا زاد من التوتّرات المصاحبةِ لهذه الأعياد أنّ المعارضة السلميّةَ كانت تخطّط، في اليوم ذاته، للوصولِ إلى ساحةِ العباسيين، منطلق الشوارع الرئيسة التي تقطن فيها غالبيّةٌ مسيحيّةٌ؛ فازداد الخوفُ وفعل فعله.

وكان تعيين وزير الدفاع السوريّ العماد داوود راجحة نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للدفاع السوريّ[1] إشارةً واضحةً للمسيحيّين، ولاسيّما أنّه أولُ مسيحيٍّ يصل إلى رتبة وزير الدفاع منذ وصول حزب البعث إلى الحكم في سوريا، وأعيد تعيينه بالمنصب نفسه في حكومةِ رياض حجاب، واستمرَّ بمنصبهِ حتّى مقتله في 18 تموز 2012 بتفجير مبنى الأمن القوميّ.

[1] المرسوم الجمهوريّ رقم 307، تاريخ 2011/4/14 .

واللافت أنّ راجحة جاء خلفاً للعماد علي حبيب، الذي جرى تعيينه عام 2009، والذي احتفظ بمنصبه في حكومةِ عادل سفر التي شُكِّلت في الشهر الرابع 2011، ممّا يعني أنّه بقي من "أهلِ الثقة" لدى النظام بعد قراراتِ اقتحام الجيش لمحافظةِ درعا؛ إلّا أنّ خبرَ الوكالة السوريّة للأنباء الخاصّ بالتعديل الوزاريِّ الجزئيِّ اشتمل على إشارتين متناقضتين، حيث أشارت الوكالةُ إلى "أنّ هذا التعديلَ يأتي في سياق التنقلاتِ التي شملت قبل فترة عدداً من المسؤولين في مفاصل الدولة بعد اللقاءات المباشرة التي عقدها الرئيسُ الأسد مع وفودٍ شعبيّةٍ ومواطنين"، وتابعت الوكالة "أنّ العماد حبيب كان قد ألمّ به المرضُ منذ مدّةٍ، وقد ساءت حالته الصحيّة في الفترة الماضية."!..

وما يهمّنا هنا هو أنّ ملابساتِ غياب "حبيب" بعد أقلّ من أربعة أشهرٍ على احتفاظه بمنصبه بقيت غامضةً، ولاسيّما أنّ هذا التعديل الوزاريَّ كان تعديلاً جزئيّاً، وأنّ أسبابَ التعديل، التي شملت "حبيب" تراوحت بين "اللقاءاتِ المباشرة .. مع وفودٍ شعبيّةٍ ومواطنين" وبين "المرض"! ممّا يوحي أنّ إحلالَ راجحة محلّه هو أمرٌ مدروسٌ، وليس محض مصادفةٍ.

ولم يكتفِ النظام بهذه الإشارات التي تتصل بتدابيرَ داخليّةٍ، بل تجاوزها إلى استخدام البروباغندا، عندما عمل على الاستفادة من الشخصيات "المسيحيّة" اللامعة خارجَ سوريا. وكان في مقدمة هذه الشخصيّات الجنرال ميشيل عون، رئيس التيار الوطنيّ الحرّ في لبنان، الذي بدأ "يتهم لبنانيّين بتمويل الثورة السوريّة"، وأخذ يردّد "ليست ثورةً بل أعمالَ شغبٍ ومن حقّ الجيش القضاء عليها"!..

وكان واضحاً أنّ الجنرال عون سيقوم بهذا الدورِ على أكمل وجهٍ منذ أن ظهر على

شاشة الإخباريّة السوريّة[1] عندما سُئل عن رأيه بما يجري في سوريا، حيث اعتبر أنّه "بالتأكيد لا يمكننا أن نُخرجَ ما يجري اليوم في سوريا من الإطارِ العامّ لما هو مخطّطٌ في السّياسة الأميركيّة". وتابع مبرّراً قمعَ النظام السوريّ للثورة "فأُجبِر النّظام السوريّ على الدفاع عن وجوده، أصبحَت معالجة الوضع الجديد بالقوّة ملزمةً لتوقيف العمل المسلّح الهادف إلى ضربِ الاستقرار وإشاعة الفوضى على الأراضي السوريّة".

وفي اللقاء ذاته، لم يفوّت إعلام النظام فرصة الاستفادة من "مسيحيّة" الجنرال، عندما سأله المذيع: "تُعتبرُ من الطبقة الأولى التي تحمل مشعل المسيحيّين المشرقيّين في هذه المنطقة. .. كيف تنظرون لبروز مجموعةٍ مسلّحةٍ متشدّدةٍ في قلب سوريا، وما تأثيرها في رأيكم على المسيحيّة المشرقيّة الّتي تُعتبرُ همّاً أساسيّاً لكم؟".. وكان ردُّ الجنرال متوقَّعاً! "النظام في سوريا هو مدنيٌّ يحترم حقوق جميع الطوائف والمذاهب، وهذا الأمرُ يزعج المتطرّفين .. لذلك هناك محاولة إلغاءٍ لبعض مكوّنات المجتمع، ولا يمكننا أن نتخيّل سوريا من دون مار بولس، ومن دون انتشار الكنيسة الأوّل.. وكلّ الكنيسة المشرقيّة لها لقبٌ واحدٌ، "بطريرك أنطاكية وسائر المشرق" .. وسوريا لم تتخلَّ عن إنطاكية". جملٌ مترادفةٌ كثيرةٌ استخدمها الجنرال حتّى يؤكّدَ فكرتين اثنتين: الثورة طائفيّةٌ وتريد "إلغاء" الآخر، والنظام هو، وحده، القادرُ على حماية الآخرين! ليس فقط حماية مسيحيّي سوريا، بل حماية "المسيحيّين في الشرق"، هي التي جعلت الجنرال يشعر بـ "الخشية على كلّ النظام لأنّه الأكثر انفتاحاً"!..

[1] مقابلة العماد ميشال عون مع الإخبارية السوريّة ليوم الخميس 19 أيّار 2011.

وكانت زيارةُ بطريرك الكنيسة الأرثوذكسيّة الروسيّة[1] إلى دمشق في تشرين الأوّل 2011 واحدةً من أهمّ الرسائل التي بعث بها النظامُ إلى مسيحيّي سوريا، ولاسيّما أنّه التقى الرئيس السوريّ، وكانت "القيادة السوريّة" ممتنّةً لهذه الزيارة لأنّها وجدت "في شخصيّة قداسةِ البطريرك إنساناً يتألّم لما تمرُّ به سوريا وشعبها"[2] بحسب ما صرّح به الناطق الرسميّ باسم بطريرك موسكو وسائر روسيا.

وجاءت مناسبة تنصيب بطريرك الروم الأرثوذكس يوحنّا العاشر اليازجيّ في شباط 2011 فرصةً "كبيرةً" لفرصةٍ "أكبر" غطّت على حدث التنصيب ذاته، وهي زيارةُ البطريرك المارونيّ الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي لسوريا. هذه الزيارة التي ظهرَ أثرها السياسيُّ مباشرةً، بعد أن أحدثت انقساماً كبيراً في الصفّ المسيحيّ اللبناني، ممّا دعا مصدراً كنسيّاً كاثوليكيّاً لأن يصرّح لجريدة الديار اللبنانيّة: "لو كنت مكان البطريرك المارونيّ الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي لما زرت سوريا وأطلقت تصريحاً من هناك لأنّ البلدَ مقسومٌ"[3].

وأوصل البطريرك في عظته الرسالة ذاتها التي استمرَّ النظامُ في التأكيد عليها، من ثاروا هم من أذكى الحرب والدمار: "كفى إذكاءً للحرب والدمار والقتل من أيّ جهةٍ أتى. يقولون من أجل الإصلاحات" .. "لكن الإصلاحات لا تُفرض فرضاً من الخارج، بل تنبع من

---

[1] فرانس 24، آخر تحديث: 2011/11/14.

[2] روسيا اليوم،22:54 | 2012-11-19، روسيا والعالم العربيّ، أخبار الشرق الأوسط:
http://arabic.rt.com/news/572076/.

[3] الديار، بتاريخ14 فبراير، 2013.

الداخل حسب حاجات كلّ بلدٍ، ولا أحد أدرى بشؤون البيت مثل أهله"[1].

استغلّ النظام السوريّ الشعارات أيضاً، من أجل إيهام الجميع بأنّه نظامٌ "علمانيٌّ"، رغم أنّ دستور البلاد، الذي أُقرّ في عهده، اشترط أن يكون رئيس البلاد مسلماً. فكانت علمانيّته اسماً دون مسمّى، حيث لا يمكن لأيّ سوريٍّ من منبتٍ مسيحيٍّ أن يحلم بأن يصبح رئيساً للجمهوريّة بينما أصبح سعيد إسحق، السريانيّ البرلمانيّ، رئيساً بالوكالة لسوريا بحكم الدستور[2] في كانون الأوّل 1951، وإن كان لفترةٍ قصيرةٍ جداً.

لقد استفاد النظام السوريُّ من كلّ الفرص المتاحة، ولم يوفّر أيّة وسيلةٍ من أجل دفع "المسيحيّين السوريّين" إلى التقوقع على ذاتهم ك ـ"أقليّةٍ" خائفةٍ من الآخر الذي شيطنه النظام، ورغم أنّه لم ينجح في محاولاته هذه، إذ إنّ تجارب السياسيّين السوريّين من منبتٍ مسيحيٍّ استطاعت كسر هذه الحلقة، كما كسرتها سابقاً. فقد عرفت الثورة مشاركةً نشطةً من ناشطاتٍ وناشطين من منبتٍ مسيحيٍّ، اعتُقل بعضهم واستشهد بعضهم الآخر، بينما يتابع الآخرون نضالهم من أجل كسر التنميط والقولبة اللذين استخدمهما النظام والمعارضة معاً[3]. إلّا أنّ المشكلة بقيت عند الإكليروس المسيحيّ،

---

[1] أ ف ب، سوريا، فرانس 24، فيديو(text) ، برقية.

[2] قدّم الرئيس هاشم الأتاسي استقالته، وكان رئيس المجلس النيابيّ ناظم القدسي قيد الاعتقال، لذلك تولّى سعيد إسحق الذي كان نائباً أوّل لرئيس المجلس النيابيّ رئاسة الجمهوريّة السوريّة (بالوكالة) اعتباراً من 3 كانون الأوّل 1951 لحين إصدار العقيد أديب الشيشكلي رئيس الأركان ورئيس المجلس العسكريّ البلاغ رقم .1 .القاضي بتعطيل الدستور وحلّ المجلس النيابيّ وتعيين الزعيم فوزي سلو رئيساً للحكومة:

http://www.amouda.com/said. ishaq.htm.

[3] سيكون لهذا الموضوع نقاش آخر لا تسمح به هذه الورقة.

الذي كانت مواقف بعضه صريحةً في دعم النظام بلا حدودٍ، وانخرط في جيشه الإعلاميّ، وأخذ يقوم بأعمال "المخبرين"؛ بينما كانت مواقف بعضهم الآخر، ضمناً، مواقفَ معارضةً لسياسات النظام[1] ورافضةً لـ "تشبيح"[2] بعضهم الآخر. أمّا الآن فربما اهتزت قناعاتُ هؤلاء لأنّ "المعارضة المسيحيّة لم تستطع أن تقنع الإكليروس بمعارضة النظام .. وما زاد الأمر سوءاً بين الإكليروس المسيحيّ والمعارضة السوريّة ككلٍّ، عدم محاربة الأخيرة بشكلٍ مباشرٍ وعلنيٍّ الظواهر التكفيريّة، ومنها "جبهة النصرة" وغيرها من الكتائب المسلّحة ذات المنحى الدينيّ التي أعطت مكسباً للأسد أكثر ممّا أوقعت به من خسائر".[3] وهذا ما دفع مصدراً مقرّباً من الكنيسة الأرثوذكسيّة للتصريح لموقع NOW"، "بأنّ "المعادلة تغيّرت" .. كنّا على الحياد، وكان همّنا أن نحفظَ رؤوسنا، وعندما بدأت الثورةُ في سوريا بدأنا التنسيق معها من أجل التغيير السلميّ، لكنّ الوضع الميدانيّ والسياسيّ تغيّر، وبات الخطرُ يدقّ بابنا، المعادلة تغيرت"[4].

المشكلة إذاً عند الإكليروس، الذي يستطيع تحريك الشارع "المسيحيّ" غير المسيّس، هذا الشارع الذي تسيّره مخاوفه التي تفاقمت بفعل ممارساتٍ قامت بها الكتائب الجهاديّة المتطرّفة، مثل خطف المطرانين حنا واليازجي، والاعتداء على بعضِ

---

[1] لقاءات شاركت بها الباحثة مع عدد من مطارنة دمشق صيف 2011.

[2] استخدم هذا اللفظ بالتحديد في الحديث عن أحد مطارنة دمشق الذي طلب في الاجتماع الشهريّ الدوريّ للمطارنة إصدار بيان مناهض للثورة، لكنّ عدداً من المطارنة اشترط أن يتضمّن البيان إدانة لما يقوم به النظام من قمع، وكانت النتيجة فشل ذلك المطران في استصدار بيان بتوقيع مطارنة دمشق ضدّ الثورة.

[3] مصدر في المعارضة السورية لموقع ناو.

[4] موقع ناو، توفيق جعجع، 20 تمّوز 2013.

الكنائس والرموزِ الدينيّة المسيحيّة، الأمر الذي يعزّز قناعاتهم بأنّهم سيخسرون "أمناً وأماناً".

لم يكن بإمكان النظام النجاحُ، وإن لم يكن كاملاً، في حربه الأيديولوجيّة هذه لولا قدرته على تعزيز المخاوف، فكلّ شيءٍ مباحٌ في سبيل الاحتفاظ بالسلطة والبقاء على قيد الحياة، ولو كان الثمن الدفعَ نحو الحرب الطائفيّة، والتي هي "المحرّك القذر الذي يضمن استمرار جرائم الحرب والجرائم ضدَّ الإنسانيّة، ناهيك عن الهويّةِ الطائفيّة لضحايا هذا الاقتتال، فنحن نشهد حملةً من القتل الجماعيّ والإرهاب والتشرّد الداخليّ والخارجيّ للسوريّين"[1].

[1] فريديك هوف. أتلانتك كونسيل، ترجمة كلنا شركاء، 12 آب 2013

البحث الثامن

علويّو سوريا

من العزلة إلى لعنة السلطة

يوسف كنعان

(اسم مستعار لصحفيّ يعيش داخل سوريا)

باحث غير متفرّغ

في مركز الجمهوريّة الديمقراطيّة للدراسات والأبحاث

تنكشف سوريا، يوماً بعد يوم، على مزيدٍ من التعقيدات والمشكلات. ما استجدّ منها في عامين ونيّف من عمر الثورة، أو التي تعود إلى ما قبل آذار2011، وتفاعلت بزخمٍ أكبر بعده.

من المسائل القديمة والمستجدّة في آن، وُصِفَ النظام بالطائفيِّ، بما يحتمله الوصف من قراءاتٍ عدّة:

هل هو نظامٌ يستخدم الطائفيّة[1] ويروّج لها لإدامة حكمه، أم أنّه بيد طائفةٍ بعينها يقوم ويستمرّ بها ويعبّر عن مشروعها السياسيّ، أو أنّه يجمع الأمرين.

أيّاً يكن المعنى، فإنّ كون رأس النظام، وأبرز رموزه ينحدرون من الطائفة العلويّة، يجعل من الأهميّة بمكان فهم وضعيّة العلويّين في ظلّ هذا النظام منذ نشوئه حتى الآن، خصوصاً مواقفهم واصطفافاتهم الراهنة، ومحاولة فهم أسبابها. ولاسيّما وأنّهم كبرى الأقليّات المذهبيّة، في بلدٍ متعدّد القوميّات والأديان والمذاهب والطوائف، حيث يلي الأغلبيّة السنّيّة، من حيث الحجم النسبيّ، العلويّون بنسبة 12 بالمئة من السكان[2]، وفي تقديراتٍ أخرى تتراوح النسبة بين 12 و15 بالمئة[3]. وللطائفة امتداداتٌ في تركية ولبنان، الجارين المتفاعلين بشدّةٍ مع الوضع السوريّ.

تحاول الورقة تناول الإشكاليّة من خلال سردٍ تاريخيٍّ موجزٍ، واستعراضٍ لبنية النظام وتحوّلاته والدور العلويّ فيه، ثمّ علاقة النظام بالطائفة، وصولاً إلى إستراتيجيّة النظام لاحتواء العلويّين ووضعهم في مواجهة الثورة.

---

[1] الطائفيّة: التصرّف أو التسبّب في القيام بعملٍ بدافع الانتماء إلى مجموعةٍ دينيةٍ معيّنة. انظر: نيكولاس فان دام، الصراع على السلطة في سوريا، مكتبة مدبولي، الطبعة العربيّة الثانية، القاهرة، 1995، ص 7، هامش 1 ..

[2] سعد الدين إبراهيم (منسّق ومحرّر)، المجتمع والدولة في الوطن العربيّ، مركز دراسات الوحدة العربيّة، الطبعة الأولى، بيروت، 1988، ص 252..

[3] كمال ديب، تاريخ سوريا المعاصر، دار النهار، الطبعة الأولى، بيروت، 2011، ص 43..

عرض تاريخيّ موجز

العلويّون من الطوائف المنشقّة عن مذاهب الشيعة، في القرنين العاشر والحادي عشر. يقيمون اعتباراً واحتراماً كبيرين للإمام عليّ بن أبي طالب، الخليفة الرابع وابن عم الرسول محمد وصهره. لكنّهم ذهبوا في تبجيلهم للإمام علي أبعد من الشيعة الاثني عشرية التقليديّة[1]، إلى درجة أن أسبغوا عليه بعض الألوهيّة[2].

وتتحدّث بعض المصادر عن "العلويّة" كطريقةٍ صوفيّةٍ، كما صرّح بذلك المكزون السنجاري، أكبر فلاسفتهم، في أكثر من قصيدة. وأكّده شيخهم في العصر الحديث، العلّامة الشيخ سليمان الأحمد، في رسالةٍ إلى محمد كرد علي، فقال: "إنّما لهم طريقةٌ كالنقشبنديّة والرفاعيّة وغيرها من الطرق الصوفيّة بالنسبة إلى أهل السنّة"[3]. والعلويّة، كبقيّة الطرق الصوفيّة، ترى أنّ للدين الإسلاميّ وجهين، أحدهما خاصٌّ بعامّة الناس، والثاني خاصٌّ بالصفوة. وبتعبيرٍ آخر، للدين باطنٌ وظاهرٌ، أو حقيقةٌ وشريعة. وجوهر العلم الباطنيّ الإيمانُ بالله ومعرفة أسمائه وصفاته، وكلُّ آيةٍ، بل كلُّ كلمةٍ في القرآن، تخفي وراءها معنى باطناً لا يكشفه الله إلّا للخاصّة من عباده الذين تشرق هذه المعاني في نفوسهم. وإنّ للصلاة والصوم والحجّ والزكاة معنى ظاهراً ومعنى باطناً. ولا يُعطى علم الباطن إلّا للمنتسب إلى هذه الطريقة، عن طريق شيخه بعد أن يحلّفه على كتمان السرّ.

---

[1] المصدر نفسه، ص 44.

[2] باتريك سيل، الأسد الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة العاشرة، 2007، ص 21.

[3] هاشم عثمان، تاريخ العلويّين، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الأولى، 1997، ص 23، 24. وقد أورد الكاتب، في الصفحة 20، نصّ الرسالة نقلاً عن محمد كرد علي، خطط الشام ج6، ص 262.

كأيِّ طريقةٍ صوفيّةٍ أخرى[1].

اعتبرت المؤسّسةُ السنيّة في دمشقَ والقاهرة وبغداد، وصولاً إلى السلطنة العثمانيّة، العلويّين والدروز والإسماعيليّين، وإلى حدٍّ ما الشيعة الإثني عشريّة، هرطقةً على الإسلام القويم، وتعاملت معهم على هذا الأساس. فكان العلويّون طائفةً مضطهَدةً، يسكنون الأرياف والجبال ويعيشون على هامش المجتمع السوريّ[2].

يقيم أغلب العلويّين في الجبال المعروفة باسمهم، الممتدة من جبال إسكندرون شمالاً حتّى جبل لبنان جنوباً، يحدّها شرقاً ملحقات حلب وحماه وحمص، وغرباً ساحل البحر الأبيض المتوسّط[3]. وقد تعرّضوا، على مدى قرونٍ، لحملاتٍ ضدّهم من الأيوبيّين (1188م)، والمماليك (1285 ـ 1305) الذين حاولوا إجبارهم على اعتناق المذهب السنيِّ بقوّة السلاح، فكان موسم إبادةٍ ضدّ العلويين عضدته سلسلة فتاوى كان يصدرها قاضي الشرع في دمشق العلّامة ابن تيميّة (1263 ـ 1328) ضدَّ شيعة لبنان وموارنته، ولكنّه خصّ العلويّين بتهمة أنّهم "أكثر خطراً على الإسلام من المسيحيّين، وواجب كلِّ مسلمٍ الجهاد ضدّهم". إضافة إلى حملات تركية لتحويلهم إلى مذهب السلطان العثمانيّ السنّي. فزادت عزلة العلويّين وابتعادهم عن المدن، ونظر إليهم السنّة، وهم أغلبيّةُ سكّان المدن، كهراطقة ومنبوذين. كما اقتحمت حملة إبراهيم باشا (1832) جبال العلويّين، فقتل

---

[1] المصدر نفسه، ص 26.

[2] ديب، ص 44.

[3] يوسف الحكيم، سوريا والعهد العثماني، دار النهار للنشر، الطبعة الرابع، بيروت، 1991، ص 69.

الكثير منهم وحرقت الأرزاق، ونهب العسكر المصريّ الغالي والنفيس من منازلهم[1].

لا يختلف العلويّون عن غيرهم من السوريّين في الأصالة العربيّة، وقد ظلّوا محافظين على عروبتهم رغم الاضطهاد الذي تعرّضوا له أجيالاً[2]. وإذا كان الاضطهاد الذي حلّ بالعلويّين عدّة قرونٍ قد مكّن في نفوسهم الطاعة العمياء للحكومة وذوي النفوذ، فإنّه لم يسلبهم الوداعة في المعاشرة ولا غيرها من المزايا العربيّة، كإكرام الضيف والوفاء إزاء من يزورهم أو يلجأ إليهم. وممّا يجدر ذكره أنّ عدداً غير يسير من أبناء اللاذقية المسلمين والمسيحيّين قد لجأ إلى القرى الجبليّة العالية، فراراً من الجنديّة، وبقوا في حمى إخوانهم العلويّين طوال مدّة الحرب معزّزين مكرّمين، دون أن يتعرّض أحدهم لما يزعجه أو يكدّر خاطره[3].

حتّى القرن العشرين، كان العلويّون يُعرفون باسم "النُصيريّين"، وجبالهم جبال النصيريّة، نسبةً إلى محمد بن نُصير، رجل دين من القرن التاسع الميلاديّ (من أتباع الحسن العسكريّ، الإمام الحادي عشر عند الشيعة). ومع قدوم الانتداب الفرنسيّ وإطلاق الفرنسيّين لقبَ "علويّين" على أتباع هذا المذهب، ومفرده "علويّ" نسبةً إلى الإمام علي، انتشرت العبارة في الكتب والصحف والتقارير الرسميّة الفرنسيّة، وباتوا يُعرفون بالعلويّين[4].

خلال انتدابهم على سوريا، واجه الفرنسيون مقاومةً مسلّحةً حيناً، وسياسيّةً

---

[1] ديب، ص 46، 47.

[2] الحكيم، ص 70.

[3] المصدر نفسه، ص 71.

[4] ديب، ص 45.

أغلب الأحيان. تجلّت المقاومة المسلّحة، بصورةٍ أساسيّةٍ، في الثورة السوريّة الكبرى (1925 ـ 1927) بقيادة سلطان باشا الأطرش، وسبقتها مرحلةٌ أولى (1919 ـ 1921)، في مناطق الساحل السوريّ ذات الأغلبيّة العلويّة، بقيادة الشيخ صالح العليّ، حيث تمكّن العلويّون من صدِّ الجيش الفرنسيّ ومنعه من احتلال جبالهم لعامين[1].

قسّم الفرنسيّون البلاد على أساسٍ طائفيٍّ ومذهبيٍّ لتسهيل السيطرة عليها. فقام الجنرال غورو، المفوّض الساميّ، بتقطيع سوريا، ففصل منها دولة لبنان الكبير (1 أيلول 1920)، وجزّأ الباقي إلى دويلات: دولة دمشق، دولة حلب، حكومة جبل الدروز، حكومة العلويّين. رفض غالبيّة العلويّين فكرةَ الانفصال عن سوريا، فالتيّار الوطنيّ الاندماجيّ كان أكبر وأقوى بكثيرٍ في الوسط العلويّ من التيّار الانفصاليّ[2]. خلافاً لما تحاول بعض أوساط المعارضة السوريّة ترويجه في الأزمة الراهنة، من خلال التركيز على وثيقةٍ يؤكّد فيها وجهاءُ علويّون من المتعاونين مع فرنسا، على استقلال "دولة العلويّين" تحت الانتداب الفرنسيّ، دون أن تلقى دعواتهم استجابةً في أوساط الطائفة. بل إنّ بعض "الانفصاليّين" عادوا وانضمّوا إلى الأصوات العلويّة المطالبة بوحدة سوريا واستقلالها[3].

دشّنت فترة الانتداب مرحلةً جديدةً للعلويّين أفضل نسبيّاً مما سبقها من قرونٍ ظالمةٍ ومظلمةٍ؛ إذ اعترف الفرنسيّون رسميّاً بوجود العلويّين كمذهبٍ وككيانٍ سياسيٍّ، ما أخرجهم من عزلةٍ وثباتٍ داما قروناً، ووضعهم مجدّداً على الخريطة السوريّة[4]. كانت

---

[1] المصدر نفسه، ص 50.

[2] محمود صادق، حوار حول سوريا، نسخة إلكترونية بلا تاريخ نشر، ص 97.

[3] للاطلاع على وثائق تلك المرحلة وتفاصيلها راجع: هاشم عثمان، (مصدرسابق).

[4] ديب، ص 48.

إحدى أدوات الإغراء الفرنسيّة تجنيد شباب العلويّين (وغيرهم من أبناء الأقليّات) في قوّات المشرق الخاصّة، (قوة محليّة أنشئت في عام 1921، تحت إمرة ضباط فرنسيّين). انضمّ إليها العلويّون، مثلهم في ذلك مثل الشراكسة والدروز، لانعدام أيِّ فرصةٍ لعملٍ آخرَ على الأغلب. وأدّت الخدمة العسكريّة مع الفرنسيّين إلى تأسيس بدايات تقليدٍ عسكريٍّ علويٍّ أصبح مركزيّاً في صعود الطائفة اللاحق فيما بعد[1]، إذ تصاعد نفوذ الضبّاط العلويّين في القوّات الخاصّة ونمت التجربة العسكريّة في أوساط شباب الطائفة[2].

سياسة الانتداب في ديمقراطيّة التعليم ونشر المدارس الحكوميّة ببرامجَ موحدةٍ، منعت ازدهار التعليم المذهبيّ الطائفيّ كما حدث في لبنان[3]، وساهمت في انتشار التعليم بين أبناء العلويّين. وانخرطت أعدادٌ متزايدةٌ منهم في الأحزاب والحركات السياسيّة التي ظهرت أثناء الانتداب وبعد الاستقلال، كالحزب الشيوعي والحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ وحزب البعث وغيرها.

ومع تغلغلهم في الجيش والأحزاب السياسيّة تنامى دور العلويّين في الحياة العامة، فشاركوا في مختلف التطوّرات التي شهدتها سوريا، وبشكلٍ أكبر منذ الانقلاب الذي نفّذته "اللجنة العسكريّة"[4]، بالتعاون مع ضبّاط ناصريّين وآخرين مستقلّين (أبرزهم زياد

[1] سيل، ص 37.

[2] ديب، ص 55.

[3] بشير العظمة، جيل الهزيمة، رياض الريّس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، 1991، ص 72.

[4] "اللجنة العسكريّة" خليّة سرّية شكّلها ضبّاط بعثيون في القاهرة عام 1960 على خلفيّة الأزمة بين حزب البعث وعبد الناصر، وضمّت خمسة ضبّاط شبّان: ثلاثة علويّين هم محمد عمران وصلاح جديد وحافظ الأسد، واثنين من الإسماعيليّين هما عبد الكريم الجندي وأحمد المير، وانضمّ إليهم فيما بعد

الحريري قائد جبهة الجولان)، وأطاح حكومة الانفصال في 8 آذار 1963، ليفتتحَ مرحلةً طويلةً من التاريخ السوريّ. وعبر نصف قرنٍ من الحكم شهد النظام، الذي بدأ مع ذلك الانقلاب، تحوّلاتٍ وصراعاتٍ وإعادةَ ترتيبٍ للأدوار ومراكز القوى، دون أن تغيّر من جوهره كنظامٍ شموليٍّ أشبه بنُظم "الديمقراطيّات الشعبيّة" و"الحزب الواحد"، التي ظهرت في أوروبّا الشرقيّة بُعيد الحرب العالميّة الثانية، مع خصائص أخرى ينفرد بها.

بنية النظام وتحوّلاته والدور العلويّ

أسّس انقلابيّو 8 آذار مجلساً لقيادة الثورة من عشرين عسكريّاً (12 بعثيّاً و8 ناصريّين) ومدنيّين اثنين، يتمتّع بالسلطات التنفيذيّة والتشريعيّة المطلقة في البلاد. اختير لؤي الأتاسي رئيساً للمجلس وقائداً للجيش، ومنح قادة الانقلاب لأنفسهم مناصبَ رفيعةً: أصبح الحريري رئيساً للأركان، والناصريّان محمد الصوفي وزيراً للدفاع وراشد القطيني نائباً لرئيس الأركان. واحتفظت "اللجنة العسكريّة" بمناصبَ هامّة: عمران قائداً للّواء الخامس في حمص ثمّ اللواء 70 المدرّع، وصلاح جديد مسؤولاً عن مكتب شؤون الضبّاط، وأحمد سويداني رئيس المخابرات العسكريّة، ومزيد هنيدي رئيس الشرطة العسكريّة، وحافظ الأسد قائداً لقاعدة الضمير الجويّة[1].

ومع كلّ مناصبهم في الدولة الجديدة، لم يشعر أعضاءُ اللجنة بالأمان والثقة بمقدرتهم على حكم البلاد، لكونهم ضبّاطاً صغاراً من الأقليات ويفتقرون لأيِّ قاعدةٍ

ضابط درزيّ هو حمد عبيد. انظر: تاريخ سوريا المعاصر، ص 217. يُذكر أنّ اللجنة ضمت إليها ضباطاً آخرين بعد الانقلاب بينهم ضبّاط سنّيّون.

[1] ديب، ص 239.

شعبيةٍ، فاحتاجوا واجهةً سنّيةً إضافة إلى الأتاسي، ووجدوا ضالّتهم في أمين الحافظ الذي لم يكن بعثيّاً ولكنّه كان صديقاً للجنة، وسمّوه وزيراً للداخليّة[1].

سرعان ما تخلّصت "اللجنة العسكريّة" من شركائها، فأقصت زياد الحريري وجماعته في 23 حزيران 1963، أثناء زيارته إلى الجزائر كوزيرٍ للدفاع ورئيسٍ للأركان، حين صدرت قرارات تسريح أو نقل 25 ضابطاً من المحسوبين عليه، وأُعطِيَ هو تعليمات بالتوجّه إلى واشنطن لاستلام منصب ملحقٍ عسكريٍّ في السفارة السوريّة هناك. وفوجئ الحريري بهذه الإجراءات ففضّل الابتعاد ولجأ للإقامة في باريس[2]. وانتهى أمر الناصريّين بعد قيامهم في 18 تمّوز 1963، بقيادة جاسم علوان مدعوماً من "حركة القوميّين العرب" والمخابرات المصريّة، بالهجوم على إذاعة دمشق ومبنى الأركان، فقُتل وجرح المئات، وجرت محاكماتٌ وإعداماتٌ سريعةٌ خلال ساعات[3].

بعد التخلّص من خصومهم، بدأ الصراع على السلطة بين البعثيّين أنفسهم، وتفجّرت ضمن الحزب كلّ التناقضات العسكريّة والمدنيّة، وكان الخلافُ بين يمين الحزب يقوده ميشيل عفلق وصلاح البيطار والضابط محمد عمران (علويّ)، ويساره بقيادة نور الدين الأتاسي، ويوسف زعين، وإبراهيم ماخوس (علويّ)، وانتهى ذلك إلى انقلاب

---

[1] المصدر نفسه، ص 241. انضمّ الحافظ لاحقاً إلى حزب البعث وأصبح عضواً في القيادتين القوميّة والقطريّة، وبدا للعالم الخارجيّ أنّ أمين الحافظ هو رجل سوريا القوي، إذ إضافة إلى مناصبه المتعدّدة، أصبح رئيس مجلس قيادة الثورة بدل لؤي الأتاسي، ونائب رئيس الوزراء ووزير الداخليّة والحاكم العسكريّ بالوكالة، ورئيس الأركان ووزير دفاع بالوكالة وعضواً في "اللجنة العسكرية" بصفته قائداً للجيش. المصدر نفسه ص 248.

[2] ديب، ص 247.

[3] سيل، ص 139.

1966/2/23 بقيـادة صـلاح جديـد[1] (علـويّ). وشـرعت السـلطة في "تطهيـر" القـوّات المسـلّحة، فاعتُقِـلَ وسُـرّح مئـات الضـبّاط للتأكّـد مـن خلـوِّ الجـيش مـن المجموعـات المناهضـة. فـدخلت سـوريا العـام 1967 بعـددٍ ضـئيلٍ مـن الضبـاط برتـبٍ رفيعـة[2]. وكان لذلك دوره في هزيمة حزيران 1967.

أدّت الهزيمـة إلى شـرخٍ عميقٍ في صـفوف القيـادات العسـكريّة والمدنيّة. ولـم يكـن الضـبّاطُ والساسـة العلويّـون كتلـةً واحـدةً في الصـراعات الداخليّـة لنظـام الحكـم العسـكريّ/البعثيّ الناشـئ، إذ انقسـموا على خلفيّـة الاسـتقطاب الحـادّ بـين سياسـتين متعارضتين، حيال المسائل الداخليّة والخارجيّة. بدا الأمر نوعاً من "الصراع على السلطة داخل الطائفـة العلويّـة"[3]. وانشـغلت سـوريا من 1967 إلى 1970 بأزمـة حكم بين القيـادة المدنيّـة ومـن ورائهـا صـلاح جديـد، والقيـادة العسـكريّة ممثّلـةً بحـافظ الأسـد، حـول إسـتراتيجيّة الصـراع ضـدّ إسـرائيل، ومسـائل التنميـة الاقتصـاديّة، والحيـاة السياسـيّة والعلاقات الخارجيّة[4].

باتـت الخلافـاتُ بـين الـرجلين واضـحةً جليّـةً في المـؤتمرات القطريّـة والقوميّـة للحزب[5]. وبينما نجح الأسد في فرض سيطرته على معظم القوّات المسلّحة، أحكم جديد قبضـته على جهاز الحـزب المدنيِّ بشـغل أهـمِّ المراكـز المدنيـة بمؤيّديـه، فنشـأت حالـةٌ من

---

[1] أكرم الحـوراني، مذكرات أكرم الحـوراني، مكتبـة مـدبولي، بـدون تـاريخ نشـر، (نسـخة إلكترونيـة)، ص 3302.

[2] ديب، ص 280.

[3] فان دام، ص 104.

[4] ديب، ص 356.

[5] فان دام، ص 105.

"ازدواجية السلطة"[1]. لكنّ الأسد حسم الموقف لصالحه على مرحلتين: 25 ـ 28 شباط 1969، حين أمر الدبّابات باحتلال نقاطٍ إستراتيجيّةٍ داخل العاصمة، وعزل رجال جديد من الصحف الرسميّة والحزبيّة (البعث والثورة) وعيّن أشخاصاً محسوبين عليه. واحتلّ مباني إذاعتي دمشق وحلب، وطرد رجال جديد من مكاتب الحزب والدولة في اللاذقيّة وطرطوس. وقام شقيق الأسد، رفعت، باعتقال رجال عبد الكريم الجندي، رئيس أمن الدولة الموالي لجديد. ولكنّ العمليّة انتهت دون استلام الحكم[2]. ذلك أن القيادةَ السياسيّة ردّت ببيانٍ ندّد "بعصيان الجيش على الحزب" ودعا الأسد للعودة عن إجراءاته، ولقي موقف القيادة السياسيّة دعمَ الشارع، إذ إنّ المنظّمات الشعبيّة ومعظم كوادر الحزب هرعت لدعم موقفها ضدَّ الانقلابيّين[3].

حسم الأسد الأمورَ نهائيّاً بين 13و16 تشرين الثاني 1970، بعد المؤتمر القوميّ العاشر لحزب البعث. عشيّة المؤتمر أجرى الأسد تنقّلاتٍ طالت ضباطاً محسوبين على القيادة السياسيّة (جديد)، التي ألحّت عليه في المؤتمر أن يلغيَ التنقلات، فرفض. وعندها شنّت القيادة سلسلة اتهاماتٍ ضدَّ الأسد وزملائه: أنّه خلق "ثنائيّة سلطة" في سوريا وخرق نظام الحزب واعترض تنفيذَ قراراته واعتقل بعض أعضائه، وأنّه يروّج "الخطِّ انهزاميٍّ ورجعيٍّ في الصراع مع إسرائيل"، ما شكّل جريمةً لا تُغتفر في قاموس البعث[4]. وفي المؤتمر كان جديد لا يزال يسيطر على الأكثريّة بين كوادر وقيادات الحزب العليا

---

[1] المصدر نفسه، ص 108.

[2] ديب، ص 368.

[3] المصدر نفسه، ص 369.

[4] المصدر نفسه، ص 371

فاستعملها لتمرير قراراتٍ تجرّدُ الأسد وصديقه المخلص مصطفى طلاس من مناصبهما القياديّة في الجيش والحكومة، إلّا أنّ الأسد كان قد اتّخذ احتياطاته ونشر قوّاته حول قاعة المؤتمر[1]. وعندما انفضّ المؤتمر مساء 12 تشرين الثاني دون التوصّل إلى اتّفاق، أمر الأسدُ فجر 13 تشرين الثاني وحدات من الجيش باحتلال مكاتب الحزب والمنظّمات الشعبيّة واعتقال عددٍ من الضبّاط وكبار القادة السياسيّين[2]. وبعد تردّد ثلاثة أيّام صدر بيانٌ مساء 16 تشرين الثاني يعلن استلام الأسد للسلطة[3].

عيّن الأسد قيادةً قطريّةً مؤقّتةً من أربعة عشر عضواً سرعان ما تمَّ توسيعها إلى واحدٍ وعشرين. وكانت على قمّة هرم السلطة، فأصبحت تحت قيادة الأسد وكانت الكلمة الفصل له دائماً[4].

عيّنت "القيادةُ القطرية المؤقّتة" أعضاءَ مجلس الشعب بالكامل وأعلن في 17 شباط 1971. فكان أوّل عملٍ للمجلس المعيّن تزكية حافظ الأسد لمنصب رئيس الجمهوريّة[5]. وجرى استفتاءٌ شعبيٌّ في 12 آذار 1971 صوّت للأسد بنسبة 99,2 بالمئة ليصبح رئيساً للجمهوريّة لفترة سبع سنوات (وهو أولُ علويٍّ يتولى الرئاسة). وعمل الأسد

---

[1] سيل، ص 266

[2] ديب، ص 372. عرض الأسد على جديد ومن معه مناصب في سفارات سوريا في الخارج، لكنّه رفض، فاقتيد إلى السجن وبقي هناك ثلاثة وعشرين عاماً حتّى وفاته في 19 آب 1993

[3] ديب، ص 273

[4] سيل، ص 280.

[5] ديب، ص 406. وقد بقي حافظ الأسد رئيساً حتّى وفاته في 10 حزيران 2000.

على إنشاء نظامٍ رئاسيٍّ يضع صلاحياتٍ واسعةً في شخص رئيس الجمهورية[1]، وفقاً لـ "الدستور الدائم للجمهوريّة العربيّة السوريّة"، والذي نصّت مادّته الثامنة على قيادة حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ للدولة والمجتمع[2].

التفوّق الذي حظيت به جماعةُ حافظ الأسد قلّل كثيراً من الفرص أمام غير العلويّين لتشكيل كتلِ قوى مستقلّةٍ قادرةٍ على تهديد مركز النظام. وإنّ التحديّات الأبرز لمركزه نبعت أساساً من داخل الطائفة العلوية، وهو ما بدا واضحاً نتيجة الاعتقالات والتسريحات، في حزيران1971، لعسكريّين ومدنيّين علويّين من أنصار صلاح جديد، اتهموا بالتورط في نشاطاتٍ تخريبيّةٍ ضدَّ النظام[3]. وفي كانون الأوّل 1972 تمَّ اعتقالُ المزيد من أنصار وحلفاء جديد العسكريّين والمدنيّين بتهمة التآمر ضدَّ النظام، ومرّة أخرى كانت النسبة الكبرى من المعتقلين علويّين. ولكون معظم تلك التحديّات نبعت من داخل الطائفة العلويّة، وضع الأسد ثقته المتزايدة في أشخاصٍ مقرّبين إليه كأفراد عائلته أو قريته وما يجاورها، لكي يؤمّنَ نفسه ضدَّ من هم من طائفته الدينيّة نفسها[4]، وهو ما

---

[1] المصدر نفسه، ص 407.

[2] أُقرّ باستفتاء 12 آذار، واستمرّ العمل به حتى إقرار دستور جديد في شباط 2011، ألغى المادة 8 السابقة، وحافظ على الصلاحيّات الواسعة للرئيس.

[3] فان دام، ص 115.

[4] المصدر نفسه، ص116.

يُفسّر انتخاب رفعت الأسد عضواً في القيادة القطريّة في نيسان 1975[1].

اعتمد الأسد على الجيش والأمن بشكلٍ متزايد، فعزّز دورهما الفعليّ في الحكم على حسابِ حزب البعث الذي بقي كواجهةٍ أيديولوجيةٍ للنظام، يقود الأحزاب الأخرى التي دُجّنت في "الجبهة الوطنيّة التقدمية"، وهي تحالفٌ سياسيٌّ شكليٌّ يوحي بوجود تعدّديّةٍ حزبيّةٍ ومشاركةٍ في السلطة، في حين لم يكن يُسمح لأحزابها بأيّ نشاطٍ سياسيّ. لتُطوى عمليّاً صفحة "دولة البعث" وتبدأ مرحلة "سوريا الأسد"، حيث عملت آلة الإعلام والدعاية الرسميّة على صناعة "كاريزما القائد" لتكريس "عبادة الفرد"، بالتركيز على شخصيّة الأسد ودوره، فهو "باني سوريا الحديثة" و"رمز الثورة العربيّة" و "بطل التحرير"، وحاولت إعطاءه صورةَ الزعيم القومي كعبد الناصر.

واجه النظام، بين أواخر السبعينيّات وأوائل الثمانينيّات، تحدّي الإخوان المسلمين، الذين أخذوا من موقعهم السنّيّ يهاجمون نظامَ الحكم بأنّه "حكمٌ علويٌّ"، وأنّ ادّعاء النظام العلمنةَ ليس سوى جريمةٍ أخرى تعكسُ هرطقة العلويّين وكفرهم[2]. ليبدأ

---

[1] المصدر نفسه، ص 131. في تشرين الثاني 1983، تعرّض الأسد لذبحة قلبيّة، فظنّ شقيقه رفعت أنّ نظام أخيه في خطر، وباشر (مدعوماً من كبار الضباط العلويّين) في خطوات لوراثة الحكم، واحتلّت سرايا الدفاع التي يقودها مناطق حسّاسة من دمشق. ثم نجا الأسد من الأزمة الصحيّة واستطاع (بدعم الضبّاط الذين انفضّوا عن رفعت) أن يسيطر على الوضع ويبعد رفعت في صيف 1984. واللافت أنّ الأسد، عند مرضه، أصدر قراراً بتكليف لجنة من ستّة أعضاء من أعوانه لتتولى إدارة البلاد في غيابه، خلت تلك اللجنة من أي علويّ واقتصرت على شخصيّات سنيّة. للمزيد عن تفاصيل الأزمة بين الأخوين راجع: كمال ديب (مصدر سابق) ص 609.619، وأيضاً باتريك سيل (مصدر سابق) ص 685.713.

[2] ديب، ص 541.

صراعٌ دمويٌّ مرير، لم يخلُ من دور للخارج، استمرّ حتّى أوائل عام 1982[1].

اتّخذت مواجهةُ الإسلاميين للسلطة منحىً طائفيّاً، إذ لم يتركوا مجالاً للشكّ في رأيهم في العلويّين، من خلال ما أعلنوه مراراً في نشرة "النذير" بصفتها "صوت الثورة الإسلاميّة"، فقد أشاروا إليهم بـ"العدوّ النصيريّ" و"الكفرة النصيريّين المارقين عن ملّة الإسلام"، ووصفوا صراعهم ضدّ النظام على أنّه "بين الأغلبيّة المسلمة (السنّيّة) المكبوتة والأقليّة النصيريّة الكافرة"[2]. في حين لم تكن الطائفةُ العلويّة هي التي تحكم سوريا، إنّما يسيطر علويّون على الحكم البعثيّ. حيث اقتصرت المشاركة الفعّالة في هذا النظام على جزءٍ محدودٍ من الطائفة العلويّة تربطه أواصر إقليميّة وعشائريّة[3]. وفُتحت الإدارات والمؤسّسات العامة لكلِّ الطوائف، وقد استلم رجالُ سنّة أعلى المناصب، إلّا أنّ القاعدة الأمنيّة للنظام كانت بأيادٍ علويّةٍ إلى حدٍّ كبيرٍ[4].

وجد قياديّو النظام أنفسهم محصورين بين مجتمعٍ معادٍ لهم، وخارجٍ يتحدّاهم ويؤثّر على أوضاعهم الداخليّة، ويتدخّل أو يمكن أن يتدخّل لتخريب أو تعديل موازين القوى التي أقاموها بقوّة السلطةِ الفعليّةِ مع مجتمعهم، فلجؤوا إلى "طائفتهم" العلويّة[5]. ووضعوا العلويّين في مواجهة مجتمعهم عبر سلسلةٍ من التدابير هدفت إلى إقناعهم

---

[1] للاطلاع على تفاصيل المواجهات وتطوّراتها راجع: كمال ديب (مصدر سابق) ص 552. 559.

[2] فان دام، ص 134، أوردها نقلاً عن نشرة النذير نفسها. وجدت الأصوليّة الإسلاميّة سنداً فقهيّاً، فتوى ابن تيمية التي تكفّر العلويّين وتوجب الجهاد ضدّهم.

[3] فان دام، ص 147.

[4] ديب، ص 402.

[5] صادق، ص 87.

باستحالة وجود أو قيام روابطَ تاريخيّةٍ أو طبيعيّةٍ تشدّهم بطريقةٍ إيجابيّةٍ إلى أبناء وطنهم، كما رمت إلى ربطهم بالسلطة ربطاً يلغي أيَّ شكلٍ من أشكال مواطنيّتهم أو انتمائهم إلى المجتمعين المدنيّ والسياسيّ[1]. وقد ساعدهم في ذلك الخطاب والسلوك الطائفي للمعارضةِ الإسلاميّة، مع التركيز على استحضار ذاكرة الاضطهاد الذي تعرّض له العلويّون تاريخيّاً.

لكنّ ذلك لم يمنع انخراطَ أعدادٍ كبيرةٍ من شابّات وشبّان الطائفة العلويّة في الأحزاب المعارضة لنظام الأسد، اليساريّة منها والقوميّة (بشكلٍ أساسيّ: حزب العمل الشيوعيّ، الحزب الشيوعي ـ المكتب السياسي، حزب البعث العربيّ الديمقراطيّ)، وغصّت بهم السجونُ والمعتقلات، ومنهم من قضى تحت التعذيب. ذلك أنّ النظام، وجد في معركته ضدّ التمرّد الإسلاميّ فرصةً للقضاء على كلِّ أشكال المعارضة، في النقابات والأحزاب السياسيّة.

ومع القضاء على التمرّد الإسلاميّ، كانت النتيجةُ التحوّل إلى النظام القمعيّ[2] وإلى دولةٍ أمنيّةٍ ديكتاتوريّة[3]. وإن أهمَّ خصائص نموذج "الدولة الأمنيّة" وجودُ أجهزةٍ هائلة الامتداد والقوّة، حيث لا تغفلُ عينها عن أيِّ سلوكٍ أو حركةٍ لأيِّ فرد. التفكير المعرفيُّ، التفكير السياسيّ، التعبير، التجمّع، التحزّب، وأيُّ وجهٍ من وجوه النشاطات الخاصّة بحياة الفرد، مراقبٌ، محصورٌ، ومضبوط. وجميع المستويات المكوّنة للمجتمع: اقتصاد

---

[1] المصدر نفسه، ص 86.

[2] ديب، ص 416.

[3] المصدر نفسه، ص557.

وسياسة واجتماع تتحرّك بقرارٍ من أجهزة الأمن الممسكة بتلابيب الحياةِ المجتمعيّة[1]. ذلك أنّ الأجهزةَ الأمنية قد غدت منذ الثمانينيّات سيّدة الدولة، أي "أصحاب الحكم"، وتحوّلت معها الدولة السوريّة في علاقاتها إلى نمطٍ من أنماط "الدولة الأمنيّة"، أو المتغوّلة على نحوٍ مفرطٍ في علاقة الدولة مع المجتمع[2]. وبات في سوريا نظامٌ مزدوجٌ يرتكز على خطّين متوازيين، الصخرة الأساسيّة في القاعدة هي أمن النظام، بنية تحتيّة من السيطرة، أقيمت عليها طبقةٌ أخرى من الإدارة، والنشاط الاقتصاديّ، والمؤسّسات شبه التمثيليّة، والوظائف العامّة، والكسب الخاصّ[3].

لم يتغيّر جوهرُ النظام بعد رحيل حافظ الأسد وتولّي ابنه بشّار الرئاسة، فالنظامُ الذي يترأسه الرئيس بشّار ما زال إلى درجةٍ هامّةٍ هو النظام الذي ابتكره والده[4]، الذي كان أهمُّ إنجازٍ أساسيٍّ حقّقه كحاكمٍ لسوريا هو تحويل النظام السياسيِّ السوريّ من نظامٍ أنهكته الانقلابات، ومن شبه الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار إلى نموذجٍ حقيقيٍّ للاستقرار الفاشستيّ. وبقيامه بذلك أسّسَ بنية السلطة في سوريا التي استمرّت في تعريفِ وتحديد الخيارات السياسيّة الجوهريّة لابنه5. تلك السلطة ذات الطابع الدولتيّ،

---

[1] مقداد ن عبّود، الربيع السوريّ أفق مختلف أم استحقاق كارثيّ، أرواد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص 39.

[2] محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سوريا، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، آذار، 2012، ص 163.

[3] سيل، ص 285.

[4] ليفريت، فلاينت، وراثة سوريا، اختبار بشّار بالنار، ترجمة: د عماد فوزي شعيبي، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2005، ص 67.

[5] المصدر نفسه، ص 68.

التي تخضعها نخبتها القائدة لمصالحها الجزئيّة المتعارضة مع المصالح العليا للمجتمع، فتبحث عن تغطيةٍ "شعبيّةٍ" أو طبقيّةٍ لنفسها، وتندفع وراء تفكيك الهيئة الاجتماعيّة تفكيكاً مدروساً يكفل لها التفوّق على المجتمع وعلى أيّة واحدةٍ من مكوّناته، وسيلتها إلى ذلك استغلال عناصر ومكوّنات قاعديّة، كالطائفيّةِ والعشائريّة والجهويّة، التي يتعارض وجودُها مع اتجاه المجتمع نحو دمج مكوّناته في كيانيةٍ واحدة[1]. وإنّ ما طرأ من "تغييراتٍ" خلال العقد الأوّل من حكم الأسد الابن، لا يعدو أن يكونَ عصرنةً للخصائص التسلطيّة، مع بقاء هياكلها القديمة التي تآكلت وظائفها متعايشةً مع هياكلَ وتنظيماتٍ جديدةٍ في طور التكوّن[2].

النظام والطائفة العلويّة

خلافاً للروايات التي سعى النظامُ لترويجها، من أنّ الأسد هو من جعل لهم مكانةً واعتباراً، بعد أن كانوا قبله حبيسي جبالهم وقراهم، فإنّ وقائع التاريخ السوريّ تثبت عكس ذلك، فقد كان لهم دورٌ وطنيٌّ هامٌّ، منذ نشوء سوريا الحاليّة، كما مر بيانه. وإنّ الطائفةَ العلويّة في عهد الأسد، لم تكن في أفضل أيّامها.

على الرغم من الأفكار الشائعةِ عن وجود طبقةٍ علويّةٍ ثريّةٍ وصاحبةِ امتيازات تسيطر على سوريا، فإنَّ النظامَ الحاليَّ لا يكاد يقدّم فائدةً ملموسةً تُذكر لمعظم المواطنين العلويّين. وفي حقيقة الأمر، ومنذ توفير الأسد الأب للخدمات الأساسيّة في

[1] صادق، ص 87.

[2] باروت، ص 149.

السبعينيّات والثمانينيّات، لم تتطور معظمُ القرى العلويّة سوى بمقدارٍ ضئيلٍ، باستثناء القرداحة، موطن عائلة الأسد[1]. وإنّ الريفَ العلويَّ بقي من دون أيّ إنماء، والكثير من السكّان التحقوا بالجيش لغياب أيّ بديلٍ اقتصاديٍّ فعليّ، وكان موظفو الأجهزة الأمنيّة ذوي دخلٍ قليلٍ، بينما يعملون لفترات طويلةٍ، والأفراد حديثو السنّ من العلويّين، انتسبوا في غالبيّتهم إلى القوى العسكريّة والأمنيّة. هذا وإنّ العلويّين العاديّين نادراً ما استفادوا من الفساد، في أعلى هرم النظام، ولاسيّما تحت حكم بشّار الأسد[2].

وبينما كان النظامُ يشجّع العلاقات الاعتماديّة، ما بين السنّة والمؤسّسات الدينيّة، عمل على ربط العلويّين به، من خلال ضرب أيّ حالةٍ اعتراضيّةٍ على النظام ضمن الطائفة العلويّة، ومحاولة ربط الطائفة مباشرةً بعائلة الأسد[3].

في عام 1981، أنشأ النظام مؤسّسةَ الإمام عليّ المرتضى، بهدف ضمان الطاعة بين العلويّين، وترأّسها جميل الأسد شقيق الرئيس، وسعى عبرها إلى زيادة سلطته، في منطقة اللاذقية. وكان هدفُ المؤسّسة، بحسب رئيسها، هو بناء شخصيّةٍ علويّة. وسعت لترشيح شخصيّاتٍ علويّة تابعة لآل الأسد، مقابل المرشحين البعثيّين الآخرين. ولكنّها انتهت عام 1983، إثر انتقاداتٍ كبيرةٍ تعرّضت لها. ولم يسمح بعدها بنشوء أيّ مؤسّسةٍ

---

[1] ليون جولد سميث، "العلويّون والأسد لماذا تدعم هذه الطائفة النظام"، ترجمة علاء أبو زينة، جريدة الغد http://www.alghad.com، 2012/4/28.

[2] تقرير مجموعة الأزمات الدوليّة، "الصراع المتحوّل في سوريا"، آب 2012.

[3] جوزيف ضاهر، الطائفيّة ونظام الأسد في سوريا، مجلّة الثورة الدائمة، العدد 3، آذار 2013، ص 76، يمكن مشاهدة المقال على الرابط:

http://permanentrevolution.journal.org/ar/issue3/assaad.sectarianism.syria

أخرى في المجتمع العلويّ. فعائلةُ الأسد عمدت حينها إلى ربطِ الجموع العلويّة بها، من خلال العلاقات الزبائنيّة والعائليّة. ولم يسمح النظامُ بنشوء المجلس العلويِّ الأعلى، على غرار المجلس الشيعيِّ الأعلى، أو المجلس الإسماعيليّ الأعلى، ولم يسمح بأيِّ إشارةٍ رسميّةٍ إلى المجتمع العلويّ، ليس من منطلق "علمانيّة" النظام، بل من أجل إلغاء إمكانيّةِ نشوء أيِّ جسمٍ يمنع أو يحدُّ من سيطرة آل الأسد على الطائفة العلويّة. كما عمد النظامُ إلى تشجيع الولاءات العشائريّةِ في الطائفة العلويّة، ما شجّع التفرقةَ بين أبنائها [1].

وعمل النظام على عسكرة الطائفةِ وإفراغها من أهل الفكر والثقافة والمعرفة، بتحويل أغلب شبابها إلى جنودٍ في الجيش يتوجّبُ عليهم الخضوع للنظام ورموزه وحمايته، في وحداتٍ عسكريّةٍ مدجّنةٍ ومروّضة، فتحوّلوا إلى طبقةٍ من الجند والحرّاس، وهي أكثرُ الطبقات امتهاناً وضِعَةً في المجتمع، يتراكمون في الحارات المهملة والضائعة في دمشق. ففقدوا كرامتهم وحريتهم وتعرّضوا لكلِّ أشكال الامتهان والاستغلال والقهرِ في مؤسّساتهم العسكريّة، باستثناء نخبةٍ من الضباط العلويّين نالوا امتيازاتٍ واسعةً لضمان ولائهم، فكانوا وبالاً على أبناء طائفتهم، مارسوا كلَّ أعمال الاستلاب والقهر والإذلال ضدَّ أبنائها. وانخفض مستوى التعليم في الطائفة بتأثير الدعوات المستمرّة للشباب بالتطوّعِ في الجيش. لقد كانت هذه العسكرة أحدَ المصائب الكبرى لأبناءِ الطائفة العلويّة الفقيرة [2].

---

[1] المصدر نفسه، ص 77.

[2] علي ناصر، العلويّون في قفص الاتهام، مركز دمشق للدراسات النظريّة والحقوق المدنيّة:

http://www.mokarabat.com/s8568.htm

العلويّون والثورة

مع انطلاق الثورة أواسط آذار 2011، كان من بين من تظاهروا في دمشقَ، يوم 2011/3/15 في سوق الحميدية، واعتصموا يوم 16 منه أمام وزارة الداخلية، نساءٌ ورجالٌ من الطائفة العلوية. كما أنّ علويّين، من غير الناشطين السياسيّين، شاركوا في مظاهرات الأيّام الأولى للثورة، في اللاذقية وجبلة وحمص مرحّبين، في البداية، بمطالبِ الإصلاح السياسيّ، لكنّهم التزموا الصمتَ منذ فترةٍ طويلةٍ وعادوا لحضن النظام منذ تسلّح الثوّار وبداية دور المتشدّدين السنّة [1]. فقد عمل النظامُ على ترويج التخويف الطائفيّ في السرِّ والعلن، لتحويل الثورة إلى صراعٍ طائفيٍّ بين الأكثريّة السنيّة والأقليّات المسيحيّةِ والعلويّة والدرزيّة. ونجح إلى حدٍّ كبيرٍ في بثِّ الخوف والرعب بين الأقليّات خوفاً من استبداد الأطراف المتشدّدة[2] بالتزامن مع تكريس روايته الرسميّة منذ البداية، بوصف المحتجّين بأنّهم "مجموعاتٌ إرهابيّةٌ"، ومسلّحون ومندسّون، مرتبطون بأجنداتٍ خارجيّةٍ تهدف إلى إنتاج الفتنة الطائفيّة في سوريا. والمفارقة أنّ تصريحاتٍ مبكّرةً، لبعض من أعلنوا دعمهم للثورة، قدّمت للنظام معطيات ركّز إعلامه عليها جيّداً، ليضفي على روايته شيئاً من المصداقيّة، تدعم جهوده الحثيثة في تجييش العلويين وبقيّة الأقليّات إلى جانبه.

فالشيخ يوسف القرضاوي، رئيس الاتّحاد العالمي لعلماء المسلمين، حمل في خطبة الجمعة بتاريخ 2011/3/25 (أي بعد عشرة أيام من اندلاع الاحتجاجات)، رموزاً

---

[1] رابطة شباب مستقبل سوريا، "العلويّون يحمون النظام خوفاً على مستقبلهم لا حباً به": http://www.shababsy.org/2012 /10/19 ،

[2] علي وطفة:، بنية الخطاب الطائفيّ وديناميّاته السياسيّة في سوريا، الجماعة العربيّة الديمقراطيّة: http://arabsfordemocracy.org2013/7/7

طائفيّةً عندما انتقد الرئيس السوري والطائفة العلويّة، وقال إنّه "أسير طائفته"، وإنّ "الشعب السوري يعامله على أنّه سنيٌّ"، ما أسهم في زيادة حدّة الاستقطاب الذي بدأ يظهر آنذاك، إذ أذكى خطابه نوعاً من الانحياز والتهجّم اللفظيِّ على الأقليّةِ العلويّة التي ينتمي إليها الرئيس، وقد أنتج هذا الخطاب تفاعلاً ولغطاً تقسيميّاً جرى تداوله ضمن الرأي العامّ، ولاسيّما في ظلِّ الرواية الرسميّة للنظام عن الفتنة الطائفيّة[1].

كما ظهر الشيخ عدنان العرعور بفتاويه الانفعاليّة، الطائفيّة، ولم تخلُ حلقةٌ من حلقاته في الفضائيّة "صفا" من الحديث عن "العلويّة" و"السنّة" و"الشيعة"، إضافةً إلى دعواته للجهاد[2]. وقد اكتسب متابعةً كبيرةً في الأوساط الشعبيّة المحتجّة في سوريا، ولاسيّما في حمص ودرعا وإدلب وحماه ودير الزور، وقد رفع المحتجون في كثيرٍ من الأوقات لافتاتٍ وشعاراتٍ تؤيّده وتحبّذ خطابه، وهو ما يمكّن من قياس مدى التأثير الذي يقوم به في الرأي العامّ من جهة، والانحراف في مسار الثورة ومطالبها من شعاراتٍ جامعةٍ تحت مسمّيات الحريّة والديمقراطيّة إلى مسمّياتٍ شعاريّةٍ لخّصت في جزءٍ منها نزوعاً نحو الطائفيّةِ والانتقاميّة والكراهية[3].

ومع اعتماد النظام العنفَ المفرط في قمع المتظاهرين، مستخدماً أجهزته الأمنيّة، مدعومةً بميليشيات "الشبّيحة" التي شُكّلت لهذه الغاية (اعتمدت بصورةٍ أساسيّةٍ على

---

[1] حمزة مصطفى المصطفى، المجال العام الافتراضيّ في الثورة السوريّة، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، نيسان، 2012، ص 93.

[2] عبّود، ص 29.

[3] المصطفى، ص 101، 102.

عناصر علويّة)، ثمّ الزجّ بالجيش لاقتحام المناطق المنتفضة، جنحت الانتفاضة نحو التسلّح والعسكرة، وهو توجّهٌ دعمته جهاتٌ عربيّةٌ وإقليميّة. وبدأ يبرز وجهٌ دينيٌّ إسلاميٌّ للانتفاضة السوريّة، بالتوازي مع ظهور المعارضة المسلّحة[1]، على حساب الحراك المدنيّ السلميّ. في حين أنّ الناشطين والمعارضين من أبناء الطائفة العلويّة، يعدّون العمود الفقري للجهات الأكثر علمانيّةً في المعارضة، كما أنّ العلويّين عموماً، هم الأكثر تخوّفاً من احتمال قيام "دولة إسلاميّة" في وقتٍ تعلن فيه الفصائل المتطرّفة من الإسلاميّين في المعارضة السوريّة سعيها إلى إقامة دولةٍ إسلاميّةٍ في مرحلة ما بعد سقوط نظام بشّار الأسد[2].

تعززت مخاوف العلويّين وبقيّة الأقليّات مع ظهور جماعاتٍ مقاتلةٍ تندرج ضمن السلفية الجهاديّة، التي تحتذي نموذج تنظيم القاعدة[3]. وكانت ملامحُ العقليّة "الجهاديّة" قد بدأت تظهر بوضوح، مع تزايد الحضور الإعلاميّ للميليشيات المعارضة المسلّحة، سواء ما انتظم منها ضمن "الجيش السوريّ الحرّ"، أو غيرها، إذ إنّ أسماء معظمها، وبياناتها وتسجيلاتها المصوّرة، والمتاحة بكثرة على مواقع التواصل الاجتماعيّ، تزخر جميعاً بالعبارات الدينيّة والجهاديّة، عدا عن "الكتائب الإسلاميّة"، التي تقاتل

---

[1] ياسين الحاج صالح "في خصوص مأزق الثورة السوريّة"، الحياة، 7/10/ 2012. والحاج صالح أحد الذين دافعوا عن العمل المسلّح، ونظّروا له.

[2] توم بيير، "هل يتخلّى العلويّون عن نظام الأسد"، أخبار الخليج:

http://www.akhbar. alkhaleej.com2013/5/4 ،

[3] أسماء بعض تلك الكتائب ومعلومات عنها متاحة على الرابط:

http://as. ansar.org/vb/showthread.php?t=84645

بهدف إقامة "دولة إسلاميّة" بالفعل، وليس وفقاً لرواية النظام[1]. وقد كانت "جبهة النصرة" وعددٌ من المجموعات الجهاديّة الأخرى المنتشرة شمال البلاد قد أعلنت، في 2012/11/19، عن تأسيس "دولة إسلامية"[2].

كلُّ ذلك زاد من حدّة الاصطفاف العلويِّ المضادّ للثورة. ولعلّ من أهم أسباب استمرار العلويّين في "تأييد" النظام، خوفهم من سعي السنّة إلى الانتقام لفظائع الأسد في الماضي والحاضر، وليس ضدَّه فقط، وإنما ضدَّ العلويّين كافّةً كمجموعةٍ أيضاً، ولاسيّما أنّ النظام ورّط أبناء الطائفة في أعمال قتلٍ وتنكيل، وربط مصيرها بمصيره. حيث زادت دمويّةُ السلطة من هلع قاعدتها الطائفيّة، حين استخدمتها في عنفها الدمويّ بشكلٍ سافرٍ؛ فمن طبيعة الاجتماع البشريّ أن تهلع الأقليّات من عنفها الخاص حين توجّهه لأغلبيّةٍ، وإن كانت الأخيرةُ غيرَ مسلّحةٍ بعد، أو قليلة التسليح، فهذا لن ينقصها وسائل الردّ، إن اقتنعت بأنّها مستهدفةٌ كطائفة[3]. كما أن وعود المعارضة السوريّة ببناء دولةٍ مدنيّةٍ حديثةٍ لا تفرق بين طائفةٍ وأخرى، لم تنجح حتّى الآن في تطمين الأقليّة العلويّة[4]. ومع تصاعد وتيرة الحركة المسلّحة ضدّ النظام الحاكم وأتباعه من الطائفة العلويّة، خرج

---

[1] انظر: "ميثاق الجبهة الإسلاميّة السوريّة" على الرابط:

https://docs.google.com/document/d/1fACS9tltlmZDmomlB1ZtiJLZaAckWOT0yhtRwoskgIE/edit?pli=1

[2] يمكن مشاهدة تسجيل مصوّر لذلك الإعلان على الرابط:

http://www.youtube.com/watch?v=v151Fh6q_qM

[3] انظر: يوسف فخر الدين، "سوريا ثورة مستمرّة"، ملحق الكتاب.

[4] رينا صليبا، "ما مصير العلويّين في سوريا وسط تصاعد التوتّر المذهبيّ؟"..

http://www.alhurra.com/2012/8/12 ،

بعضهم من دمشقَ وغيرها من المدن وذهبوا في اتجاه جبال العلويّين والساحل الغربيّ، وتحديداً إلى مناطق اللاذقية وطرطوس، معقلهم التاريخيّ.

كان لإمعان النظام في عسكرة الطائفة، وبثِّ التخويف الطائفيّ في أوساطها، وهيمنة عائلة الأسد المباشرة عليها، دورٌ حاسمٌ في ابتعاد غالبيّة العلويّين عن الثورة، وساهم تصاعد دور السلفيّةِ الجهاديّة في نجاح جهود النظام لزجّهم ضدّها. إلّا أنّ الثورة لم تخلُ من علويّين واصلوا انخراطهم فيها، وحمّلوا النظام، منذ البداية، مسؤوليّةَ التحريض والعنف الطائفيّين، رافضين ربط الطائفة به، ومعلنين انحيازهم للثورة[1]. وقد نشط العديدُ من أبناء الطائفة ميدانيّاً، عبر النشاط المدنيّ والإغاثيّ والإعلاميّ (لم تُسجّل مشاركة لهم في المعارضة المسلّحة). وسياسيّاً، من خلال شخصيّاتٍ علويّةٍ معارضةٍ، ذات حضورٍ فاعلٍ في أغلب تشكيلات المعارضة (هيئة التنسيق، المجلس الوطنيّ، المنبر الديمقراطيّ، وتشكيلات أخرى يساريّة، وغيرها). حتّى إن عدداً من المعارضين العلويّين، عقدوا مؤتمراً لهم بصفتهم تلك، في آذار 2013[2]، وقد رفضوا في البيان الختاميِّ للمؤتمر الدمجَ بين الطائفة والنظام، واعتبروا أنّ من مهام الثورة السوريّة تحرير الطائفة العلويّة من أسر النظام[3]. والمفارقة أنّ الناشطين العلويّين لا

[1] "شباب الطائفة العلويّة" يحمّلون النظام وشبّيحته ما يجري في حمص..
www.CNNArabic.com2011/8/18 ،

[2] العلويّون في القاهرة يدعمون الثورة السوريّة:
http://www.inewsarabia.com/4852013/3/24

[3] يمكن مشاهدة البيان الختاميّ على الرابط:
http://www.globalarabnetwork.com/politics/51.syria.politics/9867

يسلمون من تخوين زملائهم في المعارضة بسبب انتمائهم المذهبيّ، وهم يتعرّضون، في الوقت عينه، لأذى مضاعفٍ من أبناء جلدتهم، ومن النظام بوصفهم "خانوا" الطائفة[1]، وهي سياسةٌ درج النظام على انتهاجها بحقّ معارضيه من العلويّين[2].

إستراتيجيّة النظام للزجّ بالعلويّين في مواجهة الثورة

كان لبروز الطابع الإسلاميّ، وتصاعد دور الجهاديّين فيها، دورٌ هامٌّ في ابتعاد غالبيّة العلويّين عن الثورة السوريّة، كما مرّ بيانه. غير أنّ هذا لم يكن السببَ الوحيد، كما أنّه ليس السبب الأهمّ. ذلك أنّ النظام، ومن خلال اتخاذه لسلسلةٍ من الإجراءات المدروسة والممنهجة، بغية تحقيق هذه الغاية، عمد، منذ الأيّام الأولى للثورة، إلى خلق شرخٍ بين الطائفة العلويّة والثورة، وسعى جاهداً لإجهاض أيّة إمكانيّةٍ لانخراط العلويّين فيها، على خلفيّةٍ اقتصاديّةٍ أو سياسيّةٍ متوفّرةٍ في الواقع، وصولاً إلى جرّهم للدفاع عن النظام، وإقناعهم بما سيجلبه عليهم زواله من أخطار.

وإذا كان النظامُ قد كثّف من حملاته الدعائيّة في صفوف الأقليّات، فإنّ العلويّين

---

[1] علي الجبلاوي، "لن تشفع لك هويتك"، http://www.rozana.fm/ar، 2013/7/24. من ذلك أيضاً، ما تعرّض له المعارض محمد ديبو، من كتابة شعاراتٍ على حائط منزله ("يسقط الخائن العميل محمد ديبو")، وإرسال رسائل إلى القنواتِ الغنائيّة ("أهالي قرية العنازة يتبرّؤون من الشاعر محمد ديبو")، وما تعرّض له أحدُ الأساتذة في مدينة بانياس من ضربٍ على يد طلّابه أمامَ أعين الأمن وبتحريضٍ منهم لأنّه تظاهرَ مع "الآخرين/ السنّة،". انظر: محمد ديبو، العلويون مسألة طائفيّة أم اجتماعيّة، الآداب، خريف 2012

[2] عند محاكمة نشطاء "ربيع دمشق"، حُكم على عارف دليلة بالسجن عشر سنوات في حين تراوحت أحكام زملائه بين ثلاث وخمس سنوات.

هم في مقدّمةِ من استهدفتهم تلك الدعاية[1]. ذلك أنّه، مع مواظبة الإعلام الرسميّ على وصف المحتجّين بأنّهم سلفيّون وتكفيريّون، عمد النظام، في الوقت عينه، إلى تشكيل رأيٍ عامٍّ في أوساط الطائفة العلويّة، في مختلف مناطق انتشارها، عبر أدواته من رجال دينٍ ووجهاء محليّين مرتبطين به، مفاده أنّ العلويّين، وليس النظام، هم المستهدفون من هذه الثورة، وأنّ دوافعها طائفيّةٌ بحتة، وإن ادّعى المعارضون غير ذلك. وجرى استنفارٌ ما تختزنه الذاكرة الجمعيّة من اضطهادٍ تاريخيٍّ تعرّضت له الطائفة في الماضي. لذا، فهم إذ يواجهون الثورة اليوم، إنّما يدافعون عن أنفسهم وأعراضهم ووجودهم، وليس عن النظام[2].

وقد كان للإعلام السوري الرسمي دورٌ أساسيٌّ ضمن خطّة النظام للتعامل مع الطائفة العلويّة. حيث رافق التغنّي بحديث "الوحدة الوطنيّة" والشعارات التوحيديّة النابذة للفتنة ظاهرياً، جرى الغمز بالطائفيّة، والعزف على أوتارها. أمام حالاتٍ كهذه تصبح الأقليّة مرهفةَ الإحساس برموزها، فتمّحي الحدود، بين المتديّن وغير المتديّن، ويغلب على الجميع التصرفُ الطائفيُّ ذاته، إذ يرون في هذا التصرّف "التضامنيّ" حمايةً لهم، ولرموزهم ولهويتهم[3].

فقد عمل إعلام النظام، بشقّيه الرسميّ وشبهِ الرسميّ، على استثارة مشاعر

---

[1] توم بيير، (مصدر سابق).

[2] من مقابلة أجريت أواخر تمّوز 2013، عبر skaype مع ناشط علويّ مقيم داخل سوريا، طلب عدم ذكر اسمه.

[3] ممدوح عدوان، حيونة الإنسان، دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق، 2007، ص 154.

العلويّين، من خلال أشكالٍ متعدّدةٍ من السلوك الإعلاميّ. منها، لا على سبيل الحصر، تعمّد تكرار بثّ مشاهد تشييع جثامين عناصر الجيش والأمن، من أبناء القرى العلويّة بشكلٍ خاصٍّ، ومن ضمنها مقتطفاتٌ مؤثّرةٌ من أحاديث ذويهم وأطفالهم[1]، بحيث امتزجت دموع الأطفال والعجائز، ومشاهد الحزن والمآتم، مع اللهجة العلويّة للمتحدثين أمام كاميرات الإعلام الرسميّ.

كان من بين الرسائل التي استهدفت "المشاهدَ العلويَّ" أيضاً، تسجيلٌ مصوّرٌ، يظهر امرأةً علويّةً عجوزاً، من محافظة طرطوس، في إحدى مسيرات التأييد، تتحدّث فيه العجوز، بانفعالٍ ظاهرٍ، عن الفقر والبؤس الذي عاصرته، في إشارة لما ينتظر العلويّين في حال سقط النظام. تكرّر بثّ التسجيل مراراً، وجرى الاحتفاء لاحقاً بالمرأة نفسها، واستضيفت على القنوات المؤيّدة[2].

وفي يوم الجمعة 17 حزيران 2011، وعلى نحو ما جرت عليه تظاهرات أيّام الجمع، من إطلاق تسمياتٍ تحمل دلالاتٍ ورسائلَ سياسيّةً، اختار المحتجّون تسمية جمعتهم تلك بـ"جمعة الشيخ صالح العليّ"[3]، الرمز الوطنيّ العلويّ، الذي قاد المقاومة

---

[1] تراجع هذا الأمر بعد تزايد الخسائر البشريّة في صفوف النظام، ليحلّ محلّها مشاهد الترويج للجيش وبطولاته.

[2] يمكن مشاهدة التسجيل على الرابط:

http://www.youtube.com/watch?v=.DwIb73YS6o

[3] على الرغم من الإجماع الكبير الذي حظيت به هذه التسمية على صفحات الثورة، نزع قسم من المتظاهرين، من المتأثرين بالخطاب السلفيّ للشيخ عدنان العرعور إلى تسمية هذه الجمعة بـ"جمعة الشرفاء"، تبعاً لتوجيهاته، في إشارة ذات دلالة طائفيّة إلى "شرفاء العلويين". حيث استجابت بعض

ضدَّ الفرنسيين في الساحل السوريّ، في محاولةٍ واضحةٍ لاستمالة العلويّين، ونفي الصفة الطائفيّة التي يريد النظام وسم الحراك الشعبيّ بها. فاستنفر الإعلامُ الرسميُّ كلّ طاقاته لملاقاة الحدث، واستضاف على إحدى قنواته التلفزيونيّة، في بثٍّ مباشرٍ، سيّدةً من عائلة الشيخ صالح، أعادت مع المذيعين الرواية الرسميّة عن المؤامرة والفتنة، وأكّدت الوقوف ضدّها، لقطع الطريق على أيّة أصداء إيجابيّة قد تلقاها التسمية في أوساط الطائفة العلويّة.

من جهةٍ ثانية، وضعت السلطة في أولويّة اهتماماتها، قمع الناشطين المنتمين إلى الطائفة العلويّة، لأنّها تدرك أنّهم الأخطر، نظراً لكون مجال نشاطهم يتركّز في الأوساط التي تُعتبَرُ ظهراً لها. فعملتْ على عزلهم عن بيئاتهم، عبر سلسلةٍ من الإجراءات تبدأ من السجن، ولا تنتهي عند الشائعات ضدّهم في قراهم ومدنهم وأحيائهم بغيةَ تخويف الناس من التعامل معهم[1]. عدا عن التصفية الجسديّة التي طالت العديد منهم، وهو نهج ما يزال مستمرّاً[2].

وفي مقابل هتافات المتظاهرين برحيل الأسد ووحدة الشعب السوريّ، روّج النظام لشعاراتٍ من قبيل "الأسد أو لا أحد"، و"الأسد أو نحرق البلد"، كتبها أنصاره، على حيطان صفحاتهم الفيسبوكيّة، كما على الجدران في أحياء المناطق المؤيّدة قبل غيرها. مع

اللافتات لتسمية العرعور كما في جبلة والخالديّة في حمص، وبعض اللافتات في حماه وريف إدلب. انظر: حمزة مصطفى المصطفى، (مصدر سابق)، ص 112، 113..

[1] محمد ديبو، (مصدر سابق)..

[2] كحادثة الشاب أسعد مشعل، الطالب في كلّية الهندسة المعلوماتيّة بجامعة حمص، الذي قضى تحت التعذيب، بعد اعتقاله من الجامعة، في أيّار 2013..

الترويج المكثّف لمقولة غياب أيّ بديلٍ عن الأسد من بين العلويّين، وأنّ استمراره يشكّل ضمانةً لوحدة الطائفة، بل لحمايتها. ولا يبدو هذا السياق، بعيداً عن تصريحات المسؤولين الروس، التي تتحدث عن حماية الأقليّات، وأنّ الأسد يشكّل ضمانةً لأمنها[1]، وتلّوح بأنّ رحيلَ الأسد سيعني استمرار الحرب الأهليّة وحمّام الدم في سوريا[2]، في تعبير عن دعمهم الدبلوماسيِّ المطلَق للنظام، الذي يتكامل مع دعمهم العسكريّ والاقتصاديّ له.

على مستوىً آخر، فإنّ ظاهرة "التشيّع"، كانت من بين الأسبابِ التي أدّت دوراً لدى المتأثّرين بها (ومن بينهم علويّون) في مساندة النظام، والوقوف ضدّ الثورة، على خلفيّة قراءةِ ما يجري من منظور الصراع السنّي الشيعيّ، والذي عُمل على استحضاره من قبل الطرفين، النظام والمعارضة، في إطار عمليّاتِ التعبئة والتعبئة المضادّة.

فقد شهدت بعضُ المناطق السوريّة نشاطاً "تشيّعياً"، قامت به مرجعيّاتٌ عراقيّةٌ وإيرانيّةٌ ولبنانيّةٌ قبل بضع سنوات، حيث اتّسعت الظاهرة في مناطقَ قريبةٍ من السيّدة زينب، أحد الأحياء العشوائيّة الفقيرة في ريف دمشق، والتي افتتح فيها في عام 2009 أكثر من عشر "حسينيّات"، لتعليم الوافدين الجدد إلى الطائفةِ مع مساعدتهم ماليّاً. وامتدّ النشاط التشيعيّ إلى أرياف إدلب وحماه وحمص وبعض قرى الساحل السوريّ[3]. لكنّ

---

[1] "لافروف: الأسد ضمانة للأقليّات الدينيّة في المنطقة"،

http://www.jurnaljazira.com/news.php?action=view&id=6168

[2] "لافروف يحذر: حمّام الدم سيستمر"،

http://www.al . akhbar.com/node/170630

[3] المصطفى، ص 96.

غضّ الطرف من قبل السلطةِ عن هذا النشاط أدّى إلى حالة احتقانٍ عامّةٍ ذاتِ طابعٍ طائفيٍّ لم تنحصر في الوسط السنّي، وإنما امتدّت إلى الأوساط العلويّة، حيث نتج شعورٌ داخليٌّ أن هذا النشاط يهدّد الطائفة كيانيّاً، نظراً إلى تقاربِ المذاهب، وللحالة الماديّة الصعبة التي قد تدفع ببعض أبناء الطائفة إلى قبول التمذهب الجديد مقابل المساعدات الماليّة والدعم في مجال التعليم[1].

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ النفوذ المعنوي للشيعة في الأوساط العلويّة لا يرتبط بظاهرة "التشيّع" فقط، والتي لم تلقَ استجابةً على نطاقٍ واسعٍ ضمن الطائفة، وإنما تعود، في جانبٍ أساسيٍّ منها، إلى أدلوجة النظام حول "المقاومة والممانعة"، والتي تُماهي، في بعض مقولاتها، بين المقاومة اللبنانيّة ضدّ إسرائيل، ممثّلةً بحزب الله اللبنانيّ، وأمينه العامّ حسن نصر الله، وبين النظام ورموزه، بوصفه الداعم الأوّل للمقاومة.

يمكن ملاحظة ذلك من خلال انتشار الصور التي تجمع الرئيس السوريّ بشّار الأسد وأمين عام حزب الله حسن نصر الله، بل إنّ بعضَها تضمّ إلى جانبهما الرئيس الإيرانيّ (السابق)، محمود أحمدي نجاد. بالإضافة إلى ذلك، يرفع مؤيّدو النظام أعلامَ حزب الله وصور أمينه العامّ إلى جانب العلم السوريّ وصور الأسد، في المناسبات "الوطنيّة" كلّها، والمسيرات المؤيّدة. حتّى إنّ بعضَ الأغاني الشعبيّة، المنتشرة في مناطق الساحل، لا تخلو من عبارات تمجّد نصر الله إلى جانب بشّار، من قبيل "الله يا الله احفظ حسن نصر الله"، "يا الله ويا جبّار تحمي القائد بشّار"[2]. فكان من بين أدوات التعبئة

---

[1] المصدر نفسه، ص 97.

[2] في بلد يُدار فضاؤه الرمزيّ من قبل السلطة الشموليّة، لا تنتشر كلّ هذه المظاهر بشكل "عفويّ"، وإنّما بقرار وتوجيهات صريحة بذلك، لتقوم بوظيفة معيّنة في إطار عمليّات الأدلجة والتحشيد المستمرّ.

والتجييش التي اتّبعها النظام، ولاقت صدىً بين العلويّين، تضمين روايته عن "المؤامرة الكونيّة"، التي تقف وراءَ الثورة، سعي الأعداء لضرب المقاومة، انطلاقاً من إسقاط نظام دمشق الداعم لها[1].

كلُّ ذلك وغيره، كان له عميقُ الأثر في شحن وتجييش قطّاعاتٍ واسعةٍ من أبناء الطائفة العلويّة، ولاسيما الشباب منهم، ما سهّل عمليّة تسليحهم، بحجّة الدفاع عن مناطقهم وأحيائهم ضدَّ الهجمات التي يخطّط لها التكفيريّون (السنّة). وسرعان ما تطوّر الأمر إلى قيام أطرافٍ من الأجهزة الأمنيّة، ومن آل الأسد وبعض المرتبطين بهم، بتنظيم هؤلاء الشبّان ضمن ميليشيات أطلقوا عليها اسم "اللجان الشعبيّة". وهي ذاتها ما بات يُعرف باسم "الشبّيحة"، وجرى إخضاعهم لدوراتٍ سريعةٍ على أيدي المخابرات لمساعدتها في قمع الثورة. ولاحقاً انخرطت في العمليات العسكريّة ضدّ المعارضة المسلّحة، وبشكلٍ أوسع بعد أن تمَّ تنظيمُها ضمن ما سمّي "قوّات الدفاع الوطنيّ".

تجدر الإشارةُ إلى أنّ هذه الميليشيات لم تقتصرْ على العلويّين، أو أبناء الأقليّات الأخرى من مسيحيّين ودروز وغيرهم، والذين شكّل النظامُ وأعوانه لجاناً شعبيّة منهم أيضاً، في مناطق تواجدهم. فهي وإن اعتمدت عليهم بشكلٍ أساسيٍّ، لكنّها ضمّت، في كثيرٍ

[1] إضافة إلى كونهم ضيوفاً دائمين لدى القنوات التابعة للنظام، واظب ساسة وإعلاميّون لبنانيّون موالون له على إلقاء محاضرات في المراكز الثقافيّة والجامعات والتنظير في هذا الاتجاه، لكنّ اللافت تركيز هؤلاء على الحضور شخصيّاً إلى اللاذقيّة وقراها، لعقد الندوات وإلقاء المحاضرات. كحضور وئام وهّاب، مثلاً، إلى قرية عين البيضا العلوية، في ريف اللاذقيّة. انظر: "وهاب شارك في ندوة في عين البيضا في اللاذقيّة – سوريا".

http://www.tawhidarabi.org/?p=12921

من الحالات، سنّة يتبعون لرجال أعمال وزعماء عشائر مرتبطين بالنظام، كما في حلب مثلاً[1]. كما عمل النظام على تسليح عناصر حزبِ العمّال الكردستانيّ، وبعض قبائل المنطقةِ الشرقية، كما دفع النظامُ الفصائلَ الفلسطينيّة التابعة له إلى تشكيل ميليشيا من مروّجي المخدّرات والمجرمين[2].

وإنّ تسميةَ "الشبّيحة"، التي راج استخدامُها بعد انطلاق الثورة، كانت تُطلق، في الأصل، على مجموعاتٍ أشبه بعصابات المافيا، تتبع لآل الأسد وأقاربهم وشركائهم من مختلف الطوائف. وهي تعمل خارج القانون وتحت حماية السلطة. كان من أبرزِ نشاطاتها التهريب، والسيطرة على مكاتب النقل والترانزيت في مرفأي اللاذقية وطرطوس، وفرض الأتاوات وتحصيل نسبٍ كبيرةٍ من أرباح رجال الأعمال. وقد عاثوا فساداً وترهيباً في مناطق الساحل في ثمانينيّات وتسعينيّات القرن الماضي، وعانى منهم العلويّون الشيء الكثير، إذ سُلبت عقاراتٌ ومحالّ تجاريّة في بيوع إجباريّة بأثمانٍ بخسة، تحت الضغط والتهديد، لفلانٍ أو فلانٍ من العائلة الأسديّة. كما لم تسلم أسرٌ علويّةٌ بكاملها من غضب هؤلاء عند رفضِ "إعطاء" ابنتها لهم. المفارقة أنّ آل الأسد، الذين أذاقوا العلويّين الويلات بشبّيحتهم، يدّعون اليوم حماية الطائفة بالشبّيحة أيضاً، ويعدّ هلال الأسد، أحدُ أقارب الرئيس، أبرزَ قادة الشبّيحة في مناطق الساحل السوريّ حاليّاً[3].

"جمعيّة البستان الخيريّة"، والتي أسّسها عام 1999 رامي مخلوف، أحد أبرز رموز

[1] شكّلت بعض عشائر حلب خزاناً بشريّاً في قوام "اللجان الشعبيّة" (الشبّيحة)، لكون قادة تلك العشائر ورؤسائها متحالفين مع السلطة. انظر: محمد جمال باروت، ص 386.

[2] انظر: يوسف فخر الدين، (مصدر سابق).

[3] مقابلة مع ناشط علوي (مصدر سابق).

النظام، في عهد الأسد الابن، أدّت دوراً أساسيّاً في نشر الدعاية المضادّة للثورة، كما في تجنيد الشباب العلويّ ضمن فرق الشبّيحة، مستغلّةً السمعة الجيّدة التي تحظى بها، نتيجة الخدماتِ الطبيّة والخيريّة الواسعة التي قدّمتها منذ إنشائها، وانتشارها الواسع في قراهم ومناطق تواجدهم، حتّى في عشوائيّات دمشق، كحيِّ المزة 86 ذي الغالبيّة العلويّة[1].

وبالإضافة إلى دورها في قمع المظاهرات، والمشاركةِ في اقتحام المناطق الثائرة، فإنّ لميليشيات "الشبّيحة" وظائفَ هامّة على صعيد ضبط الشارع العلويّ. فهي حاضرةٌ بقوّةٍ لقمع كلِّ نشاطٍ احتجاجيٍّ، على المستوى الشعبيّ في الأحياء العلويّة، أيّاً كان نوعه. على نحو ما شهده حيّ الزهرة في حمص، والذي تقطنه غالبيّةٌ علويّةٌ، حيث قام عددٌ من أهالي الحي (من الطائفة العلويّة)، في شباط 2013، بتنفيذ اعتصامٍ ضدَّ النظام في ساحة الحي. فما كان من "اللجان الشعبيّة"، التابعة لعضو مجلس الشعب السوريّ "شريف الهدبة" و"الشبّيح" كاسر العلي، من حيّ الأرمن المجاور للزهرة، إلّا أن عملوا على فضّ الاعتصام بالقوّة، الأمر الذي أدّى إلى اشتباكاتٍ عنيفةٍ، جرى فيها تبادلُ إطلاق الرصاص من أسلحةٍ ناريّةٍ، سقط على إثرها عددٌ من الضحايا من الأهالي المعتصمين، بين قتيلٍ وجريحٍ، نقلوا على الفور إلى المشفى الأهليّ التخصّصي في الزهرة[2].

حادثة حي الزهرة لم تكن وحيدةً من نوعها، إذ تحدّثت بعضُ المصادر عن وقوع

1 المزيد عن دور الجمعيّة في تجنيد الشبّيحة، على الرابط:

http://shamjournal.net/addons/News/views/Default/Home/web/373

2 انظر: "العلويّون في الثورة: انشقاقات كبيرة ومؤتمرٌ للمعارضين.

https://now.mmedia.me/lb/ar

اشـتباكاتٍ في بلـدة وادي العيـون العلويّـة، الواقعـة في ريـف حمـاه الغربيّ، بـين السـكان العلـويّين وقـواتٍ تابعـةٍ للنظـام، وذلـك بعـد دفـن عـددٍ مـن الضحـايا، مـن أبنـاء البلـدة، سـقطوا في العمليّـات العسـكريّة، حيـث اتهـم السـكان العلويّـون النظـامَ بقتـل أبنـائهم[1]. واللافت أنّ القنوات التي تعتبر نفسها داعمةً للثورة، لا تتطرّق إطلاقاً لأخبار كهذه. بل إنّ بعض التنسيقيّات، في مناطق تقطنها الأقليّات، تشكو من تجاهل تلك القنوات لما يرسله ناشطو تلك المناطق، من صورٍ ومقاطع فيديو لمظاهراتٍ واعتصاماتٍ تجري هناك، في ما بدا استمراراً لسياسةٍ تنتهجها تلك القنوات، تهدف إلى إضفاء طابعٍ معيّنٍ على الحراك[2].

ثمّة مسـألةٌ أخـرى، تتـيح فهمـاً أفضـل لنجـاح النظـام في دفـع أغلبيّـة العلـويّين إلى مناهضــة الثــورة. فبعــد عســكرة الثــورة، وظهــور المعارضــة المســلّحة، وتصــاعد وتيـرة العمليّات العسكريّة بينها وبين قـوّات النظـام، وبـالنظر إلى وجـود أعـدادٍ كبيرةٍ من العلـويّين في الجيش وأجهزة الأمن، لأسبابٍ سبق ذكرها، وجد العلويّـون أنّ أبنـاءهم بـاتوا طرفـاً في الصـراع العسـكريّ الـدائر، بصـرف النظـر عـن الموقـف مـن النظـام، وعـن أيّ ملابسـاتٍ أخرى ينطوي عليها هذا الصراع. فكان من الطبيعيّ، والحال هذه، أن ينحازوا إلى أبنائهم لا أن يقفـوا ضـدّهم. غير أنّـه مع تزايد أعـداد القتلى مـن شـبّان الطائفـة، يتزايـد التـذمّر والغضب في صفوفها، ولعلَّ ذلك ما يُفسّر انتشارَ ظاهرة التهرّب من الخدمة الإلزاميّة في

---

1 انظر: "العلويّون معارضون والإبراهيميّ يناشد الضمائر.

في http://arabic.cnn.com/2012/11/15

2 من التقارير التي تناولت ذلك، ما نشر على موقع "المندسّة السوريّة" عن مشاركة الكثير من شباب الطائفة العلويّة في تنسيقيّات بعض المدن السوريّة، إلّا أنّ الإعلام تجاهل دور العلويّين في الثورة.

http://the.syrian.com/archives/70202

الأوساط العلويّة مؤخّراً[1].

تبقى الإشارةُ إلى ما يُشاع من أحاديث عن تقسيم البلاد، وإقامة "دولة علويّة". من الملاحظ أنّ طريقة تداول هذا الموضوع في الأوساط العلويّة، وكيفيّة تعاملها معه، لا توحي بوجود قرارٍ واضحٍ من النظام حيال هذه المسألة، سواء بالترويج لقبولها أو لرفضها. يمكن استنتاج ذلك من تباين الآراء حولها. إذ تجد وجهات نظرٍ متناقضة بشأنها، إلى درجةٍ يبدو معها أنّ العلويّين آخر من يهتمّ بالحديث جديّاً عن الدولة العلويّة المفترضة. بعضهم يلوم الأسد "لأنّه لم يتّخذ ما يكفي من إجراءاتٍ لجعل هذه «الدولة» ممكنة، إذ لم يهتم بإقامة بنيةٍ تحتيّةٍ، فهناك قرى لم تصل إليها الكهرباء بعد ولا تبعد سوى دقائقَ عن الساحل. وبعضهم الآخر يتّهمه بأنّه غيرُ طائفيٍّ بما يكفي، وإلّا لكان فكّر أولاً بأمن طائفته وبمستقبلها"[2]، في حين يرى علويّون آخرون "أنّ سوريا القديمة انتهت. لا مجال إلّا للفدراليّة أو للكونفدراليّة، أمّا التقسيم فعمليّةٌ مكلفةٌ جدّاً، مكلفة دمويّاً بالدرجة الأولى، ومن دون أن توفّرَ الإمكانات ولا الموارد لإقامة دولة[3].

غير أنّ المزاجَ العامّ لا يبدو مؤيّداً لتلك الطروحات، سواء من باب عدم توفّر

[1] علي الجبلاوي، "شباب الساحل السوريّ يتهرّبون من الخدمة الإلزاميّة".

http://www.rozana.fm/ar2013/7/17 ،

[2] العلويّون آخر من يصدّق قصة "الدويلة العلويّة"، انظر موقع لجنة دعم الثورة السوريّة في هولندا على الرابط منشور بتاريخ 2013/4/24 :

http://www.syrischecomite.nl/Home.aspx .

[3] نبيه البرجي"العلويّون: النظام في قبضتنا أم نحن في قبضته؟"، جريدة القبس. منشر بتاريخ 2013/3/15..

http://www.alqabas.com.kw

إمكانيّةٍ فعليّةٍ لإنشاء هكذا دولة واستمرارها، أو حتّى استناداً إلى الرفض المطلق للفكرة من أساسها، كما في كلامٍ نُسب إلى شيخٍ علويٍّ، وتناقلته مواقع إلكترونيّة، يؤكّد مثل هذا التوجه. يقول: "في أيّام الفقر والجوع والخوفِ والعزلة والظلم والاضطهاد لم نفكر بدولةٍ علويّةٍ، عندما رفضها مطلقاً الشيخ الراحل صالح العليّ، فكيف سنقبل أو نسعى اليوم إليها"[1].

خلاصة

في مجتمعات القمع يتعلّم أبناءُ الأقليّات أنّه ليس لهم الحقوق ذاتها إلّا في الإطار النظريّ، فابن الأقليّة، على مستوى الواقع، مهدّدٌ في وظيفته وسكنه ولقمة عيشه وحتّى الاستمرار في العيش أصلاً، أو العيش في هذا المكان بالذّات، وهو يحسُّ أيضاً أنّه قد يتحوّل، مع الأقليّة التي ينتمي إليها، إلى كبش فداء في الأزمات[2]. ويبدو أنّ هذا ينطبق على أبناء الطائفة العلويّة، الذين وجدوا أنفسهم مُلحقين بنظامٍ يدفعهم للقتال والموت حفاظاً على سلطته. وبسبب وضعيّتهم تلك، "المنحازة" للنظام، فهم مهدّدون من قبل خصومه أيضاً، الذين يحمل بعضهم ما يكفي من عدّةٍ "فقهيّةٍ" مقدّسةٍ، تدفعه لقتال العلويّين الكفّار!..

لا يعني هذا أنَّ العلويّين أسرى نظامهم بشكلٍ مطلقٍ، فكما خرج من بينهم معارضون له، ثمّة من بينهم من يمارس، عن قناعةٍ وإيمان، كلَّ ما من شأنه القضاء على

[1] علي وطفة:، (مصدر سابق).

[2] ممدوح عدوان، حيونة الإنسان، دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق، 2007، ص 153..

خصوم النظام ومعارضيه، لكنّ الحديث هنا عن الكتلة الشعبيّة الأوسع في الطائفة، التي بدأ الإحباط يتزايد في أوساطها، مع شعورهم بأنّه يتمُّ استغلالهم من أجل حماية الأسد وعائلته. ومع تدفّق التوابيت التي تصل يومياً إلى القرى العلويّة، تحمل جثثَ أبنائها الذين قتلوا في المعارك ضدَّ المعارضة، تبدو الطائفةُ العلويّة اليوم، في وضعيّةٍ أشبه بأنها أسيرةُ "الحلِّ العسكريِّ" الذي ينتهجه النظام، وهو بدأ يثير حالةً من التململ، وجدت أحد تعبيراتها في التهرّب من الخدمة الإلزاميّة، كما سبق ذكره. لكن لا يبدو أنّ أحداً في المعارضة يعمل لاستمالة العلويّين جدّياً، والسعي لتغيير موقفهم من الثورة.

تشكّل إستراتيجيّةُ النظام وتطبيقه لها بما خصَّ الطائفة العلوية مركزَ تفسيرٍ لا غنى عنه لفهم موقفهم وسلوكهم، ولكنّه تفسيرٌ قاصرٌ بشدّةٍ إن لم يأخذ بعين الاعتبار، أنّ بعض القوى المنخرطة في الحراك الثوريّ السوريّ، ومنها من له تأثيرٌ واسعٌ عليه، تنتهج سياساتٍ مبنيّةً على محدّداتٍ طائفيّةٍ، وتمارس على الأرض سلوكاً لن يزيد العلويّين إلّا ابتعاداً عن الثورة، لا حبّاً بالنظام، بل رفضاً لبديلٍ لا يعِدهم إلّا بالويل والثبور. وهو ما يعزّز من مخاوفهم، التي لا تفسّر فقط بخشيتهم من الانتقام الذي قد يتعرّضون له، نتيجة جرائم تورّط بعضهم بها، في سياق استخدام النظام لهم في سحق معارضيه، مع غياب أفقٍ سياسيٍّ لتسوية النزاع، وفي ظلِّ فوضى العنف المتصاعدة، وهزال المعارضة السوريّة وضعفها أمام الجهاديّين، الذين يحكمون سيطرتهم على الأرض السوريّة أكثر فأكثر، يبقى مصيرُ الطائفة العلويّة غيرَ واضح، لكن المؤكّد أنه لن يكونَ مطمئناً. يبدو أن لعنةَ السلطة، التي أصابتهم في أوج قوّتها، لن تبارحهم بعد سقوطها. وبالنظر إلى تجارب بلدانٍ أخرى، متجانسة في تركيبها الدينيِّ والطائفيّ، وما شهدته من حوادث انتقامٍ وثأرٍ دمويّة، طالت "جماعة" الديكتاتور، بعد إسقاطه، يمكن توقّع ما هو أفظع وأشنع، في بلدٍ

متعدّدِ الطوائف كسوريا، ولاسيّما بعد أن بلغت فيه حمّى الشقاق الطائفيّ، ودماء من قضوا بسببها، مبلغاً لا يبدو أنّ تجاوزه سيكون متاحاً في المدى المنظور.



الملحق

ملحق 1

النظام السوريّ في مواجهة انتفاضة الحرية

محاولة لرؤية ما يدور داخل الصندوق الأسود

مقالة نشرت في جريدة الحياة اللندنية 25 أيار 2011

بكر صدقي

بعد مرور أكثر من شهرين على بداية انتفاضة الشعب السوري، ما زالت النخبة الحاكمة تحافظ على تماسكها، وما من إشارة إلى احتمال تفككها قريباً. بغياب الشفافية، لا يسع المراقب إلا قراءة السلوك على الأرض للتكهن بما يدور داخل الصندوق الأسود، بهدف الحصول على كود للسلوك المتوقع في المرحلة القادمة. ونتحدث عموماً عن سلوك لا عن سياسة، لأن هذه غائبة تماماً بما في ذلك ما يمكن أن نسميه "سياسة أمنية" على تناقض هذه العبارة المنطقي.

اعتمدت النخبة الحاكمة منذ بداية أزمتها مجموعة من المبادئ لم تحد عنها إلى اليوم، وهي أولاً مواجهة الانتفاضة السلمية بالعنف وما يتضمنه ذلك من رهان على كسر شوكة العدو وتحطيم إرادته. فإن لم ينفع العنف فسينفع المزيد منه. وثانياً، عدم تقديم أي تنازلات للعدو حتى لو كانت لا تمس جوهر دوام النخبة الحاكمة في الحكم. لأن أي

تنازل وإن كان شكلياً سوف يرفع من معنويات العدو ويزيده قوة. ثالثاً، تطوير رواية إعلامية رسمية تبرر هذا العنف، بصرف النظر عن تماسكها، والتمسك بهذه الرواية إلى النهاية. رابعاً، فرض تعتيم إعلامي شامل لإخفاء الجرائم المرتكبة بحق المحتجين السلميين ولتسويق الرواية الرسمية باعتبارها الحقيقة الوحيدة، مع محاربة الروايات المخالفة أو المحايدة. خامساً، المحافظة على وحدة النظام مهما تقلبت الأوضاع ومهما اختلفت الاجتهادات في المعالجة التنفيذية للخطة. سادساً، عدم التهاون مع النصائح المقدمة من أي جهة خارج النخبة الحاكمة، من حلفاء أو أصدقاء أو أتباع، حتى لو انطوى ذلك على المجازفة بتلك العلاقات المهمة. على القوى والجهات الحليفة والصديقة أن تتبنى سلوك النخبة الحاكمة في الأزمة بلا نقاش أو تنتقل إلى جهة العدو، فأهل مكة أدرى بشعابها.

هامش المناورة خارج هذه المبادئ الأساسية يتضمن الحديث عن إصلاحات وحوار وتمييز بين مطالب مشروعة وتخريب ومؤامرات خارجية. على أن لا تجازف المناورات بأي من الثوابت، بل تقوم بوظيفتها في تفكيك وحدة العدو. فحين يتم الحديث عن إصلاحات، ليست الغاية كسب قسم من الرأي العام بتقديم إصلاحات جزئية، بقدر ما هي محاولة لشق صفوف العدو بين داعين لإصلاحات وداعين لإسقاط النظام. وكذا حين يتم الترويج لحوار، فالغاية من ذلك فتح معركة بين مرحبين بالحوار وخصوم له، أو بين معتدلين ومتطرفين. وفي الحالتين يكسب النظام بعض الوقت يستثمره في مزيد من القمع الوحشي على أمل أن تتحطم إرادة العدو ويستسلم.

هل هناك من خطة ب؟ لا نملك أي مؤشرات على ذلك، وهذا ما يكشف بصورة إضافية عن غياب السياسة في مواجهة الأزمة. تتعامل النخبة الحاكمة مع الوضع بوصفه صراعاً وجودياً ضد عدو لا محل للتفاوض معه على أي حلول وسط. حتى تأمين منفى

لأفراد النخبة الحاكمة يحصنهم ضد المساءلة يبدو أنه غير مطروح. لا خيار غير الانتصار التام على إرادة الشعب وتركيعه مرة وإلى الأبد. ولكن ماذا إذا فشلت في ذلك؟ لا شيء. نموت ولا نستسلم. ندمر البلد ولا نعطيه لغيرنا. هذا هو الخيار الشمشوني الذي اختارته النخبة الحاكمة.

غياب السياسة عند نخبة الحكم في أخطر أزمة تواجهها منذ الانتقال الوراثي لمنصب الرئاسة من الأب إلى الابن، حتى في إدارة غريزة البقاء، تشير إلى جوهر المشكلة السورية: غياب الدولة، ناهيكم عن الشعب و"الوطن"، لصالح طغمة حاكمة ـ مالكة خارج أي قانون وضعي أو سماوي، تتصرف في الأرض وما عليها من بشر وشجر بالنزوات والغرائز العارية. وهذا هو الوضع الوحيد الممكن. أي تغيير في هذه المعادلة غير مقبول. إما الدوام هكذا أو الخراب.

والآن على ضوء المبادئ المذكورة أعلاه، هل تم كل شيء على خير ما يرام؟ هل نفذت جميع الأدوات ما هو مطلوب منها على أكمل وجه؟..

المراقب لسلوك النخبة الحاكمة يلاحظ تخبطاً شديداً وأخطاءً جسيمة في التنفيذ. ففي خطابه الأول أمام مجلس الشعب في الثلاثين من آذار الماضي، لم يكن الرئيس مضطراً فيما نعتقد إلى خسارة الأسطورة القائلة بأنه رئيس إصلاحي تعيقه حاشيته المحافظة، الأمر الذي رفع من منسوب خيبة الأمل لدى قطاع واسع من السوريين كانت تؤمن فعلاً بهذه الأسطورة. لعله وقع في هذا الخطأ لأن مراهنته حينها على تحطيم الإرادة الشعبية بسرعة كانت كبيرة، فأراد أن يؤكد للمحكومين أن خيارهم الوحيد هو الركوع التام أمام نظام خالٍ من أي نقطة ضعف "إصلاحية". لكن الخطأ ارتد

عليه بسرعة غير متوقعة حين خرجت المظاهرة الاحتجاجية في اللاذقية بمجرد انتهائه من إلقاء الخطاب.

كذا لم يكن الرئيس مضطراً للوعد بعدم إطلاق النار على المتظاهرين العُزَّل من قبل الأجهزة الأمنية مرتين، لتستأنف الأجهزة تلك قتلها للمتظاهرين في اليوم التالي. الأمر الذي انطوى على مدلولات خطيرة منها أنه لا يسيطر على أجهزته أو أنه لا يعني ما يقول.

كذا فشل النظام في فرض التعتيم الإعلامي الشامل، فانعكس ذلك في فشل آخر في تسويق روايته للأحداث. فلم تقطع خدمة الانترنت إلا بصورة متأخرة، في أوائل شهر أيار الجاري، وبصورة جزئية، فاستمر تسريب مقاطع الفيديو التي تكذِّب الرواية الرسمية، فبدا قطع هذه الخدمة من شركة الاتصالات التي يملكها ابن خال الرئيس، عقاباً جماعياً أكثر من كونه وسيلة للعذرية الإعلامية.

وتمادى النظام في المجازفة بخسارة حلفائه وأصدقائه من دول وقوى وأفراد. فخسر باستهتار غريب تركيا وقطر وحركة حماس وجريدة الأخبار اللبنانية وعزمي بشارة وعبد الباري عطوان، على سبيل المثال لا الحصر. صحيح أن بعض هؤلاء الحلفاء والأصدقاء تطاولوا عليه بالنصح من موقع الحريص، فانتقدوا شيئاً من سلوكه، لكنه كان يمكن أن يكتفي بتجاهلهم بدلاً من تخوينهم وإعلان حرب إعلامية عليهم.

الخلاصة أن نظاماً يقوم على حكم أجهزة الأمن لا يمكن أن يملك سياسة. وجوهر الحكم هو السياسة. فلا مناص من سقوط نظام لا يملك أي سياسة، بصرف النظر عن حجم الاحتجاجات الشعبية عليه. ولا يملك الشعب السوري بالمقابل إلا مواصلة كفاحه البطولي لنيل حريته المسلوبة.

ملحق 2

سوريا ثورة مستمرّة

بحث نشر على موقع مجموعة الجمهوريّة الإلكتروني

في شهر آيار 2012 باسم (قاسم الطباع)

يوسف فخر الدين

منسق هيئة البحث، وغير متفرّغ

في مركز الجمهوريّة الديمقراطيّة للدراسات والأبحاث

توطئة

منذ أربعة عشر شهراً انطلقت الثورة السوريّة مدفوعةً بأحلام السوريّين بالانتماء للعالم الحرِّ، عبر بوّابةِ الربيع العربيِّ بنقلته الأولى في كلّ من تونس ومصر، مضافاً إليها ردّة فعلٍ على عنفٍ دمويّ مزج قمعاً منفلتاً من عقاله مع أبشع أشكال الإذلال الذي لا يمكن أن ترتكبه سلطةٌ مع شعبٍ إلّا إذا نظرت إليه كآخرَ منفصلٍ ذي قيمةٍ أقلّ. الثابت الوحيد خلال سنة الثورة الأولى هو قرار الحراك الشعبيِّ بعدم العودة، وأيضاً قرار أهل الحكم في سوريا بالمضيِّ قُدُماً في معركة البقاء في السلطة. أمّا ما تبقّى فهو

متحرّكٌ. والثابت والمتحرّك ضمن الفضاء السياسيّ السوريّ لم ينالا حقّهما من البحث، ذلك أنّ المنطق الرغبويّ أحال الوعي لاستقصاء المعلن من الخطاب السياسيّ- وما كان معلناً عند المعارضة حتميّة سقوط النظام، رافقه خطاب النظام بنهاية الأزمة!- والتعويل عليه بشكلٍ يفوق ما تتطلّبه حساسيّة المرحلة من بحثٍ وتحليلٍ جادّين، وفي المقابل كانت التضحيات التي قدّمها الشعب السوريُ أكبرَ بكثيرٍ ممّا كان يمكن لأيّ محلّلٍ سياسيٍّ أن يتوقع، إنّها حالةٌ نموذجيّةٌ كي يكتبَ فيها الشعراء قصّة بعث العنقاء من الرماد.

خطّة العمل

1) اسم البحث: سوريا ثورة مستمرّة.
2) الكاتب: يوسف فخر الدين.
3) مقدّمة: مدخلٌ في المشهد السوريّ من باب استمرار الثورة وأهمّ الأخطار التي تواجهها.
4) السلطة وآليّات عملها: قراءة تتوخّى النظر في: العناصر الأولى للإستراتيجيّة، ومستجداتها في الشقّ السياسيّ منها الذي عرف نقلةً مع صدور الدستور، وصولاً إلى أزمتها.
5) المعارضة وآليّات عملها: النظر في فوضى الاستراتيجيّات، المشترَكات، والانقسامات، وسيطرة العفويّة.
6) خاتمة وتوصيات.

مقدّمة

مع دخول الثورة السوريّة عامها الثاني، وفي ظلِّ التصعيد الدمويِّ للسلطة السوريّةِ التي صعَّدت مسارها من الحلِّ الأمنيِّ إلى مرحلة "الحسم العسكريِّ"، يبدو المشهد السوريُّ أشدَّ تعقيداً ممّا أمل المعارضون والموالون على حدٍّ سواء. فعلى المستوى السياسيِّ، تعمل النواة الصلبة للسلطة على إعادة بناء النظام السياسيّ بعد أن أيقنت أنّ النظام القائم لم يستطع القيام بأيٍّ من دوريه الوظيفيَّين: فلا هو منع نشوء الثورة، ولا استطاع إخمادها؛ وهي تقوم بذلك، كما بكلّ ترتيباتها، دون إشراك أيٍّ من أطراف النظام في القرار. والانشقاقات التي عوّلت عليها المعارضة مازالت محدودة، لأسبابٍ تتعلّق باستمرار الاعتقاد في الجيش بقدرة السلطة على تجاوز محنتها، ولتماسك الأجهزة الأمنيّة واستمرار قدرتها على المراقبة، وبطشها الدمويِّ الذي يطال عائلات المنشقّين. وفي المقابل فشلت الأجهزة الأمنيّة والعسكريّة في إنهاء الحراك الشعبيِّ. والظروف التي ساعدت هذه الأجهزة على إيجادها، تحديداً التسلّح، أمّنت لها ما أرادته من تخويفٍ للأقليّات وتماسكٍ داخليٍّ لعناصرها، وتخويفٍ لأطرافٍ إقليميّةٍ ودوليّةٍ من الوقوع في فوضى "الجهاديّين"؛ ولكنّها في الوقت نفسه فقدت شيئا كثيراً من القدرة على ضمان ضبط هذا الوضع، والسيطرة على امتداده بقواها الذاتيّة ضمن الشرطين الدوليِّ والإقليميّ الراهنين. أمّا على المستوى الاجتماعيِّ المتفاعل مع الحالة السياسيّة فنجد أنّه من اللافت للنظر حجم التخندق من قبل الموالاة والمعارضة، وتحديداً الشدّ النفسيّ الذي ينعكس في تفاؤلٍ غير مبرّرٍ بمعطياتٍ عقليّةٍ عن انتصارٍ وشيك، وهو ما لا يمكن تفسيره خارج دائرة حالة الدفاع النفسيِّ في وجه الآخر.

السلطة وآليّات عملها

منذ وصول حافظ الأسد، والد الدكتاتور الحالي في سوريا، إلى السلطة، عمل على بناء شبكة حماية لسلطته الاستبدادية عبر تدعيم مكوّنات اجتماعيّة منها الطائفيّة والعشائريّة، ومن خلال كبح التكوّن الوطنيّ وتذرية الوطن السوريّ إلى حساسيات جهوية ترتبط كلّ منها بسلطته عبر حزب البعث والنقابات الصفراء، والأحزاب التابعة له التي نظمها في "الجبهة الوطنيّة التقدميّة"، وبإشراف من الأجهزة الأمنيّة. ومستفيداً من الانهيار الذي أصاب البرجوازيّة السوريّة، نتيجة التأميم الذي قام به يسار البعث الذي انقلب عليه، دفع الأسد الأب، المسيطر على الاقتصاد السوريّ بشدّة عبر "رأسماليّة الدولة الرعويّة"، لتشكّل برجوازيّة سوريّة مرتبطة به من عناصر قديمة وأخرى جديدة تكونت من بطانته[1] وفي ثمانينات القرن الماضي، وفي مواجهة التمرّد الشعبيّ الذي تعرّض له، قام حافظ الأسد بتضخيم أجهزته الأمنيّة أضعافاً معتمداً على فقراء الطائفة العلويّة، دافعاً مزيداً منهم للارتباط معيشياً بحكمه؛ ووسّع من منافع البرجوازيّة، تحديداً في دمشق وحلب، وجعل تجاوز القانون والتهرّب من الضرائب والاحتكار سبل إثراءٍ سهلةٍ لها. وبعد موته ورث ابنه بشّار شبكة الحماية هذه، لتتأثّر خلال عقدٍ من حكمه بالتغيّرات الدوليّة، وبإهماله لحزب البعث وجبهة الأحزاب التابعة له (اللذين كانا يفقدان كثيراً من تأثيرهما نتيجة تراجع دور الدولة الاقتصاديّ-الاجتماعيّ). ونتيجة تنامٍ غير مسبوق لتزاوج المال مع السلطة، تركّزت الثروة في يد المجموعة الحاكمة، وتعالت السلطة على بقيّة

[1] للمزيد حول نشأة البرجوازيّة السوريّة الجديدة في ظلّ حكم حافظ الأسد يمكن الإطّلاع على www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath: ـ 06 ـ 06 ـ 10 ـ 1.htm، مركز الشرق العربيّ، البورجوازيّة الجديدة في سوريا.

المجتمع وازدرته بشكلٍ سافرٍ؛ وهو ما زاد الفوارق الطبقيّة في المجتمع، ودفع مزيداً من الشرائح الاجتماعيّة إلى الفقر الشديد. وإن كانت قوّة الأجهزة الأمنيّة قد منعت تعبيرات سياسيّة عن الأوضاع الجديدة، إلّا أنّها لم تستطع القضاء على الغضب في القلوب التي خرجت إلى العلن حينما وجدت الأوضاع المناسبة.

منذ الأيّام الأولى للحراك الشعبيّ وجدت السلطة السوريّة نفسها منقطعة عن المجتمع. تعاليها دعّم في ذهنها الإحساس بالغربة والشكّ في مكوّناته، الأمر الذي جعلها تندفع لإشراك قاعدتها الطائفيّة (وأوّلاً لأنّها المكوّن الاجتماعيّ الغالب على أجهزتها الأمنيّة) من خلال خلق ظروفٍ تبعث في جنباتها الفزع. فعمدت إلى تنظيم قاعدتها، مدّعيةً أنّها تستجيب لمطالبها، ونحتت لها الإيديولوجية الملائمة، وبهذا خطت خطواتٍ واسعةً في طريق نقلها إلى مصافّ "الطائفة السياسيّة". وسعت إلى بناء "تحالفٍ طائفيٍّ" تحت عنوان "حماية الأقليّات" في مواجهة خصومها الذين أعملت الذبح فيهم لإجبارهم على اعتبار ما يحصل استهدافاً طائفيّاً، الأمر الذي سهّل العمل على الطائفيّين في صفوف الحراك الشعبيِّ في محاولتهم تعميم تصوّرهم على بقيّته. وفقط إن نجحت السلطة في استكمال ما بدأته بهذا الخصوص يمكن لها نقل عمليّة الصراع من معادلة "شعب . نظام" إلى مأزق الحرب الأهليّة، لتطرح فيه نفسها حامية الدولة إن استطاعت؛ ولكن بكلِّ الأحوال، ومهما تعدّدت سبل تطوّر الصراع، فهي مهتمّةٌ بأن تُقبل ممثّلاً لأطرافٍ اجتماعيّةٍ تهرّباً من المستحقّات المستوجبة على نظامٍ سياسيٍّ يتعرّض لثورةٍ شعبيّةٍ، بعد أن تدفع إلى تعميم حالةٍ من التوجّس من تفجّر صراعٍ واسعٍ في المنطقة[1] وهي وجدت فعلاً دعماً روسيّاً

[1] انظر:

وصينيّاً[1] ، ومشاركةً فاعلةً من إيران وحزب الله، لتقديم الصراع بهذا الشكل. ولكنّها بمقدار ما حقّقت نجاحاتٍ على هذا الصعيد كانت تدفع جموعاً أوسعَ من الأغلبيّة السنيّة باتّجاه الالتحاق بخصومها، ما أبان مكمناً من مكامن ضعفها البنيويّ.

كان بناء، أو إعادة بناء، حامل اجتماعيّ بقلبٍ وإيديولوجيةٍ طائفيّين، هو المحور الرئيس لإستراتيجيّة النواة الصلبة؛ ما تبقّى من الإستراتيجية عرف تعديلاتٍ متفاوتةً خلال عام الانتفاضة الأوّل استندت إلى حركة الأوضاع الدوليّة والإقليميّة والمحليّة وفهم السلطة لها. ويمكن من سلوك السلطة استنتاج أنّها مازالت تناور في محاولةٍ لاستعادة توازنها، وهي لهذه الغاية، وبمساعدةٍ حثيثةٍ من حلفائها، تحاول إجراء تعديلاتٍ على بنية النظام ليصبح أكثر ليونةً للتجاوب مع حاجاتها الجديدة. ومؤخّراً استكملت وضع دستورٍ يتناسب مع تصوّرها لشكل حكمها في الفترة المقبلة، وقد تضمّن عناصر تصوّرها لتسويةٍ تظنّها ممكنةً.

تشكّل نواة الإستراتيجيّة

التعليقات الصحفيّة الأولى على انتفاضة السوريّين بالغت في الادّعاء أنّها قد فاجأت سلطتهم، ربّما هي قد فاجأتها في مكان انطلاقها، وإصرار المشاركين فيها على

Syria as a Battleground for Saudi Arabia and Iran, Stratfor Global Intelligence Reports, August 5, 2011.

[1] انظر:

Daniel Byman, Michael Doran, Kenneth Pollack, and Salman Shaikh' memo , Saving Syria: Assessing Options for Regime Change, SABAN CENTER, MARCH 2012.

الاستمرار رغم القمع المهول الذي واجههم به. ولكنّ كلَّ المؤشّرات تدلُّ على أنّ هناك في مركز السلطة من كان يراقب الموجة الديمقراطيّة في تونس ومصر[1]، وكان يدرك أنّ هناك الكثير من المشتركَات بين أوضاع البلد الذي يَستبدُّ فيه والبلدان التي عمّت الثورة فيها ما يجعل السلطة عرضةً لما اعتبرته "العدوى". ولهذا طرحوا على أنفسهم وحلفائهم السؤال الاستشرافيّ "ماذا نفعل إن امتدّت العدوى إلى سوريا؟"، لضمان الثابت في إستراتيجيّة النظام وهو"بقاء الواقع السوريّ على حاله". نجد أنّ هناك استعداداتٍ رُتّبت على عجلٍ ما بين طرح السؤال ووصول أوّل الأجوبة، نستنتج ذلك من حجم البطش الأوّليّ (الذي قوبلت به محاولات التظاهر والاعتصام دعماً للثورة التونسيّة والمصريّة) والمسارَعة إلى تقديم روايةٍ متكاملةٍ عن "سلفيّين" و"مؤامرة"، وتحميل الخارج المسؤوليّة، والصورة الإعلاميّة المنظّمة[2] التي صنعتها بدايةً فضائيّة العالم(الإيرانيّة) جارّةً وراءها

[1] في حوار مطوّل مع بشّار الأسد، أجرته معه ال ـ "وول ستريت جورنال" في 31 كانون الأوّل (يناير) 2011، أي قبل شهر ونصف من انطلاق موجة الاحتجاجات السوريّة، استبعد أن تمتدّ حركة الاحتجاجات إلى بلده: «إنّنا لسنا تونسيّين ولسنا مصريّين.... سوريا تمتلك ظروفاً صعبة أكثر من أي بلد عربيّ آخر، لكن بالرغم من ذلك، إنّ سورية مستقرة لماذا؟ [يسأل الرئيس بشّار] لأنّه يجب عليك أن تكون قريباً جداً من اعتقادات العالم وأفكارهم. هذا هو لبّ القضيّة». لكن وبالرغم من كلّ الصعوبات التي تمتاز بها سوريا عن مصر فإنّ شعبها بالرغم من ذلك: «[والكلام للرئيس بشّار] الناس لم تخرج إلى ثورة». انظر:

Wall Street Journal, Interview With Syrian President Bashar al ـ Assad,

http://online.wsj.com/article/SB10001424052748703833204576114712441122894.html

[2] وإن بدت هشّةً ومتهافتةً بفضل التقانة التي أتاحها التصوير بالهواتف النقّالة الحديثة، ونقل الناشطون الفيديوهات عبر شبكات التواصل الاجتماعيّ في الإنترنت؛ الأمر الذي سمح مباشرةً

قناتَي الإخباريّة والدنيا "السوريّتين". استعداداتٌ حملت في طيّاتها كلَّ ما هو غريزيٌّ في طبيعة النظام وإيديولوجيته. ومن التدقيق في ردّة الفعل على بوادر الحراك الشعبيّ يمكن لنا أن نستخلص عناصر الخطّة الأوليّة للسلطة، التي تضمّنت عناصر استمرّت بالاتّساع وأُضيفت لها عبر الصراع مستوياتٌ أخرى وهي كما نظنُّ:

1) اتّهام الحراك بأنّه مؤامرةٌ خارجيّةٌ.
2) الردُّ بعنفٍ شديدٍ سعياً لمنع النويّات الأولى للمتظاهرين من الاتّساع.
3) منع المتظاهرين من التجمّع في بؤرةٍ مدينيّةٍ وتنصيب ساحةٍ للحريّة مهما كان الثمن، حتّى لا يصبح هناك أمرٌ واقعٌ يعقّد سبل الخلاص منه يُتيح للمتظاهرين بناء مركزٍ للنموِّ والتلاقي مع الجمهور المتذمّر من الأوضاع في البلد، ويُنتج قيادةً ميدانيّةً كما حصل في تونس ومصر.
4) منع الإعلام (غير الرسميِّ وغير المنحاز للنظام) من الوصول للمتظاهرين والتعريف بهم وبمطالبهم؛ كونه، إن وصل، يعقّد إمكانيّة اتّهامهم بأنّهم سلفيّون، وعصابات وعملاء، ويحدّ بالتالي من قدرة النظام على قمعهم.
5) اعتماد القمع، والمزيد من القمع، للدفاع عن جدار الخوف، وترميم التصدّعات فيه.
6) ضمان التفاف قاعدة النظام الاجتماعيّة. وأشار تركيز السلطة منذ اللحظة الأولى على القطاع الطائفيّ من جمهور النظام، على عدم ثقتهم بالولاء خارج محدّداته الطائفيّة، وأبرز قناعتهم باستحالته دون الشحن الطائفيّ. وهناك الكثير ممّا يبعث على الاعتقاد بشكّهم، في بداية الانتفاضة الشعبيّة، في أن يجدوا أيَّ تضامنٍ

للمتظاهرين بتنصيب إعلامٍ بديل، مستفيدين من تجربة نظرائهم في تونس ومصر التي كانوا يراقبونها بدورهم.

شعبي معهم، نتيجة انكشافهم طوال الزمن السابق كنظام فسادٍ ومحسوبيّةٍ وإفقارٍ لعامّة الناس، بمن فيهم هؤلاء الذين يدّعون اليوم حمايتهم.

7) محاولة نقل الحراك إلى مستوى مطالب معيشيّةٍ ذات طابعٍ أهليٍّ لقطع الطريق على بعده السياسيّ. فعلى الرغم من رفع قانون الطوارئ، في محاولةٍ لإظهار بعض الليونة، إلّا أنّ الاعتقاد الراسخ عند النواة الصلبة للنظام بأنّ أيّ عمليّة إصلاح حقيقيّ يمكن أن تجريها ستفضي إلى تفلّت السلطة من بين أيديها قد أبعدَ من خياراتها "العطاءات السياسيّة"(ظهر ذلك جلياً بتراجع السلطة عن مؤتمر الحوار الذي باشر فيه الشرع)، فمالت إلى محاولة اللقاء بممثّلين تقليديّين عن الأهالي مستبعدةً القوى السياسيّة (ومن ثمّ السياسة) في محاولةٍ لرشوتهم عبر عطاءاتٍ اقتصاديّةٍ. وفي هذا نتبيّن إدراكاً، ولو كان أوّليّاً، لدى نواة السلطة لضرورة ترميم انقطاعٍ حصل بين السلطة والمجتمع.

تطوّر الإستراتيجيّة

على الرغم من المحاولات الأولى للسلطة من أجل ردم الانقطاع بينها وبين المجتمع، عبر اللقاءات المكّوكيّة بالزعامات الأهليّة، فإنّ الفشل كان عنوان المرحلة الأولى كاملةً. فالقيادة في الميدان كانت لجيل الشباب الذين لم يَعْبَؤوا كثيراً في بداية الانتفاضة بالوجهاء وتحرّكهم. لذلك ركّزت آلة القتل جهودها للتخلّص من القيادات الشبابيّة وتحديداً الواعية منها. يمكن الاستشهاد بمدينة داريا الواقعة قرب دمشق، حيث قاد الحراكَ هناك نخبةٌ من الشباب الأكاديميّ صاحب التجربة في العمل المدنيّ والثقافة السلميّة، المستمدّة من فكر المتنوّر الإسلاميِّ المفكّر جودت سعيد. حيث اعتُقلت كلُّ المجموعة القياديّة السلميّة هذه، وتمَّ قتل أبرز ناشطيها "غياث مطر" وانتزاع حنجرته

التي كان ينادي من خلالها في شوارع مدينته بالسلميّة وبحبِّ عناصر الجيش. وهو ما حصل بالطريقة نفسها تقريباً في كلِّ مناطق الحراك، من محافظة درعا جنوباً إلى مدينة كفرنبل شمالاً مروراً بمحافظتَي حمص وحماة، وإلى الغرب في محافظة اللاذقية، وانتقالاً للشرق في مدينة البوكمال ومحافظة دير الزور. وعندما فقدت النواة الصلبة أملها بقرب انتهاء الحراك عبر خنقه، وازدادت مخاوفها من امتداده، صعّدت من إستراتيجيّتها عبر:

1) تطوير عمل الشبّيحة، من خلال تحويلهم إلى ميليشياتٍ مسلّحةٍ على طول البلاد وعرضها. سلّحت لهذه الغاية عناصر حزب العمّال الكردستانيّ[1] وسلّحت القبائل في الشرق التي ترتبط مع رجالات السلطة بعلاقاتٍ وثيقةٍ نتيجة تبادل منافع العمل في التهريب؛ ودفعت الفصائل الفلسطينيّة التابعة لها إلى تشكيل ميليشيا من مروّجي المخدّرات والمجرمين؛ وشكّلت نواة ميليشيا في محافظة السويداء من مهرّبي الآثار وفئاتٍ إجراميّةٍ أخرى؛ بينما كانت عمليّة تشكيل ميلشيات بين أبناء الطائفة العلويّة أسهل، حيث يمكن اعتبار أجهزة الأمن ميليشيا طائفيّة، وكذا الفرقة الرابعة والحرس الجمهوريّ، وهي قادرةٌ على الحياة والاستمرار حتّى لو سقط النظام لتوفّر التلاحم الطائفيّ بين عناصرها، ووفرة السلاح بشكلٍ عامٍّ في مناطق سكن الطائفة بشكلٍ خاصّ، وتوفّر العلاقة

[1] ربما لا ينسى الحديث الذي أدلى به نضال قبلان، السفير السوريّ في تركيا، في حديث مع جريدة حُريّت التركية الذي كان أشبه بتهديد: «بالنسبة لنا، الإخوان المسلمون هم مثل حزب العمال الكردستاني (PKK)لقد هاجموا الجيش. يجب عليكم تفهّم ذلك بنحو جيد» انظر:

Sevil Küçükkoşum, Syria 'offended' by Turkish PM's statement, envoy says, Hurriyet Daily News,

http://www.hurriyetdailynews.com/n.php?n=syria__offended__turkish__leaders__comparison-with-halepche–envoy-says-2011-05-17 .

بين قادتها وكلٍّ من إيران وحزب الله.

2) الاستمرار في إرهاب الطبقة الوسطى المدنيّة، لمنعها من الخروج إلى الشارع، ومن ثمّ حرمان الحراك من قيادته المدنيّة، عبر القتل وإضعاف الرقابة على الجرائم، والتفجيرات المدبّر.
3) فتحُ مساربَ لعمل الجماعات السلفيّة، التي خبِرها النظام وعملت خلال عقدين برعايته، ودفعُها للتسلّح، وإدعاء أنّها جوهر الحراك لإثارة الرعب بين جمهوره الطائفيِ وأوساط الشعب السوريِّ الميّال للاعتدال الدينيِ والسياسيِ.
4) النيل من المعارضة عبر سياسة التمييز بينها، وتشكيل أطرٍ مرتبطة بها (السلطة) تدّعي معارضتها وتكون مهمتها: التشكيك بالمجلس الوطنيّ على وجه الخصوص؛ التكامل مع دمويّة السلطة من خلال إثارة الفزع العامّ من الأثمان التي يستجرّها الحراك ـ حسب زعمهم ـ حين يصرّ على هذا الهدف، والتأكيد على استحالة التغيير الجذريّ؛ بناء خطاب يقول بأنّ لا سلام ولا عقلانيّة إلّا بالحوار مع السلطة، والقبول بتقديماتها السياسيّة. وهؤلاء يعملون فعلياً بديلاً عن عمل "الجبهة الوطنيّة التقدميّة" التابعة للنظام المنهار التي أثبتت عجزها، ويشكّلون جزءاً من النظام الذي تعمل السلطة على بناءه[1] .
5) محاصرة الحراك في البلدات الريفيّة ومحاولة خنقها، وإيصالها إلى قناعة أنّ الحلَّ الوحيد أمام دمويّته هو التسلّح لحماية الذات.
6) التهديد بأن تقعَ الأسلحة الكيميائيّة التي يمتلكها الجيش في نطاق الفوضى.
7) تقديم حلٍّ سياسيٍّ تحت سقف النظام، ومحاولة إعادة بناء آليّات تكيّفٍ

[1] مثال لهذه الأطر من المعارضة المزيَّفة هناك "جبهة التحرير والتغيير"، التي يقف على رأسها الدكتور قدري جميل البرجوازيّ الذي شكّل لجنة "وحدة الشيوعيّين"، وكان من اللجنة التي وضعت الدستور الجديد الذي جمع السلطات كلّها بيد رئيس الجمهوريّة ما جعله أقرب لسلطان.

مجتمعيّةٍ وسياسيّةٍ.

الحلُّ السياسيُّ من موقع النظام: قوننة الحكم السلطانيّ

بعد أن شرّع الدستور السوريُّ الجديد الواقع الراهن للرئيس مركزاً أوحد للسلطة، أُشيع مرّةً أخرى ما سبق وقيل عن تفويض السلطة السوريّة للروس مهمّة عرض تشكيل حكومةٍ على أطرافٍ من المعارضة. سُرّبت مثل هذا المعلومات من قبل عدّة مرّاتٍ، في إحداها كان المرشّحُ هو هيثم منّاع رجل هيئة التنسيق الوطنيّة الإشكاليّ وغير المحبّب من قبل الحراك الشعبيّ (حسب لافتات رفعت ضدّه اتّهمها الرجل لاحقاً بأنّها مأجورةٌ) وفي رواياتٍ أخرى تمَّ تداول اسم قدري جميل، الرأسماليّ من أصولٍ كرديّةٍ الذي يقف على رأس لجنةٍ لتوحيد الشيوعيين!..

ويبرّرُ تغيير الدستور في هذه الفترة المضطربة، وتحت النار بالمعنى الحرفيِّ للكلمة، التفكير إن كان هناك مناورةٌ محتملةٌ من قبل النظام لتجاوز تصلّبه الذي أدّى لاجتماع قرار التخلّص منه داخليّاً وخارجيّاً للمرّة الأولى منذ الانقلاب الذي أتى بالأسد الأب للحكم. مشكلة النظام، التي يدركها ولابدَّ بعد ما يقارب السنة من انتفاضة تتّسع بدل أن "تخلص" (حسب ما ردّد إعلامه، وركّزت أجهزته القمعيّة كلَّ جهدها ليحصل) كانت في تصلّبه الداخليِّ والخارجيّ، وافتقاده قدرة تكييف قطاعاتٍ من الشعب السوريِّ معه (بعد أن كانت خلال فترة نشأته إحدى مميّزاته التي قيل فيها ما يشبه الشعر).

أن تقوم السلطة السوريّة بتغيير المادّة الثامنة من الدستور، وهو أحد المطالب

الرئيسيّة للانتفاضة الشعبيّة، وتعمد إلى تشريع سلطةٍ غير محدودةٍ للرئيس تتيح له السيطرة على الحكومة وإن كان على رأسها معارضٌ، وتضمن سيطرته على مجلس الشعب وإن حوى معارضين، دون إجراء أيّ حوارٍ (علنيٍّ على الأقلّ) مع المعارضة - يدفع للتفكير إن كانت توضّب عرضاً يمكن لها تقديمه لأطرافٍ من معارضةٍ لم يعد بالإمكان تجاوز وجودها، بل لعلّها تظنُّ أنّ هذه الأطراف يمكن أن تكون جزءاً من مخرَجها بعد أن ضمنت وقوف كلٍّ من الصين وروسيا معها بهذه الجديّة وتخوّف إسرائيل من إمكانيّة التغيير الراهنة. بل إنّ هذا السلوك يبعث على الاعتقاد بأنّ السلطة قرّرت الانقلاب على النظام الذي ورثته، وبناء آخر جديد يضمن ديمومة سطوتها.

الإستراتيجيّة كما تظهر بآخر تطوّراتها تنقسم إلى شِقّين (بعد أن كانت تنحصر في الحلِّ الأمنيِّ): شِقٍّ أمنيٍّ، وصل لدكِّ المدن والبلدات بالمدفعيّة، يعتمد على التخوّفات الدوليّة والإقليميّة من فوضى اجتهدت السلطة في توفير عناصرها؛ وشقٍّ سياسيٍّ، يتمحور حول جمع كلِّ سلطات الدولة في يد رئيسٍ يشارك الأجهزة الأمنيّة صلاحيّاته، وتمدّه بأسباب السيطرة الكافية لاستمراره، ممّا يجعله قادراً على تحمّل معارضة تلتزم الخطوط الحمر التي يحدّدها، فيسمح لها بالمشاركة في الانتخابات والحكومة ويضع على صدرها وسامَ الوطنيّة التي يحتكرها.

الإجابة عن إمكانيّة نجاح مثل هذه التسوية يمكن أن تحتوي بعض التسرّع إن ظننّا أنّها تقف عند شخص الرئيس (الذي لا بدَّ أنّ نواة السلطة مازالت متمسّكة به، وتربط باستمراره، حتّى اللحظة، معنى النصر أو الهزيمة)؛ فالعناد عند هذا الشرط من قبل السلطة يمكن أن يتراجع إن وجدت أنّ رحيله سيكون مشابهاً لرحيل الرئيس اليمنيِّ علي عبد الله صالح، رحيلٌ يشبه البقاء بكلِّ المعايير. أو إن وجدت أنّها التضحية التي لا

مفرَّ منها للاستمرار في الحكم. مع العلم أنّ ذلك لن يكون إلّا في إطار تسويةٍ مع الدول الغربيّة الكبرى غير الراغبة حتّى اللحظة بالتدخّل العسكريِّ، والمتخوّفة من أن يؤدّي دعم المعارضة بالسلاح إلى تقوية قوى الإسلام الجهاديّ ومنه القاعدة نفسها، ومن السعة التي قد يصلها صراعٌ يدفع ليكونَ طائفيّاً، ولكن المصرّة في الوقتِ نفسه على تراجع العلاقة بين سوريا وإيران، إن لم يكن هناك إمكانيّةٌ لفكّها فوراً، وعلى حصول تغييرات جوهريّة في النظام السوريّ.

مأزق إستراتيجيّة السلطة

لم يكن التعنّت الذي أظهرته السلطة ناتجاً عن غياب من يدرك من قادتها أهميّة التعامل مع التغيّرات التي تضرب المنطقة، كما فعلت المملكة المغربيّة مثلاً ومازالت تحقّق النجاح، ولكنّها البنية التي تصلّبت خلال العقد الأخير نتيجة: غياب مؤسّسها وبراغماتيّته وقدرته على الانعطاف السريع حين الحاجة دون مراعاة أحدٍ في نظامه؛ الابتعاد الزمنيّ بين مرحلة التأسيس التي أتت، رغم كلِّ ما يمكن أن يُقالَ عن عيوبها، استجابةً لمواجهة تصلّبين اعتريا الحكم قبلها وهما التصلّب الداخليّ والخارجيّ، العيب الذي عاد النظام ووقع فيه؛ التقدير المبالغ فيه للقوة العارية على أنّها الحلُّ لأيِّ مشكلةٍ يمكن الوقوع بها، وتراجع سبل التسويات حتّى من باب توزيع المنافع؛ التناقض بين مركبات الحياة السياسيّة والاقتصاديّة التي تقودها، التناقض بين محاولة السير في ليبراليّةٍ اقتصاديّةٍ مع الإصرار على الانغلاقِ على الداخل، وهو ما عبّر عن سعيٍ مستحيل، استناداً إلى قدرات البلد، للانفتاح مواربةً على السوق العالميّة في محاولةٍ لمنع الديموقراطيّة والاستئثار بمنافع الانفتاح من قِبَلِ عصبةٍ مزجت بين الاستبداد السياسيِّ والثروة؛ وفي

نفس الوقت منع المجتمع من إنتاج آليّات دفاعٍ عن النفس، وأخرى للتكيّف. ويدرك النظام أنّه عاجزٌ عن تجاوز هذه التناقضات لأنّها أُسسُ حكمه وضامنُ استمراره، ومن عجزه تنتج الاستحالة السياسيّة للخروج من أزمته التي ما هي إلّا نتاج تلاقي إرادة الخارج مع الداخل على إسقاطه.

في الواقع العمليّ الذي تظهر فيه الاستحالة سابقة الذكر، تصبح إستراتيجيّةٌ تعتمد على إغلاق قدرة الخارج على التدخّل عبر رشوة بعضه وتخويف البقيّة من انتشارٍ واسعٍ للفوضى، وعلى سحق الحراك، وإجراء عمليّةٍ سياسيّةٍ محدودةٍ بالمشاركين فيها والمستفيدين منها بعد جعل الرئيس ملكاً مطلق الصلاحيات، هي أفضل مدخلٍ للفوضى وليس للنصر. ونجد ذلك في:

- داخليّاً، حتّى اللحظة لا يوجد ما يؤشّر بأنّه يمكن لأحدٍ، خارج دائرة المعارضة التي صنعتها السلطة، أن يقبل الدخول في لعبتها السياسيّة الجديدة أقلّه قبل أن تستكمل سحق الحراك الشعبيِّ. بعدها ربّما يمكن للقوى المنضوية في هيئة التنسيق أن تستمرَّ بلعبة العقلانيّة وتدّعي بأنّ هناك منجزاتٍ لانتفاضةٍ مهزومةٍ وتدخّلاً في اللعبة السياسيّة. وفي هذا الاشتراط يكمن مأزق إستراتيجيّة النظام في غياب أيِّ مؤشّرٍ يدلُّ على أنّ العنف يمكن أن يقضي على حراكٍ يكتسب تجدّده من حيويّةٍ شعبيّةٍ تأخذ أشكالاً جديدةً كلّما ضُربت بعنفٍ، كردّة فعلٍ على العنف، ولقناعة المشاركين أن انتهاءَ حراكهم يعني أربعين عاماً أخرى من الذلِّ. لذا هناك معادلةٌ مستحيلةُ الحلِّ من موقع السلطة، بين فعلٍ يجعل من ردّة الفعل القمعيّة مصدر قوّةٍ لاستمراره، وبين عمليّةً سياسيّةً ما يقدّمه النظام منها يتطلّب لنجاحه قمع الفعل الشعبيّ أولاً.

- داخلياً وخارجياً، تؤدّي إستراتيجيّة السلطة لتحويل الحراك السلميّ إلى أزمةٍ - تحديدا عبر تشكيل الميليشيا، واعتماد العنف، والدفع إلى مشارف الحرب الأهليّة، والتخويف من اتّساع عنفٍ طائفيٍّ في عموم المنطقة[1] إلى خلق ظروف حربٍ أهليّةٍ لا يعود بعدها للتهديد بها من معنى، ويخسر أهل الحكم نتيجتها، بشكلٍ متواصل، شيئاً من أحاديّة سلطتهم، ليس فقط لمصلحة خصومهم ولكن أيضاً لمصلحة ما خُلق من ميليشيا ولأجهزتهم نفسها التي ستميل في سياق تصاعد ظروف الحرب الأهليّة إلى مساحةٍ أكبر من الاستقلاليّة.

- أدّى اندفاع السلطة لاستثارةٍ عصبيّةٍ طائفيّةٍ للعلويّين إلى تنامي عصبيّةٍ سنيّةٍ مواجهة، لم يكن ليستطيع الطائفيّون من بين خصومها النجاح في تحقيقها في مجتمعٍ تميل الأغلبيّة السنيّة فيه إلى الإيديولوجية القوميّة، وتفضّل أغلبيّة البرجوازيين بين صفوفها وطنيّةً سوريّةً ليّنةً. وزادت دمويّة السلطة من هلع قاعدتها الطائفيّة، حين استخدمتها في عنفها الدموي بشكل سافرٍ[2]؛ فمن طبيعة الاجتماع البشريّ أن تهلع الأقليّات من عنفها الخاص حين توجّهه لأغلبيّةٍ، وإن كانت الأخيرة غير مسلّحةٍ بعد، أو قليلة التسليح، فهذا لن ينقصها وسائل الردّ، إن اقتنعت بأنّها مستهدفةٌ كطائفة،

---

[1] انظر:

Syria crisis fuels sectarianism in Arab region,

http://www.alarab.co.uk/english/display.asp?fname=\2012\04\04

07\zalsoz\911.htm&dismode=x&ts=7-4-2012%2013:24:13

[2] حول ما يقال عن هلع العلويّين وبعض الأقليّات الأخرى يمكن الإطلاع على:

Sectarianism in the 2011–2012 Syrian uprising,

ttp://en.wikipedia.org/wiki/Sectarianism_in_the_2011%E2%80%932012_Syrian_uprising

بالتحديد في عالمٍ أصبح أكثر انفتاحاً ويميل للتغيير في سوريا. من جانبٍ آخر أدّى الاندفاع لضمان الحامل الطائفيِّ إلى تضييع الدرع القوميّ الذي كان النظام يتحامى فيه حين أظهرت طائفيّة السلطة زيفه[1].

- على الرغم من الحديث عن خطر التدخّل الخارجيّ، إلّا أنّ ما حصل تعدّى التدخّل إلى انفتاحٍ كاملٍ للداخل على الخارج. وهو ما نبّه له معارضون سوريّون من أبرزهم ميشيل كيلو، الذي أكّد مراراً أن رفض النظام السوريّ التسوية سيؤدّي إلى مستجدّاتٍ تضعف دور كلٍّ من النظام والمعارضة في تقرير مستقبل البلد. صحيح أنّ إصرار السلطة على الحلِّ الأمنيِّ المتصاعد ناتجٌ عن طبيعتها ومن ذهنيّتها، لكنّ التطمينات الأمريكيّة الأوربيّة المتكرّرة (وأحياناً دون مبرّرٍ واضحٍ) للنظام بأنّها لن تتدخّلَ عسكريّاً شجّعته على التورّط أكثر. نعتقد أنّ السلطة في سوريا تفعل ما هو متوقَّع منها في الدوائر السياسيّة الغربيّة، وتدفعنا قناعتنا بأنّ إسقاط النظام كاملاً بإيديولوجيته (هي واقعٌ فعليٌّ بغضِّ النظر عن كون نواة السلطة تزدريها) وجيشه ومؤسّساته هو غاية سياسيّة للدول الغربيّة الكبرى. ومراقبة كيف تسقط الشرعيّة الشعبيّة لهذه المؤسّسات نتيجة مشاركتها في قتل السوريّين، تدفعنا إلى الاعتقاد بأنّ السلطة الحاكمة في سوريا تفعل ما

[1] لقد كان النظام على طول خطّه السياسيّ تحت مثل هذه العناوين «الدرع القوميّ» وما شابه، يمنع على الشعب السوريّ الحديث بالطائفيّة؛ حتّى وصل به الأمر في فترة من الزمن أن يمنع ترجمة "church" إلى كنيسة، خشية الحساسيّة وأن لا يؤثّر ذلك الشعور القوميّ والوطنيّ لأفراد الشعب. فبدلاً من ذلك، كان يوصي بترجمة الكنيسة إلى "مكان العبادة ." place of worship انظر:

Robin Yassin - Kassab, On the perils of sectarianism in Syria,

http://ceasefiremagazine.co.uk/robin-yassin-kassab-on-the-perils-of-sectarianism-in-syria/

تريده منها الدول الغربيّة، حينما تفعل ما هو متوقّعٌ منها. وبما أنّ النواة الصلبة لا تبدي أيَّة نوايا جديّةٍ لإجراء إصلاحاتٍ ديموقراطية، تعلم بأنّها هي الخاسر الأساسيّ منها، وبما أنّ الجيش السوريَّ لا يمتلك أيَّة استقلاليّةٍ عن هذه النواة تسمح له بالانفصال عنها ليضغط عليها للتنحّي، أو لإسقاطها لمصلحة فتح الحياة السياسيّة الداخلية ـ فإنّ المرجّح هو أن تستمرَّ نواة السلطة في فعل ما هو متوقَّعٌ منها؛ وهو بالضبط استنفاذ شرعيّة النظام ومقوّمات قوته حتّى النهاية. وهو ما لن تتدخّلَ الدول الغربيّة لوقفه بالتأكيد، بل ستترك الوقت الكافي للسلطة لفعله، بل لعلّها تتدخّل إن وجدت أنّ الإرادة الواعية للسلطة أدركت منزلقها، وسعت لإيجاد مخارجَ فعليّةٍ ذات طابع وطنيّ ديموقراطيّ، وهذا ما لا يوجد أيّ مؤشرات لإمكانية تحقّقه. وفي هذه الصورة يصبح الدور الروسيّ مطلوباً غربيّاً لسببٍ مضافٍ عن تبرير عدم الجديّة في خطواتٍ عمليّةٍ لوقف الأزمة السوريّة، ألا وهو إعطاء التطمينات الكافية للسلطة السوريّة للغرق في المستنقع بنشاطٍ أكبر.

لمحة عن المعارضة السوريّة قبل الثورة

منذ عام 2005 وهناك محاولاتٌ في سوريا لخلق فضاءٍ للمعارضة[1]، بعد أن كانت

---

[1] يمكن الإطلاع على شكل الجغرافية السياسيّة للمعارضة السوريّة، وذلك من خلال ما قدّمه معهد واشنطن في آب (أغسطس) 2011 انظر:

«Working Model Of The Syrian Opposition» The Washington Institute for Near East Policy, August 2011.

كما يمكن الاطلاع على التقرير المفصّل الذي أصدره :

Michael Weiss and Hannah Stuart : « The Syrian opposition: Political analysis with original testimony from key figures » "Henry Jackson Society, 2011 ".

آخر الحملات الأمنيّة في التسعينات من القرن الماضي قد أنهت آخر جيوبها، ودفعت ما تبقّى منها إلى تجميد وضعه والاكتفاء بحدود العلاقات الفرديّة. للدقّة، أدّى الإفراج عن المعتقلين السياسيّين في نهاية حكم الأسد الأب، وبداية حكم ابنه، إلى ظهور محاولات إعادة بناء الأحزاب التي كانوا منضوين فيها، ولكن دون أملٍ واضحٍ بأن يستطيعوا انتزاع فضاءٍ سياسيٍّ ليعملوا فيه. فقط مع ربيع دمشق، حين قامت نخبةٌ من المعارضين بكسر حاجز الصمت في مملكته، وأنشأوا منتدياتٍ ليلتقوا ويتحاوروا ويتفاعلوا مع جيل الشباب، وبدا أنّ فضاءً سياسيّاً قد ينشأ. وعلى الرغم من المنع والتنكيل، وحملات الاعتقال في صفوف هذه النخبة، إلا أنها أصدرت "إعلان دمشق"[1] وقامت بتشكيل بنيةٍ سياسيّةٍ معارضةٍ بالاسم نفسه... وإذا كان جور أهل الحكم في سوريا وفسادهم وإغلاقهم الحياة السياسيّة، حتّى على قطاعاتٍ متزايدةٍ من النظام نفسه، قد وحّد رغبةَ معارضته في التخلّص منه، إلّا أنّها رغبةٌ أوّليّةٌ غير حاسمةٍ عند أوساطٍ منها. وبعض المتردّدين يعزون ذلك لقناعتهم بأنّ النظام قويٌّ مكينٌ، وأنه فاسدٌ أزعرٌ لا تردّه أخلاقٌ وطنيّةٌ لا يمتلكها عن فعل أيِّ شيءٍ، ويستنتجون أنّه لا يمكن الخلاص منه، وأنّ محاولة فعل ذلك ستدخل البلد في أتون حربٍ أهليّةٍ مستعرةٍ قد تودي لامتحان الانقسام. كما أنّ هناك من المعارضة من يشارك النظام في إيديولوجيته. وإذا كنّا نترك موضوع البحث في إيديولوجية المعارضة وحواملها الاجتماعيّة (من طبقيّةٍ وطائفيّةٍ وخلافه) إلى بحثٍ آخرَ مختصٍّ، إلّا أنّ التنبيه لها أمرٌ له أهميّته لاستحالة تفسير بعض المواقف دون فعل ذلك.

[1] المركز السوريّ لبحوث السياسات.

إستراتيجيّات المعارضات

منذ انطلاق الثورة السوريّة لم يكن للمعارضة إستراتيجيّةٌ واحدةٌ. الاشتراك لفظيّاً بين الأطراف الرئيسة منها على الهدف النهائيّ "إسقاط النظام" أتى تحت ضغط الحراك الشعبيّ، ودون كثيرٍ من الاقتناع لدى أطراف من المعارضة، ومنها هيئة التنسيق الوطنيّة التي فضّلت أن ترفع شعار "التغيير الديمقراطيّ" لإبقاء أفقٍ سياسيّ لإجراء تسويةٍ مع النظام، وإن ادّعت لاحقاً أن تغيير النظام متضمّنٌ في شعارها الذي لا يتوقف عند إسقاطه ولكنّه يحدّد البديل. والتمييز بين معارضات ثلاث أصبح واضحاً للعيان: واحدة صنيعة النظام (مثل معارضة قدري جميل)؛ وأخرى هي هيئة التنسيق التي تتوافق مع النظام على الكثير من الإيديولوجية التي يعلنها وتنافسه على أحقّيّتها، وتسعى لأن ترث موقعه وعلاقاته إن سقط، أو تشارك في إعادة بناء النظام إن لم يفعل؛ وثالثة تنطلق من عداءٍ كاملٍ مع النظام على كلّ الصعد، إنْ بـ الإيديولوجية أو بالنظرة للعالم، بالإضافة لتناقض تحالفات كلّ منهما، وهي لا ترى من سبيلٍ إلّا إسقاطه لبناء سوريا الجديدة، وهذه هي المنضوية في المجلس الوطنيّ. وثبت خلال عامٍ من الثورة، أنّ أيّة محاولةٍ لتجميع نقاطٍ مشتركةٍ بين كلّ هذه المعارضات ضربٌ من المحال، تحديداً إن لم يصبح النظام على شفا الهاوية، عندها يمكن تصوّر وضع نقاط برنامجيّة بين هذه الأطراف، وتحت ضغط القوى العظمى الدوليّة التي ستهتم بأن يكون هناك فترةٌ انتقاليّةٌ سلميّةٌ. وتبيّن، بدلالة خطاب أطراف "المعارضة"، أنّ العداء ما بينها يصل في الكثير من الأحيان للتصاعد فوق عداء كلٍّ منها للنظام أو يساويه. ولن يخفي النداء ببناء دولةٍ مدنيّةٍ ديمقراطيّةٍ من قبل أطراف المعارضة، الخلاف بينهم حول بقاء النظام أو سقوطه، ليس فقط لأنّ "الجبهة الشعبيّة للتغيير والتحرير" معارضةٌ زائفةٌ بناها أفرادٌ من النظام وبالتعاون مع الأجهزة

الأمنيّة، ولأنّ "تيّار بناء الدولة" مستوعبٌ من قبل النظام، ولكن، وبشكلٍ رئيس، لأنّ هيئة التنسيق الوطنيّة تنوس بين إجراء تسويةٍ تتمناها مع السلطة وخيبة أملها من الوصول لهذا الهدف التي تجعلها تُبقي لها رابطاً بمطلب الحراك الشعبيّ بإسقاطه، بينما يتمسّك المجلس الوطنيُّ بإسقاط النظام كهدفٍ وحيدٍ له. ولهذا، ولكون المجلس والهيئة هما طرفا المعارضة فعلاً، ولو اعتبرنا البقيّة معارضةً فدورهم سيبقى محصوراً بالاستقطاب لأحد الطرفين الأساسيّين (أو النظام) فسيكون الأكثر إفادةً محاولة فهم إستراتيجيّة هذين الطرفين إن وجدت.

لمحة عن المجلس الوطني:

المجلس الوطنيّ السوريّ هو جماعة سياسيّة سوريّة تضمّ أغلب أطياف المعارضة منها: الإخوان المسلمون وإعلان دمشق والمؤتمر السوريّ للتغيير ومستقلّين، أُعلن عن تشكيله في 2 أكتوبر 2011 في إسطنبول[1].

تكوّن المجلس الوطنيّ السوريّ لحظة إعلان تشكّله من 310 أعضاء بالتوافق بين مجموعات المعارضة المختلفة[2].

- الحراك الثوريّ.
- كتلة المستقلّون الليبراليّون.

[1] يمكن الاستزادة وذلك من خلال الإطلاع على التقرير الرائد الذي أصدره معهد واشنطن منذ عدّة سنوات حول المعارضة السوريّة:

Seth Wikas, Battling the Lion of Damascus, Washington Institute for Near East Policy, 2007.

[2] http: //ar.syriancouncil.org/mission ـ statement.html..

- إعلان دمشق.
- المنظّمة الآثورية.
- الأخوان المسلمون وحلفاؤهم.
- ربيع دمشق.
- الكتلة الوطنيّة الكرديّة.
- الكتلة الوطنيّة.
- شخصيّات وطنيّة.

يمكن القول أنّ المجلس الوطنيُّ ينطلق من الضديّة مع النظام، نتج ذلك من طبيعة تشكيلته التي حوت طرفين رئيسيّين:

1) الإخوان المسلمون، الذين لم ينضووا في يومٍ من الأيّام في كنف النظام ولم يتعرّضوا لمحنة مشاركته في نقاطٍ من إيديولوجيته، كما حدث مع غيرهم ممّن ولد في حاضنةٍ إيديولوجيّةٍ (قوميّة، يساريّة) اجتماعيّة (برجوازيّة صغيرة من منشأ ريفيٍّ غالباً) جمعته مع حزب البعث. وامتاز الإخوان بأنّهم خالفوا، إلى درجة التناقض، حزب البعث في كلِّ خياراته السياسيّة والاقتصاديّة والفكريّة.

2) تحالفٌ من الليبراليّين وفي القلب منهم حزب الشعب، والأخير بقي متماسكاً بعدائه لسلطة حافظ الأسد منذ انقلاب الأخير واستلامه السلطة، في عام 1970، ولم يغيّر من موقف الحزب التعديلات في إيديولوجيته، بالعكس من ذلك يمكن اعتبار الصراع مع سلطة الأسد أحد الأسباب الرئيسة للتغيّرات الفكريّة التي طرأت عليه. ومن بين القوى السياسيّة السوريّة نجد الكثير من العناصر الوطنيّة السوريّة، بتعقيداتها، متبلورةً بشكلٍ واضحٍ في حزب الشعب.

* إستراتيجيّة المجلس الوطني

يشبه المجلس الوطنيّ[1] الحراك الشعبيّ في مكوّناته الاجتماعيّة والإيديولوجيّة، ولكنّ الأكثر أهميّةً أنّهما يشتركان في استنتاجاتهما عن النظام واستحالة التلاقي معه في منطقةٍ وسطى. وحتّى اليوم يبرّر هذا التشارك سبب اعتماد الحراك للمجلس على الرغم من إخفاقاته، والقصور الذي اعترى عمله، وغياب برنامج العمل لديه، حتّى بحدود العلاقات الدوليّة التي عوّل الحراك الشعبيّ عليه للعمل عليها. انطلق المجلس ممّا بدا له مسلّمات، أو هكذا أوحى لجمهوره، وجعلها إستراتيجيّته ومنها: سقوط النظام حتميّ، لأنّ الدول الغربيّة والإقليميّة المعادية للنظام ستقوم بما يلزم لسحب الشرعيّة الدوليّة منه وضرب حصارٍ دوليٍّ عليه. ولأنّ الدول الغربيّة ستجد نفسها في محطةٍ من الصراع في سوريا معنيّةً بالتدخّل المباشر لإسقاط الأسد. فجعلت من هذين الهدفين إستراتيجيّةً أوليّةً لها بالإضافة لطرح نفسها بديلاً عن النظام وضامناً للفترة الانتقالية بعده. من هذا نستنتج أنّ المجلس الوطنيَّ جعل ركيزة إستراتيجيّته هي أن يكون المعبّر عن الانفتاح بين الداخل والخارج، لذلك استبطن مؤسّسوه شرطاً مازال مقياساً لتحالفاتهم وهو أن يكون ليّناً بما يكفي مع التطوّرات دون خطوطٍ حمر جديّةٍ، تعطّل الانتقال لأيِّ احتمالٍ إن كان

---

1 http://ar.syriancouncil.org/mission ـ statement.html..

أهداف المجلس الوطنيّ:

أولاً: تأمين الدعم السياسيّ للثورة السوريّة.

ثانياً: وحدة الصفّ الوطنيّ في مرحلة التغيير.

ثالثاً: ضمان عدم حدوث فراغ سياسيّ.

رابعاً: بلورة خارطة الطريق للتغيير الديمقراطيّ في سوريا.

خامساً: إيصال صوت الثورة السوريّة ومطالبها إلى المجتمع الدوليّ.

عسكريّاً أو سياسيّاً. وفقط عنف النظام المهول وطائفيّته هما من جعل مبرّراً لهكذا طرحٍ عند شعبٍ كان حتّى وقتٍ قريبٍ متطرّفاً في اعتداده باستقلاليّته.

* لمحة عن هيئة التنسيق الوطنيّة

هيئة التنسيق الوطنيّة لقوى التغيير الديمقراطيّ أو كما تعرف اختصاراً "هيئة التنسيق الوطنيّة" جماعة سوريّة معارضة تتألّف من عدّة أحزاب سياسيّة، وشخصيّات معارضة مستقلّة، من داخل سورية وخارجها. تأسّست الهيئة عقب اجتماع ممثّلي بعض الأحزاب السياسيّة السوريّة، وبعض الشخصيّات المعارضة المستقلّة في بلدة "حلبون" التابعة لمحافظة ريف دمشق في 6 تشرين الأول/نوفمبر عام 2011[1].

---

[1] أصدر المجلس بيانه الأوّل في الثاني من تشرين الأوّل (أكتوبر) 2011 اعتبر فيه نفسه أنّه: "العنوان الرئيس للثورة السوريّة ويمثّلها في الداخل والخارج". ثم ألحق المجلس هذا البيان بـ"المشروع السياسيّ" :

يشكّل المجلس مؤسّسة سياسيّة اعتباريّة تمثّل معظم القوى السياسيّة السوريّة المعارضة للنظام وقوى الحراك الثوريّ، ويعمل كمظلّة وطنيّة عامّة مؤقّتة تعبّر عن إرادة الشعب في الثورة والتغيير. يهدف المجلس إلى بناء دولة ديمقراطيّة مدنيّة تعدّدية وذلك عن طريق:

* إسقاط النظام القائم بكل رموزه.
* الحفاظ على الثورة السلميّة الشعبيّة وحمايتها وتطويرها مع دعم الجيش السوريّ الحرّ.
* توحيد جهود الحراك الثوريّ والمعارضة السياسيّة.
* كسب الرأي العام العربيّ والدوليّ على المستويين الشعبيّ والرسميّ.
* تركيز الجهد على دعم الثورة السلمية واستمرارها وتصعيدها باتجاه العصيان المدني.
* العمل على تعبئة المجتمعين العربيّ والدوليّ لتعزيز الضغط على النظام بشتّى أنواعه.
* تنويع وسائل الحراك الثوريّ من التظاهرات إلى الإضرابات وصولاً إلى العصيان المدنيّ.

تتألّف هيئة التنسيق من عدّة أحزاب يساريّة سوريّة، بما في ذلك الأحزاب الكرديّة الرئيسيّة الثلاثة:

- حزب الإتحاد السرياني.
- حزب الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ الديمقراطيّ.
- حزب العمل الشيوعيّ السوريّ.
- حزب البعث الديموقراطيّ العربيّ الاشتراكيّ.
- تجمّع اليسار الماركسيّ.
- حركة معاً من أجل سوريا حرّة ديمقراطيّة.
- الحزب اليساريّ الكرديّ في سوريا.
- حزب الاتحاد الديمقراطيّ.

---

* العمل على تأمين الحماية الدوليّة للمدنيّين ودعم آليّات عربيّة ودوليّة مشتركة لتحقيقها وتأمين تنفيذها من خلال المؤسّسات الأمميّة في أسرع وقت.
* التواصل مع التشكيلات المشاركة في الثورة كافّة وتعبئة الحراك الشعبيّ، وضمها إلى إطار المجلس بكلّ الأشكال الممكنة.
* تعزيز التواصل وتشجيع المبادرات ونشاط الفئات المهنيّة ورجال الأعمال والمثقّفين وغيرهم.
* الحفاظ على الإيجابيّة والمرونة مع كافة القوى السياسيّة المعارضة الموجودة خارج المجلس، والعمل على ضمّها إليه في حال موافقتها على بيان تأسيسه ووثائقه، أو تنسيق الجهود معها في الحدّ الأدنى، ووضع الآليّات اللازمة لذلك.
* إيلاء مسألة المكوّنات المجتمعيّة الاهتمام الذي تستحقه، من خلال طمأنتها بالبرامج والفكر والسياسة، وتكثيف التواصل مع شخصيّاتها وهيئاتها، مع التأكيد في الوقت نفسه على فكرة أنّ مشاركتها في عمليّة التغيير هي أفضل ضمان.
* السعي لدى الدول العربيّة والأجنبيّة للاعتراف بالمجلس الوطنيّ السوريّ.

- الحزب الديموقراطيّ الكرديّ في سوريا.
- الحزب الديموقراطي الكردي السوري
- حركة الاشتراكيين العرب.

تتمحور استراتيجيّة هيئة التنسيق الوطنيّة لقوى التغيير الديمقراطيّ حول معارضتها الشديدة لأي شكل من أشكال التدخّل الخارجيّ، والتأكيد على سلميّة الثورة، والتغيير الديمقراطيّ، مع إصرار على "الوحدة الوطنيّة".

وقد قدّم المؤسّسون برنامجهم السياسيّ بشكل توصيات، تمّ إلقاؤها في المؤتمر العامّ (المجلس الوطنيّ الموسّع) لهيئة التنسيق الوطنيّة على أنّها نتائج لنقاشات المؤتمرين[1].

* إستراتيجيّة هيئة التنسيق الوطنيّة لقوى التغيير الديمقراطيّة

قامت إستراتيجيّة هيئة التنسيق على التضاد مع استراتيجيّة المجلس الوطنيّ، ذلك أنّ الهيئة قامت على الشكّ بقدرة الحراك على إسقاط النظام من جهة، والخوف من احتمال تدخّل خارجيّ من جهة أخرى، والخوف من العسكرة والطائفيّة من جهة ثالثة. وقد تجلّى هذا في لاءاتها وفي عدم تبنّيها لمقولة إسقاط النظام حتّى مرحلة متأخّرة مقارنة بالحراك والمجلس الوطنيّ. فمنذ بداية تشكيلها، قامت هيئة التنسيق على لاءات ثلاث: "لا للتدخّل الأجنبيّ، لا للعنف، لا للطائفيّة"، حتّى بدت وكأنّها ردٌّ على هواجس سياسيّة أكثر مما هي تشكّل معارض يسعى للاندماج بالحراك الشعبيّ المتصاعد؛ وقد ساعد على إشاعة هذا الاعتقاد إغفال الهيئة لشعار"إسقاط النظام" في مرحلة تأسيسها.

---

[1] انظر http://www.ncsyria.com ..

إلّا أنّ تطوّر الأحداث في سوريا كشف عن غياب تأثير الهيئة في مجريات الأحداث، وانعدام سبل تأثيرها حتّى ضمن حدود هواجسها، وتناقض بين أقنومها الإيديولوجيّ (السيادة والوحدة الوطنيّتين) وبين انفتاحها بدورها على أطراف خارجيّة (إيران والصين وروسيا). وبينما تغلق سلطة الاستبداد، من خلال عنفها الدمويّ، أيّة إمكانيّة للحلول السياسيّة، تصرّ الهيئة على "الحلّ السياسيّ"، والحوار مع أركان النظام السوريّ (الأمر الذي يرفضه الشارع المنتفض والمجلس الوطنيّ)؛ وإن وضعت شرطاً "للتفاوض" أن يكون من تتحاور معه غير ملوث بالدم أو الفساد، ولنا أن نبحث عمّن ينطبق عليهم هذا الشرط. وفوق ذلك، وبعد مرور أكثر من سنة على انطلاق الأحداث، وبالرغم مما يشاع بعض الأحيان عن قيام «محادثات» جانبيّة بين الهيئة والسلطة، فإنّ الهيئة في واقع الأمر لم تحصل من السلطة إلّا على «الصفر»: فلا هي أفادت الشارع بشيء، ولا هي أفادت نفسها بأيّ اعتراف رسميّ، سواء من السلطة أو من الشارع. وهناك الكثير من الدلائل على أنّ الأخيرة تسعى للاستفادة من الحركة السياسيّة للهيئة، التي تشيع إمكانيّة الحوار، من أجل تمرير "حوارها" مع المعارضة التي تصنعها بنفسها.

في واقع الحال، ظهرت هيئة التنسيق كالتقاء لحساسيّاتٍ أقلويّةٍ(طائفية ـ أثنية) [(1)] مع الشريحة المتأخّرة من المعارضة، التي اعتادت العلاقة مع النظام من موقع الخائف

---

[1] انظر http://www.ncsyria.com ..

- يؤكّد المؤتمرون أنّ هيئة التنسيق الوطنيّة للقوى الوطنيّة الديمقراطيّة بجميع عناصرها وقواها تعتبر نفسها جزءاً من الثورة الشعبيّة وفي قلبها، وهي ليست وصيّة عليها ولا تدّعي قيادتها بل تعمل لتجسيد طموحاتها في مشروع سياسيّ وطنيّ، وأنّ هذه الثورة بما تحمله من مطالب مشروعة هي تعبير عن إرادة الشعب السوريّ بجميع أطيافه.

- يرى المؤتمرون أنّ العامل الحاسم في حصول التغيير الوطنيّ الديمقراطيّ بما يعنيه من إسقاط النظام الاستبداديّ الأمنيّ الفاسد هو استمرار الثورة السلميّة للشعب السوري، ولذلك يدعو المؤتمر جميع القوى والفعاليّات المشاركة وأصدقائهم ومناصريهم إلى الاستمرار في الانخراط فيها وتقديم كلّ أشكال الدعم لها بما يساعد على استمرارها حتّى تحقيق أهداف الشعب السوريّ في الحريّة والكرامة والديمقراطيّة.
- إنّ استمرار الخيار العسكريّ_الأمنيّ للسلطة الحاكمة وتغوّل القوى الأمنيّة والجيش وعناصر الشبّيحة في قمع المتظاهرين السلميّين هو المسؤول الرئيسيّ عن بروز ردود أفعال انتقاميّة مسلّحة، وهذا ما حذّرنا منه مراراً، لذلك فإنّ المؤتمر في الوقت الذي يدعو فيه إلى الوقف الفوريّ لقمع المتظاهرين، فإنّه يشدّد على ضرورة الحفاظ على سلميّة الحراك الشعبيّ وعدم الانجرار وراء دعوات التسلّح من أيّ جهة جاءت، كما يؤكّد أنّه لابدّ للجيش العربيّ السوريّ وللقوى الأمنيّة من مراجعة عميقة لممارساتها حيث أنّه لا انتصار لجيش على شعبه، ولا مستقبل لشعب لا يصونه جيشه.
- يرى المؤتمر أنّ المدخل يبدأ بإنهاء الحلّ العسكريّ ـ الأمنيّ بكلّ عناصره وتفاصيله بما فيه السماح بالتظاهر السلميّ وانسحاب الجيش إلى ثكناته، ومحاسبة المسؤولين عن قتل المتظاهرين، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيّين، وإجراء مصالحة بين الجيش والشعب، وتشكيل لجان مشتركة من تنسيقيّات الحراك الشعبيّ ومن رجال الشرطة لضبط الاستفزازات وحماية التظاهرات السلميّة.
- يؤكّد المؤتمر أنّه حتّى تحقيق لحظة التغيير لا يمكن تجاهل العمل السياسيّ من حيث المبدأ، إلّا أنّ الحلّ السياسيّ لا يمكن أن يتحقّق ما لم يتوقّف الحلّ الأمنيّ العسكريّ ليفتح الطريق إلى مرحلة انتقاليّة تجري مصالحة تاريخيّة وتوفّر الظروف والشروط الملائمة لبناء الدولة المدنيّة الديمقراطيّة البرلمانيّة التعدّديّة.
- يؤكد المؤتمر على ضرورة التمسّك بأسلوب النضال السلميّ، ويحفّز الحراك الشعبيّ على ابتكار أشكال من النضال السلميّ تحافظ عليه وتمكّنه من تحقيق أهدافه. كما يؤكّد المؤتمر على تمسّكه بالثوابت الوطنيّة برفض التدخّل العسكريّ الأجنبيّ، ورفض استخدام العنف

من بطشه، المداري لإرادته حتّى التقيّة، وهذا ما حتّم تركيز الهيئة على مشتركات تشكّل الهواجس الجامعة لأعضاء التحالف (وتشترك بنيويّاً مع هواجس الكتلة السياسيّة الاجتماعيّة الملتفّة حول النظام)، قدّمتها على الانخراط في الحراك الشعبيّ. إلّا أنّ تطوّر الحراك، عبر بناه الأهليّة بشكلٍ رئيسيٍّ والتضحيات والإصرار الشعبيّين غير المسبوقين، دفعت الهيئة لتطوير رؤيتها، ولكن للأسف دون خطواتٍ عمليّةٍ يمكن الاعتداد بها حتّى تلك المتضمّنة في برنامجها، اللهمّ إلّا المشاركة بالدعوة إلى الإضراب[1].

في العمل السياسيّ، وإدانة التجييش الطائفيّ والمذهبيّ. ويرى المؤتمر في استمرار النهج الأمنيّ للسلطة تحفيزاً خطيراً لتلك الميول والنزعات.

- ومن أجل إنجاز المهام المذكورة يؤكّد المؤتمر على ضرورة العمل على توحيد المعارضة ويوصي المكتب التنفيذيّ لهيئة التنسيق بالعمل على انجاز (الائتلاف الوطنيّ السوري) وفق الرؤية المشتركة والثوابت الوطنيّة والآليّة التنظيميّة التي يتفق عليها، وذلك خلال أسبوعين من هذا التاريخ ويؤكّد المؤتمر على أنّه في مقدّمة مهام هيئة التنسيق العمل المستمر من أجل توسيع قاعدة الائتلاف الوطنيّ المنشود ليضمّ أوسع قاعدة شعبيّة من جميع فعاليّات المجتمع السوريّ.

يؤكّد المؤتمر على أهميّة صياغة عقد اجتماعيّ جديد يرسم صورة مشرقة لوحدة المجتمع السوريّ انطلاقاً من مشروع عهد الكرامة والحقوق بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليه، وطرحه للنقاش العامّ مع مختلف أطياف المجتمع. كما ينوّه المؤتمر بأهميّة القوى الكرديّة وضرورة إيجاد حّل عادل للقضيّة الكرديّة على قاعدة وحدة سوريا أرضاً وشعباً، وأنّها جزء من الوطن العربي كما ورد في الوثيقة السياسيّة التأسيسيّة لهيئة التنسيق الوطنيّ.

[1] يرى الباحث السوريّ عمر كوش في ورقته المعنونة «أحزاب وتكوينات المعارضة السوريّة "التي قدّمها إلى مركز القدس للدراسات السياسيّة، أنّ الانقسام بين هيئة التنسيق والمجلس الوطنيّ «بُني على خلفيّات وأسس إيديولوجيّة ما بين الليبراليّين والإسلاميّين وبين القوميّين وبقايا اليساريّين".

خاتمة

إذا كانت القضيّة السوريّة تزداد تعقيداً، فإنّ العالم سيجد نفسه أمام معضلةٍ يمكنه حلّها بأساليب مجرّبةٍ من قبله: التدخّل العسكريّ لإسقاط النظام؛ تغذية حربٍ أهليّةٍ وفّرت السلطة أرضيّةً ملائمة لها، وانتظار نتائجها التي ستكون بكلِ الأحوال ضعفاً سقيماً للسلطة؛ إعلان سوريا دولة فاشلة، وهو ما يمكن مقاربته بإعلان أنّها مصابةٌ بالطاعون، ثم عزلها تماماً لتتعفّن. وفي كلِ هذه الحالات سيكون على المعارضة أن تتصرّفَ من موقع المسؤوليّة، فتنظر بالضرر الذي سيلحق بالبلد دولةً وشعباً وتتصرّف بناءً على مصلحتهما. ما يدعو للخوف في هذا الصدد، هو أنّنا لم نشهد، في الوقت الذي كانت السلطة تدمّر أسس الدولة والوحدة الوطنيّة ما يدلّ على أنّ المعارضة، أو طرفاً منها، قادرة على تأدية هذا الدور. حتّى ادّعاءات هيئة التنسيق بهذا الشأن غير دقيقةٍ، لأنّها عجزت عن التحرّر من مشتركاتها الإيديولوجيّة مع النظام المنهار ومن العداء مع الغرب. يستوجب القيام بهذه المهمة القدرة على فعل شيئين في الوقت نفسه: وضع برنامجٍ داخلي عملي لإسقاط السلطة، واضحٍ ومنفتحٍ على العالم؛ والتأسيس على وطنيّةٍ سوريّةٍ جديدةٍ. المجلس الوطنيُّ لم يفعل ما يكفي في سبيل الوحدة الوطنيّة، أمّا هيئة التنسيق، بمزيجٍ من الإيديولوجيّة والتقيّة، فلم تفعل شيئاً بالمطلق. الاستمرار على هذا الحال سيقدّم كلَّ المعطيات الكافية لرمي سوريا في مهبِّ رياح الخارج. يمكن للمعارضة الانعطاف إن امتلكت جرأة المراجعة، وعملت جديّاً على ضرورة التلاقي على برنامجٍ موحّدٍ من النقطة التي وصلتها بعد عامٍ من الثورة، أي الوعي بأنّ الانفتاح بين الداخل والخارج حصل فعلاً، والتركيز على الداخل لضمان وحدةٍ وطنيّةٍ تبدو مهدّدةً بجدّيةٍ، والعمل من موقع الدولة ومسؤوليّاتها التي استقال عن القيام بها أهل الحكم (بل انتقلوا ليهدّدوها

بالعمق) والارتقاء بالحراك من خلال تطوير آليّاته وإشراك الفئات المدنيّة بسبلٍ متعدّدةٍ، كلُّ ذلك ضمن تركيز العمل بشكلٍ أفضل في ظلّ قيادةٍ موحّدةٍ تجمع العناصر الديموقراطية في هيئة التنسيق مع قطبي المجلس الوطنيّ الأخوان المسلمون وحزب الشعب.

ونعتقد أنّ هذه الغاية يجب أن تُوضَعَ في الذهن أثناء رسم إستراتيجيّة المعارضة التي نقترح أن تستفيد ممّا يلي:

بخصوص مواجهة الطائفيّة

من المفيد اليوم للحراك، ومن أجل النجاح في التعامل مع هذا التحدّي، الإقرار بأنّ السلطة الحاكمة في سوريا حظيت ببعض النجاح في مخطّطها لتقسيم المجتمع؛ وتالياً البدء في تقليب سبل إفشاله حتّى يتمَّ التمكّن من تجنّبِ الحرب الأهليّة. ولعلَّ أهمَّ هذه السبل هي تطوير المبادرات الأهليّة التي جهدت على تخميد ردّات الفعل، وتوضيح التوريط الذي تعمل عليه السلطة، من خلال خلق آليّات تلاقٍ وحوارٍ وتعاونٍ وتكافلٍ.

السلميّة المحميّة

من نافل القول الإشارة إلى أنّ مواجهة أخطار عمليّة تستوجب خطواتٍ عمليّةً. إلّا أنّ إهمال المعارضة السوريّة للبديهيّات يستوجب إعادة التذكير بها. ومنها أنّ قادةً هربوا من البلد، وآخرين لم تطأ أقدامهم أرض وطنهم في هذه الظروف. ومن لم تُعرف عنهم أيّة مشاركةٍ في التظاهر، من الصعب أن يُقنعوا الشعب على الاستمرار بالتظاهر والحفاظ على السلميّة في الوقت نفسه في مواجهة آلة قتلٍ مثل التي يواجهونها. وإذا كانت

خصوصيّةُ الانتفاضة السوريّة، المتأتّية من خصوصيّة النظام وطبيعة المجتمع السوريّ، تحدُّ من قدرتها على استلهام تجارب غيرها، فإنّ النظر في تجربتها نفسها يساعد على استخلاص سبل العمل الكفيلة في تجنيبها الأخطار وتقدّمها على طريق تحقيق غاياتها النبيلة من حريّةٍ وعدلٍ ومساواةٍ. ونجد أحد الأمثلة البارزة في العلاقة التبادليّة بين اتّساع المشاركة الشعبيّة واستمرار سلميّتها. ونذكر كيف أن خروج مدينة حماة بمئات الآلاف خلال عدّة أسابيع قد أدّى لرفع الروح المعنويّة لعموم الشعب السوريّ، وأحرج النظام بادّعاءاته عن ضيق الشريحة التي تتحرّك ووصمه إيّاها بأنّها "عصابات"، وشجّع قطاعاتٍ متزايدةً من السوريين على التظاهر، وثبّت سلميّة الثورة لفترةٍ معتبرةٍ. إلّا أنّ الوقوع في فخّ الادّعاء بأنّه من الممكن أن تستمرَّ الثورة السلميّة في سوريا دون حمايةٍ، ونحن نشهد اجتياح جيش السلطة للمدن والأحياء وندرك إستراتيجيّة الاستنزاف التي تعتمدها، سيكون ترفاً لا يرتكبه إلا متواطئٌ مع السلطة.

أحسنت المعارضة عملاً حين وافقت على "خطّة عنان"، وركّزَت اهتمامها على المطالبة بتطوير عمليّة دخول المراقبين الدوليّين وآليّةٍ عملهم؛ طالما أنّ الاحتمالين الناتجين عنها سيكونان لمصلحة الحراك، فإمّا سيتاح وقف آلة القتل ومن ثَمّ فسح المجال للتظاهر السلميِ (وهي نواةٌ إستراتيجيّةٌ سلميّةٌ تصون البلد في مواجهة إستراتيجيّة النظام التي تفكّكه وتدفعه للانسحاق) أو ستفعل السلطة مرة أخرى ما هو متوقع منها، ما سيؤدي إلى تلاقٍ أوسع من الداخل السوري والخارج الدولي على الإطاحة بها.

* * *

استراتيجيّة سلطة الاستبداد

في مواجهة الثّورة السوريّة

حرص النظام الأمنيّ الاستبداديّ الشموليّ في سوريا، خلال عقود حكمه، على منع التكوّن الوطنيّ السوريّ. فقد أعاد حافظ الأسد الاعتبار للطائفيّة والعشائريّة. وهو فعلَ ذلك ليرمّم موقع الشرعيّة الناقصة في حكمه الانقلابيّ، وسعياً منه لنسج شبكة حماية لسلطته في آنٍ واحد. هكذا منع استكمال صيرورةٍ كانت قد بدأتها الطبقة الوسطى وشرائح من البرجوازيّة المدينيَّتان في أواخر عهد الاستعمار الفرنسيّ؛ فعمد الحكم الانقلابيّ إلى سياسة التذرير والتفتيت مانعاً المواطنة. وذلك في صيرورته النقيض ليصبح ما صار عليه في نهاية المطاف (نظاماً سلطانيّاً عائليّاً وراثيّاً). وفي مواجهة الثورة السوريّة الراهنة تحرّكت السلطة السلطانيّة بهدي خبرتها المديدة، واعتمدت العنفَ دافعةً الثورة إلى وهادِهِ عن سابق علمٍ منها أنّه الطريق الذي يمنع السياسة ومن يمثّلها. بل ذهبت إلى تحريض البنى الأكثر عماءً في المجتمع، والتي لطالما كانت على علاقة تعاونٍ معها، لإظهارها في الوقت الذي تسحق مجتمع الثورة فيه. على أمل أن تبقى بالنتيجة هي وفي قبالتها قوىً تشبهها في طبيعتها المتطرّفة، وتصبح المفاضلة بينهما داخليّاً مستحيلةً. وأمِلت سلطة الطغيان أن يؤدّي ذلك لإعادة تفويضها من قِبل الولايات المتّحدة الأمريكيّة فزعاً من القوى الراديكاليّة.

وفي مسعانا لإدراك وقائعنا ومآلاتها واستشراف مستقبلنا، خلصنا إلى ضرورة التركيز على الإستراتيجيّة التي اتّبعها النظام في قمع الشعب الثائر وتفتيته، وهو ما يتيح لنا معرفة أدواتها وتركيبتها والعقل الذي كوّنها. وهذا ما نرومه كهدفٍ رئيسيٍّ في هذا الكتاب علّه يكون نافذةً تطلُّ منها إستراتيجيّة المواجهة عند المعارضة التي لم تنتظم بعد.



مركز دراسات
الجمهوريّة الديمقراطيّة